٤١

علاقة الاعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
المكتبة الأمنية
رقم العام: ٢٦١٤٣
تصنيف:

أبحاث الحلقة العلمية التاسعة والتي عقدت في مقر المركز
في الفترة من ١٣ ١٧ شعبان ١٤٠٧هـ الموافق (١١ ١٥ أبريل ١٩٨٧م)

علاقة الاعلام
بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي

المكتبة الامنية

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

١٤٠٨هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤٠٨هـ [الموافق ١٩٨٨م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــات

التقديم بقلم الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد ٩

اسهام الاعلام في جهود مكافحة الجريمة
الدكتور ابراهيم العواجي ١٣

واقع العلاقة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي
الأستاذ عبدالله شقرون ٢٩

الاعـلام والأمـن
الدكتور محمد عبده يماني ٦١

السبل الكفيلة بتوثيق العلاقة بين الاعلام والأمن
الشيخ سليمان داود الصباح ٧٣

دور الاعلام في دفع الفرد الى الجريمة والسلوك العدواني
الأستاذ دحان ولد أحمد محمود ٩٧

العلاقة بين الاعلام والأمن طبيعتها وأبعادها
الأستاذ عبدالرحمن العبيدان ١٢٥

دور الاعلام في ترويج الشائعات وسبل العلاج
الأستاذ عثمان محمد نصر ١٣٩

تقنيات الاتصالات الحديثة في الأمن: الجوانب الايجابية
الدكتور فواز بن محمد الدخيل ١٥١

التقديـــــم

تتشابك الجهود التي تبذل في الوقاية من الجريمة والانحراف الى درجة التداخل، ويعد الفصل والتحديد لمختلف الأدوار أمراً من قبيل العمل النظري الذي لا يتحقق بنفس الصورة في المستوى الميداني. وتقوم نظرتنا الى وقاية المجتمع من الجريمة والانحراف على اساس التكامل بين الجهود التي تبذل متضافرة، أي على درجة عالية من التنسيق والكفاءة للوقاية من الجريمة والانحراف.

والثابت أن الوظائف الاجتماعية المختلفة تقوم عليها مرافق تأخذ في التنظيم شكل المؤسسات الاجتماعية، وهذا المستوى من التنظيم ضروري للجهود المتخصصة

والاعلام هو أحد الجهود المتخصصة التي تتوافر على تقديم خدمات عامة لتحقيق أهداف محددة، غير أنه في نظرنا لا يمكن الفصل والتحديد الدقيق لخدمات ووظائف دون الالتفات الى التأثيرات المتبادلة بينها وبين وظائف أخرى على المستوى الميداني العملي.

ولقد قامت على هذا الأساس جهود تهدف الى الاشارة صراحة الى الدلالات المختلفة للوظائف المختلفة، فاذا ما كان

الاعلام هو احدى هذه الوظائف، فإن من أهم دلالاته ما يقع على المستوى الأمني أي ما يتصل بالجهود الرامية الى مكافحة الجريمة والانحراف.

ظهرت في الآونة الأخيرة في المكتبة العربية كتابات تتناول التأثيرات المتبادلة ما بين أمن المجتمع واستقراره والاعلام. ومن الاسهامات الهامة في هذا المجال ما قام به المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب منذ مطلع العقد الحالي.

ولقد واصل المركز جهوده هذه على مستويات أكثر عمقا في محاولة لتوفير مادة علمية كافية لترشيد السياسة الاعلامية

الترشيد الذي أتصوره هو عملية اتصال عضوي مابين الأمن والاعلام بحيث ينمي ما أسميه بالحس الأمني لدى رجل الاعلام كاتباً كان أو ممثلاً أو منشداً أو مقدم برامج أو غير ذلك، وفي نفس الوقت زيادة الحاسية نحو وسائل الاعلام لدى رجال الأمن في قطاعاته المختلفة من قضاء و نيابة عامة وشرطة ورعاية اجتماعية.

وبالقدر الذي تتحقق فيه علاقة التفاعل العضوي ما بين الأمن والاعلام بالقدر الذي تصبح رسالة الاعلام أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع في جهوده المبذولة لوقاية أفراده من الجريمة والانحراف.

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات التي قام بها نفر س ابرز رجال الأمس والاعلام في الوطن العربي سيتحقق بنشره إن شاء الله مزيد من التوفيق في التوصل الى الوصل العضوي المنشود ما بين الاعلام والأمس.

فاروق عبدالرحمن مراد

اسهام الاعلام في جهود مكافحة الجريمة

الدكتور ابراهيم العواجي(*)

القضايا الأمنية لها سمات شخصية دولية وانسانية عامة كما أن لها ارتباطات بالشخصية العربية، ويمكن التمييز بين القضايا ذات الصلة بالشخصية العربية مبنية على أسس اقليمية أو محلية خاصة بالاطار العربي باعتباره اطارا واحدا تحكمه أمور كثيرة لذلك فنحن متقاربون في كثير من الأمور المرتبطة بالأمن ومن الضروري الاستمرار في تبادل الخبرة العربية في مجال مكافحة الجرائم.

وقبل أن أتحدث عما أعتقد أنه مجال لاسهام الاعلام في موضوع الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة لابدّ أن ننطلق من أرضية أساسية لمفهوم الجريمة والمجتمع. فبالرغم من وجود رجال الاعلام المخلصين في المملكة الا أن دور أجهزة الاعلام كما عبر عن ذلك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية حول موضوع مكافحة المخدرات، يمكن أن يوصف بأنه دور ضعيف للغاية أو مفقود تجاه هذه

(*) وكيل وزارة الداخلية. المملكة العربية السعودية. الرياض.

الظاهرة الخطيرة، وأعتقد أنه عبر بشكل دقيق ومباشر وصريح عن الموضوع وقد تكشف من خلال ذلك التصريح لأول مرة مدى الضعف الكبير لدور الاعلام في مجال مكافحة الجريمة.

من هنا. لابد أن نعرف الجريمة. فالجريمة: هي حدث اجتماعي وهي تحصل في المجتمع ككل وليست في فئة محصورة منه ولكنها تحصل في كل مكان في المجتمع سواء كانت جريمة خفية أو مكشوفة وبكافة أشكالها كالجرائم التي تسود المجتمع ككل أو الجرائم التي تمس حياة أو حرية أو حقوق الأفراد أو الجرائم الخفية التي تمس المصالح العامة من خلال المخالفات والانحرافات التي تمس مصالح الناس أو المصالح العامة بالمفهوم الأوسع

الجريمة اذاً. هي قضية متداخلة مع التنظيم الاجتماعي ومع المؤسسات الاجتماعية بحيث أنه يصعب إفرادها، وأعتقد أن أهم منطلق ـ حسب تقديري ـ هو أن ننظر للجريمة لا كحالة منفصلة بل يجب أن ننظر لها من خلال المجتمع، وإننا لو انطلقنا س هذه الأرضية لاستطعنا ان نتفهم دور وسائل الاعلام. لأنه لو وقفنا عند المفهوم الضيق الذي قد يكون من الممكن أن يكون الكثير من رجال الاعلام يعتقد بأنه الصحيح ليصل الى أن الجريمة ليست س اختصاصهم بل هي اختصاص رجال الأمن، ولكن لو أننا انطلقنا س المفهوم

الصحيح وهو أن الجريمة: قضية اجتماعية وحدث اجتماعي له آثاره الاجتماعية لأن الضحايا الناجمة عنها هم من أفراد المجتمع ولأن المجتمع كله يتأثر بها وهذا المفهوم للجريمة يأتي انطلاقا من أن الفرد هو أساس المجتمع وخاصة في ظل المتغيرات الكبيرة التي سرت بها الأقطار العربية في العقدين الماضيين نتيجة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والصراعات والتحولات النفسية الكبيرة التي يمر بها الانسان العربي من خلال قدرته على استيعاب المتغيرات التي طرأت، ومدى قدرته على التعامل مع ما أفرزته هذه المتغيرات.

على هذا الأساس نقول: المكافحة مسئولية من؟ هل أجهزة الأمن وحدها هي المسئولة؟..باعتبارها أجهزة مكلفة رسميا بخلاف الأجهزة والمؤسسات الأخرى التي تعتبر مسئولياتها مسئولية وطنية في المكافحة

فالمواطن في أي قطر عربي لا يستطيع أن يعيش في منأى عن الجريمة عندما تتسع وتبدأ تنتشر داخل المجتمع. فلا يستطيع أن يحمي نفسه لأن الجريمة عندما تنتشر لا تميز بين أحد ولا تنتقي ولا تنحصر في فئة معينة إذن أجهزة الأمن تعتبر أجهزة مكلفة بمكافحة الجريمة والأجهزة الأخرى بدءاً من الفرد والمؤسسات الاجتماعية ووسائل التوجيه والاعلام أجهزة مكلفة أيضا ولكن تكليفها ينبع من ذاتها، بمعنى أن الفرق بينهما - أي

المكتبة الأمنية

بين أجهزة الأمن وبين المواطن والأجهزة الاجتماعية والاعلامية ـ هو أن هناك تكليفاً رسمياً أي بمعنى أن هناك محاسبة قانونية ونظامية عند التقصير وهناك تكليف ذاتي ينبع من طبيعة قضية الجريمة. لأن الجريمة خاصة بالمجتمع ـ ومع الأسف الشديد ـ أن التكليف الوطني الذي تتحمله الأجهزة الأخرى لا تقابله عقوبة لأن العقوبة عقوبة ذاتية تنبع من النفس، فرجل الأمن أو أجهزة الأمن عندما تقصر تحاسب بموجب مواد النظام، ولذلك نجد أن مكافحتها للجريمة تتأثر بمدى استيعابها للنظام ودرجة احساسها الوطني لأنه عندما تمارسها فقط كوظيفة فان ذلك لن يمارس بشكل جيد ولكن عندما تمارسها كواجب وطني فانها ستؤدى بشكل أكبر. إذن المؤسسات الاجتماعية في المجتمع عليها أن تؤدي واجبها الوطني في مكافحة الجريمة وبالذات وسائل الاعلام التي أرى أن تأثيرها في مجال مكافحة الجريمة أكبر من تأثير أجهزة الأمن. لأن أجهزة الأمن تقوم بمطاردة المجرم ومكافحة الجريمة بعد أن تقع أو في مرحلة وقوعها أو منع وقوعها من خلال وسائل التحري والبحث الا أنها في الواقع لا تؤثر في المناخ الذي تنشأ فيه الجريمة وليس لها أي دور في منع تكييف الأجواء الاجتماعية والسلوكية التي من خلالها يمكن أن تنشأ الجريمة لذلك دائما نقول الوقاية أساسية، فأجهزة الأمن دورها في مجال الوقاية من

الجريمة هو الوقاية من وقوع الجريمة بعد ان تتكون عناصرها أي أنها في سباق مع عناصر الجريمة

ولكن دور أجهزة التوجيه وأبدأ هنا بالأسرة والمدرسة وأجهزة الاعلام وكلها مؤسسات اجتماعية قبل أن تكون مؤسسات رسمية ومؤثرة، فالاعلام ووسائله هي الشيء الوحيد الذي يدخل غرف نومنا بدون استئذان أو بمعنى آخر ليست هناك وسيلة س وسائل التأثير تضاهيها، فأجهزة الاعلام تقتحم علينا حياتنا الخاصة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، وليس لها وقت معين وليست لها مدة محددة ولا تخضع للقيود وبالتالي هي مؤثرة وخطيرة جدا وخطورتها تكمن في تواجدها وانتشارها الأفقي والرأسي في حياة الفرد والمجتمع فهي إذاً مؤثرة وقوية وهي أقدر على التأثير في الوقاية س الجريمة لأنها في الواقع لها أدوات ووسائل ميكانيزمية كثيرة تستطيع أن تستخدمها للتأثير الايجابي على المجتمع لمساعدته وابعاده عن الجريمة كما تستطيع من خلال تواجدها الواسع وتنوع موضوعات اهتمامها والأدوات التي تستخدمها وتستعملها تستطيع أن تتعرف على الظواهر الجنائية والانحرافية قبل أن تحدث ومن خلال تفاعلها مع ما يجري بالمجتمع، تستطيع أن تتعرف على الظواهر الأخرى لأن وظيفتها التوجيه والترفيه، كما

تملك أيضا وسائل التشويق والجذب، من هنا. لابد أن ننظر الى الاعلام من أربع زوايا:

١ ـ المسئولية الوطنية الاجتماعية:

وهذه المسئولية ليست المسئولية التي تأتي من النصوص وإن كان كما أعرف أنه في المملكة العربية السعودية حددت السياسة الاعلامية بشكل واضح، على سبيل المثال. المسئولية المحددة التي تتمثل في المحافظة على المجتمع والحفاظ على قيمه وبالذات الدينية والاجتماعية والسؤال الآن هو: هل تستطيع أجهزة الاعلام أن تقول: بأننا غير مسئولين عن الأمن والوقاية من الجريمة ولكن أجهزة الأمن أو التعليم أو الأسرة هي المسئولة عن الأمن؟

٢ ـ القدرة على التأثير:

الى أي مدى تستطيع وتمتلك أجهزة الاعلام القدرة على أداء الدور والمسئوليات المناطة بها؟ هل تملك وسائل الاعلام الوسائل المؤثرة على فرض أنها تدرك مسئولياتها؟ هل لديها القدرة على التأثير؟ الواقع القدرة لا تقاس بمقاييس مادية ولكن هذه القدرة تقاس بمدى احترام المجتمع لها فعندما تحظى أجهزة ووسائل الاعلام المختلفة باحترام المجتمع فمن هنا تبدأ انطلاقتها نحو التأثير والقدرة في ذلك حتى ولو كانت امكاناتها

قليلة فانها تكون مؤثرة، فلو كانت المادة التي تستخدم بها هذه القدرات مادة ايجابية وموجهة تجاه حل قضايا المجتمع فمن المؤكد أن تأثيرها سيكون أقوى، وإن كانت سلبية فانها ستترك فراغا في بعض الحالات على غير قصد منها، فتدفع المجتمع الى اتجاهات تتعارض مع التوجهات السياسية للمجتمع، فالمنطلق الأساسي اذاً هو قدرتها على كسب احترام المجتمع وتقديره لها.

٣ - الوعـــي:

في الحقيقة أنه حتى مع وجود المسئولية ووجود القدرات أو القدرة على كسب الاحترام. لابد من معرفة الى أي مدى وصل الوعي لدى أجهزة الاعلام والاعلاميين في الوطن العربي بمهمتهم الأمنية وبدورهم الأمني؟ وهل بالامكان لو عملنا استبيانا جمعنا فيه ألف اعلامي: صحفي، مذيع، كاتب، مخرج. إلخ وسألناهم سؤالا مؤداه: هل أنتم مسئولون أمنيا؟ وهل بالامكان قبل التفكير العميق أن يجيبوا بنعم؟ أتصور بأننا قد نفاجأ في ذلك بأن يقولوا لا إذاً لابد أولاً من إيجاد حالة من الوعي لدى الاعلاميين بأن عليهم مسئولية أمنية، لكن كيف يتم الوعي؟

الوعي يبدأ غرسه في الواقع من الأسرة ثم المدرسة ثم المجتمع، وأن تقوم اجهزة الأمن في الوطن العربي في أداء دورها في تنمية هذا الوعي والبحث عنه والتعرف عليه لدى أجهزة الاعلام وتنميته وتطويره ودفعه الى أن يكون واعياً متكاملاً وايجابياً وفاعلاً ومؤثراً؟ وذلك لأننا لا نريد أن نلقي اللوم فقط على أجهزة الاعلام ولكن نقول لابد من تنمية الوعي بالمسئولية الوطنية تجاه الأمن من خلال الأسرة والمدرسة، والأجهزة الأمنية عليها دور كبير جدا لبلورة هذا الدور وتوفير الأدوات والوسائل المختلفة من معلومات أمام أجهزة الاعلام والاعلاميين ليستطيعوا أن يكونوا مؤثرين، فاذا لم تتوفر لديهم المعلومات فسوف تكون مشاركتهم غير مجدية لأن أي عمل أو مشاركة لا يبنى على معلومات صحيحة فان نتائجه ستكون غير صحيحة، فلابد ان يأتي هنا دور أجهزة الأمن التي تملك المعلومات ولا يستطيع الوعي ان يتكون قبل أن تتوفر المعلومات للمجتمع من خلال اجهزة الاعلام.

ومما يؤسف له. أن أجهزتنا الأمنية العربية يطلق عليها بأنها أجهزة سرية، ومن المؤكد أن هذه التسمية ليست من تاريخنا العربي الاسلامي ولكن ورثتها بعض دول المنطقة التي سيطر عليها الاتراك، فجاءونا من خلال هذه الأنظمة التي ورثتها كثير من الدول العربية بهذه التسمية، فدخلنا على

القضية الأمنية بتجربة محدودة، لأننا كنا مجتمعات بسيطة خالية من الجريمة كمجتمع مؤمن. والايمان هو أقوى قوة تمنع وقوع الجريمة

ولا يستطيع أي نظام من أنظمة العالم مهما أعطي من قوة ان يخلق الايمان في نفوس الناس، لأن غرس الايمان في النفوس يتطلب رحلة طويلة للوصول إليه،لكن أعود الى موضوع العلاقة بين أجهزة الأمن وقضية السرية فأجهزة الأمس العربي دائما تتشبث بالسرية، ولا تميز بين ما هو سري وغير سري. والذي أثار هذا الموضوع هو أنني ذكرت أن عليها مسئولية أن تسهم في تطوير الوعي لدى رجل الاعلام، لأنه اذا كان هناك جزء من أعمالها ذا طابع سري في مراحل ويمكن أن يظل سريا للأبد لكنه جزء من أعمالها فقط وتملك الكثير مما يمكن أن يسهم في خلق وعي اجتماعي عام بما في ذلك وعي الاعلام من خلال الانفتاح على المجتمع،فمن حق المجتمع أن يعرف وأن يتعامل مع الجريمة والظواهر التي تنشأ ليمارس دوره بوعي، وعندما يتم ذلك فإننا نكون قد حللنا جزءاً أساسيا من المشكلة بحيث يتحول المواطن العادي مهما كان موقعه أو دوره الى رجل أمن،وعندما يتحول المواطن العادي الى رجل أمن نكون قد وصلنا الى مرحلة لن نحتاج فيها الى مخبرين سريين لأن المواطن سيكون هو المصدر الأساسي للمعلومات الأمنية،وكلما انكمشت

الأجهزة الأمنية، وحصرت جهودها في الاتجاه الداخلي كلما فقدت أهم مصدر لمكافحة الجريمة وهو المواطن، فالمخبر السري في الغالب يأخذ مبلغا من المال في سبيل أن يعطي معلومات، واذا لم تتوفر لديه المعلومات المفيدة قدم أية معلومات، لكن المواطن الذي يجد المكافأة والجزاء الذاتي العميق من جراء عمله الانساني فسوف يقدم معلومات جيدة فقط.

٤ ـ الممارسة العملية:

تعتبر الممارسة العملية هي الزاوية الأخيرة للموضوع فالمسئولية والقدرة والوعي لا تكفي وحدها اذا لم تؤد الممارسة الفعلية دورها وهي المحصلة لتلك العناصر السابقة، فكيف تكون الممارسة؟ أعتقد أن أهم حماية للمجتمع السليم تكمن في ايمانه واخلاقه في المجتمع المؤمن، ومن هنا يأتي دور رجل الاعلام قبل أن يأتي دور رجل الأمن في المسئولية تجاه المجتمع بشأن مكافحة الجريمة من خلال المراحل الأولى لتنشئة الانسان، لأن الاعلام يأتي تأثيره في مرحلة الوعي، فالانسان يستطيع أن يشاهد برنامجا أو يسمع أو يقرأ ويستطيع أن يستوعب، وهنا يأتي دور أجهزة الاعلام ليس في الحديث عن الجريمة ولكن في تنمية الانسان الصالح. «أعطني مجتمعا مؤمنا صالحا أعطيك مجتمعا خاليا من الجريمة والانحراف» فاذا أخذنا

هذه المسألة كمسلمة أساسية فلن نحتاج الى أجهزة لمكافحة الجريمة، وبالتالي نخفف العبء عن وزارات الداخلية

الحقيقة أن المجتمع الفاضل هو المجتمع الذي لا يحتاج الى مكافحة، وبالطبع ما بين الحلم والواقع هناك أمور كثيرة يمكن أن تتحقق.

مجتمعاتنا العربية مجتمعات مؤمنة ولها أخلاقها الاجتماعية والأساسية، والتأثيرات التي جاءتنا هي نتيجة الاستعمار والغزو الفكري والذهني والتطور المادي السريع الذي طرأ علينا، فمسئولياتنا هي أن نستوعب هذا التأثير ونبحث عن نقطة وسط على هذا الخط المستقيم بين المثالية التي نأمل تحقيقها وبين الوضع الذي يمكن أن يحصل في مجتمعاتنا بحيث لا يكون لدينا أسوأ مما لديهم ولكن ما يكون لدينا هو أحسن مما لديهم من تقدم علمي وتقني حتى لا نكون قد أخذنا القشور السيئة لأننا فقدنا الكثير س الموانع الذاتية فينا وأصبحنا معرضين بسهولة للمؤثرات الخارجية

والاعلام يأتي دوره هنا نتيجة الشخصية الوطنية وبنائها ويتم هذا من خلال كافة الوسائل والأدوات الاعلامية المتاحة بدون استخدام كلمة أمن أو جريمة وانما الهدف هو بناء الانسان السليم، فعندما يكون توجهنا دائما لتحقيق قيمنا ودفع مجتمعنا

الى التمسك بقيمنا الأساسية اعتقد أننا نكون قد عالجنا المشكلة الأساسية أخذا في الاعتبار بأن هذا ما يحصل بالشكل الذي نتمناه، وأننا ولله الحمد نتمتع بوضع يدعو للتفاؤل ولا نزال متمسكين بقوتنا وذاتنا ولكن يجب ألاّ نخدع وان نتصور أننا في منأى عن التأثير الخارجي لأننا كنا في الماضي مجتمعات مغلقة والآن أصبحنا جزءاً من العالم بوسائل التأثير والمعلومات، وكثرة التنقل والسفر، والاحتكاك بالعالم الخارجي، بحيث اصبحت المؤثرات خارجة عن ارادتنا فنحن في سباق مع قوى أقوى منا لأن تأثيراتها مرتبطة بأمور مغرية ومثيرة وجذابه ومن ثم فأجهزة الاعلام عليها مسئولية كبيرة وهي أن تكافح هذه التأثيرات، فاذا استطاعت أن تحقق ذلك فهي تستطيع أن تخلق حالة من التوازن بحيث تظل القوى الاجتماعية الأخرى تؤدي مسئولياتها في حالة حيادية والشيء المهم هو ألاّ توجد قوى أقوى من العوامل الثابتة في المجتمع، هذا هو الدور المباشر للاعلام وهو التعرف على الظواهر الاجرامية بشكل مستمر وواسع ومواجهتها من خلال استخدام الوسائل المتاحة للاعلام،لكن مع الاستمرارية لأن دور الاعلام هو مكافحة الجريمة، وأستطيع أن أقول بأنه ليس هناك وعي كاف بالمسئولية الأمنية لدى الاعلاميين وليس هناك وعي كاف بالظواهر الاجرامية وكيفية تطورها وكيفية تكونها أو بمعنى آخر الثقافة الأمنية أو المعلومات الأمنية ناقصة لدى رجال الاعلام، وهنا يأتي دور أجهزة الأمن

ذاتها فهي مسئولة عن مساعدة الاعلاميين وأجهزة الاعلام في التعرف على هذه الظواهر الأمنية وخلق حس أمني لديهم لأن عدم الوعي بهذه الظواهر شيء مؤكد وارد ويمكن أن تعرف ذلك من خلال الأسئلة التي توجه من قبل الصحفيين وهي حالات أستطيع أن أقول بكل أمانة: أنها تدل على أسئلة بريئة للغاية كما تدل على أنه كمن جاء من جزيرة نائية عن المملكة بحيث يبدو سؤاله يكون غريبا للغاية

فمفهومه التنظيمي ضعيف ومفهومه للأدوار ضعيف لأن معلوماته ناقصة ومع ذلك نجده يوجه اللوم في اسئلته التي تدل على انه ليس لديه وعي ، ومنطلقه أنه ليس مسئولا انما هو يكتب فحسب، بمعنى أن العملية كأنها مجموعة من المؤسسات التي لا ترتبط مع بعض بينما المجتمع كله مؤسسة واحدة وكل ما يتفرع منه تفرعات يعتمد بعضها على البعض الآخر لأنها متكاملة

الصفة الثالثة: هي ردود الفعل فلو وقعت جريمة أو حدث جنائي ـ وهذه ظاهرةبدأت بشكل لافت للنظر ـ بدأت الأجهزة الاعلامية توجه أسئلتها، وعندما يسألون يقولون لنا لماذا لا تنشطون، ويوجهون الاتهامات للأجهزة الأمنية عندما يقومون بالتغطية المباشرة التي أحيانا قد لا تكون وسيلة جيدة ففي التلفزيون السعودي غيرنا برنامج العيون الساهرة لأنه

تبين أن الأغلبية س المشاهدين لايشاهدونه، بحيث عندما يأتي وقته يقولون جاءت الشرطة ويقفلون التلفاز، بينما القلة من الذين كانوا يستمعون اليه ويشاهدونه نتيجة وعيهم وادراكهم بأهمية هذا البرنامج فما يحدث الآن عبارة عن ردود فعل تتصف بأنها عابرة وليست لها صفة الاستمرارية بمعنى آخر ليست ضمن منهجية اعلامية. إنما هي عبارة عن ردود فعل بعيدة عن المنهجية الاعلامية وعلى سبيل المثال فان بعض أجهزة الاعلام تثير قضايا أدبية يمكن أن تدور في أطر مثالية يعني أنها ليست بالضرورة أعمال أدبية مرتبطة بالمجتمع وأخلاقه وقيمه وتراثه وتاريخه، فتجد أنها تتكلم عن الحداثة وصحف في المملكة مشغولة بهذه القضية ـ وإن كان لي رأي في هذا الموضوع ـ كما نجد أن أغلب المثقفين لا يفهمون ماهي قضية الحداثة والواقع أن هناك مجموعة معينة تتحكم فينا وتسيطر علينا وعلى رؤيتنا وعلى وقتنا، فالصحافة وأجهزة الاعلام نجدها مهتمة بقضايا أدبية ذات طابع عالمي أو مثالي وليست مهتمة بمسألة المعالجات المحلية الواقعية وأنا لي رأي أقوله للأخوة الاعلاميين بالمملكة مؤداه: أن الاعلاميين يعيشون خارج دائرة التنمية، فالتنمية أفرزت قضايا ومتغيرات وظواهر اجتماعية لم تستطع الأجهزة الاعلامية أن تواجهها ولم تستطع أن تستوعبها أولا ، وهذا لن يتم الا من خلال الواقع، ومن خلال التعرف عليه بعمق والمعايشة المستمرة ولكن ليست هناك

معايشة بمعنى أن الاعلام يعالج قضايا ليست لها علاقة بالجريمة ولا بالسلوك لأن الجريمة مرتبطة بقضية السلوك حتما وأعتقد أنه حان الوقت لأن يلج رجل الاعلام في المؤسسة الأمنية ويتعرف عليها عن كثب لكي يكوّن الثقافة الأمنية الصحيحة، ومن ناحية أخرى حان الوقت لرجل الاعلام أن يتعرف على دوره ومسئوليته كمواطن، وأعتقد أنه لابد من تعاون أجهزة الأمن والمسئولين فيها مع أجهزة الاعلام والاعلاميين وأن يعملا معاً على ايجاد مجتمع سليم قوي لا جريمة فيه

واقع العلاقة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي

عبدالله شقرون(*)

إن مفهوم تحديد موضوع «واقع العلاقة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي» يوحي بأن الحديث يلتصق ـ أو يتعين أن يلتصق ـ بالمجال التطبيقي والجوانب العملية وبكل مامن شأنه إيجاد تعاون مشترك مفيد وفعال ومنتظم لتوعية الجماهير، ونشر الطمأنينة، وترقية الفرد، وتأمين النظام في المجتمع كيفما كان هذا المجتمع.

ونحن نؤمن ـ مثلكم ـ بمقولة أصيلة وهي أن «موقع الأمن الأساسي هو فكر الانسان»، وقد لا يمكن «تأمين» هذا الفكر الا عن طريق التوعية العريضة المتعمقة، كما أن لوسائل الاعلام في هذا المجال دورا هاما يمكنها أن تؤديه وهي فعلا، وعلى مبلغ مستطاعها تحاول تأديته دائما.

(*) الأمين العام لاتحاد اذاعات الدول العربية جدة.

لكن دعونا قبل كل تفصيل نتحدث عن وسائل «التبليغ» «والتواصل» الحديثة، إن بعضها قد أنتشر بيننا منذ سنين وأحقاب وأصبح مألوفا لدينا بينما بعضها الآخر آخذ طريقه الى مجتمعنا بصفة تدريجية، وجميعها تهم الأمن و رجال الأمن وأجهزة الأمن لأنها على تعددها وتعقيداتها تخاطب كتابة أو رسما، أو سمعيا أو بصريا، فكر الانسان هذا الفكر أو هذا العقل المدبر والمنفذ لكل تصرفات البشر

الاعلام والاتصال:

من بين وسائل الاعلام المألوفة لدينا جميعا تجدر الاشارة الى مايلي:

١ ـ المنشورات بما فيها الصحيفة، يومية كانت أو دورية، وكذا الكتاب وهو أقدم هذه الوسائل.

٢ ـ وكالات الأنباء، كتابية كانت أو مصورة.

٣ ـ السينما. وقد زاحمت المسرح في وظيفته الاعلامية.

٤ ـ الاذاعة. صوتية كانت أي مذياع (راديو) أو مرئية مسموعة (التلفاز).

٥ ـ الفيديو وهو يأتي في طليعة أحدث هذه الوسائل.

وقد يكون من غير اليسير حصر جميع وسائل الاعلام في هذا الصدد، وفي جملتها الوسائل التقليدية التي عرفها المجتمع

دوما واستمراراً، ومنها المنادي العمومي، والخطابة، والملصقات الحائطية، والاتصال المباشر بين الناس، والوعظ، والتجمع، والاعلانات. وهكذا

.

وما دمنا قد أوردنا كلمة «الاتصال» يجدر بنا أن نشير أيضاً الى أن «التكنولوجيا» الحديثة قد فرضت مصطلحا اعلاميا دقيقا هو بالضبط مصطلح الاتصال، وأصبح عصرنا الحالي يسمى «عصر الاتصال»، وتوسع نطاق امكانات هذا الاتصال ومبتكراته فأصبحت لدينا مصطلحات أخرى في عالم «الاعلام والاتصال» ومن بينها:

الكابل: وهو بمعنى توزيع البرامج المرئية المسموعة والمعلومات المصورة بالسلكي على المشتركين في هذا النظام.

بنوك المعلومات: إن مخزوناتها أصبحت أساسية لبعض قطاعات الحياة العامة في كثير س المجتمعات الحديثة، بل وحتى بالنسبة للقطاعات المتخصصة.

التليماتيكية: والكلام بخصوص امكاناتها يطول ، وهي جزء لا يتجزأ من وسائل عصر (الاتصال) الحديث.

الألياف البصرية: أو الـ«فايبر»هذه الوسيلة الاتصالية التي لا تكاد في حجمها تبلغ رقة الشعرة ومع ذلك تمرر وتحمل مالا حصر له من المكالمات والاتصالات المصورة.

الصور التحليلية: «التحرير الالكتروني»، ومما لاشك فيه ان هناك الفة تكاد تكون يومية بين المصالح العمومية، والخصوصية، وهذه الوسائل التي يوفرها الحاسب الآلي (الكمبيوتر).

لكن أخطر وسائل الاتصال الحديثة وأقواها نفوذا هي اتصالات الفضاء التي يوفرها القمر الصناعي، ولاسيما بالنسبة لنشر برامج التلفاز نقلا وتوزيعا

وهكذا. نرى جميعا أن رجل الاعلام الذي قد يكون هو «الصحافي» أو هو «البرامجي»، أو هو هذا «الاتصالي» متعدد المهام، الحديث،قد أصبحت لديه شتى الامكانات والوسائل التي من شأنها أن تزيد دوره خطورة الى خطورتها، إن بامكانه، والحالة هذه أن يكون عاملا جيدا لنشر الأمن في فكر الانسان كما قد يكون معولا واداة في الانحراف الفكري وبالتالي في الانحراف الاجتماعي.

وأخذاً في الاعتبار مختلف هذه الامكانات والوسائل في الاعلام والاتصال ماذا يمكن أن نقول عن الواقع الذي قد

تكون عليه علاقة العمل الاعلامي بميدان الأمن في الوطن العربي، أو على الأقل ماهي العلاقة التي يمكن أن تكون واقعا يقتفى في هذه السبيل؟

قد يكون من غير اليسير الاتيان على جميع مجالات الاعلام والاتصال التقليدية والمتجددة، لكن يبدو أن «الاتصال السمعي البصري» جدير بالتأمل والاستقراء ويتمثل كما لا يخفى على أحد في مجالات المذياع والتلفاز، وكذا شاشة العرض (السينما) والمسرح، مع العلم بأن التلفاز وعاء شامل لأفلام السينما وبعض الانتاج المسرحي.

وهناك وسيلة اعلامية أساسية يتعين دوما إعطاؤها جانب العناية في هذا الصدد، وهي ـ كما لا يخفى ـ الصحافة المكتوبة ولاسيما منها الجريدة اليومية الوطنية، ولا صحة لما قد يقال من أن الجمهور يسمع أو يشاهد وقلما يقرأ، إن هذه المقولة غير صحيحة، والاذاعة صوتية كانت أو مرئية مسموعة، لم تقض ولن تقضي على وجاهة المكتوب. والمطبوع.

واقع وسائل الاعلام الجماهيرية العربية:

إن واقع وسائل الاعلام الجماهيرية الكبرى في الدول العربية يتمثل تقريبا بمايلي:

أولاً: المذياع والتلفاز:

إن هيئات المذياع «الراديو» والتلفاز في الوطن العربي قطاع عام، أي أنها قانونياً وادارياً ومالياً، ملك للدولة، والى الدولة تنتسب، وتعتمد في وجودها على ميزانية الدولة

واذا كانت لبعض الهيئات الاذاعية العربية مداخيل مالية إضافية من الاعلانات التجارية ـ مثلاً ـ فإن هذه المداخيل تصرف عادة الى خزينة الدولة، أي الى وزارة المالية، والمعلوم في كثير من الدول العربية أن مصالح الميزانية في هذه الوزارة تأخذ بعين التقدير والاعتبار حجم هذه المداخيل ومستواها، أثناء مناقشة توقعات الميزانية السنوية العامة للهيئة المعنية.

وسواء كانت هيئة المذياع والتلفاز ذات صفة «ادارة عمومية» أو على شكل (مؤسسة وطنية) أو (مؤسسة ذات استقلال اداري ومالي) فإن طابع «القطاع العام» ملتصق بها في أي قطر عربي، ووزير الاعلام هو عادة المرجع الحكومي والقانوني لها، نعم هناك بعض حالات نادرة جدا، مثل التلفاز الخاص في دبي أو اذاعة البحر المتوسط الدولية بطنجة، لكن الوضع قولا وفعلا هو أن الدولة هي صاحبة النظر في شأن الاذاعة الصوتية والاذاعة المرئية المسموعة بالنسبة للوطن العربي في الوقت الحاضر

ثانياً: السينما:

السينما صناعة وتجارة وفن في آن واحد، وتخضع لقوانين وأنظمة معينة في عموم أقطار العالم.

وهناك دول في الوطن العربي، تدعم السينما اقتصاديا أو بصفة من الصفات على أن هذه الدول، رغم دعمها هذا، لا تتدخل في السينما من حيث الانتاج أو التوجيه أو الصناعة، بل تترك هذا القطاع السينمائي يتصرف لحاله كما يشاء.

وهناك من جهة أخرى، دول عربية تدعم السينما لكنها تسيرها بحيث تقرن دعمها هذا بالتحكم الاداري والفني فيها

أما الحالة الثالثة فتكمن في الطريقة التي تقتفيها دول عربية أخرى: إن هذه الدول تدع السينما وشأنها لا تدعمها ماليا، ولا تتدخل في سيرها، وإنما تتركها تدافع عن نفسها بنفسها، في نطاق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل لديها.

ومن المعلوم أن السوق الوطنية، أي السوق المحلية، والسوق القومية أي السوق التي تشمل العالم العربي أجمع، سوق ضيقة لا تمكن السينما ولا القائمين عليها من الحصول على المردود الاقتصادي اللازم والكافي.

والحديث في هذا المقام يدور حول الأفلام الروائية المطولة، أما فيما يرجع الى الأفلام الوثائقية والتسجيلية،

القصيرة والمتوسطة، فإن انتاجها غالبا ما يكون بطلب وتمويل من جهة حكومية أو خصوصية، ولغاية محددة اشهارية، أو تربوية، أو دعائية أو تعليمية، أو اجتماعية، وأهمية الأفلام الوثائقية والتسجيلية لا تخفى على أحد.

ثالثاً: الصحافة المكتوبة:

إن لكل قطر من الأقطار العربية في الغالب الأعم قانونا وطنيا للنشر والمطبوعات، الى جانب ما هناك عادة من القوانين والأنظمة التي تضبط الحريات العامة والنشاط التجاري.

وفي نطاق هذه التشريعات تصدر الصحف، ومن جملتها بل وفي طليعتها الصحف اليومية

وقد يكون هناك مثلما عليه حال السينما دعم اقتصادي من الدولة للصحافة الوطنية، ويتمثل هذا الدعم في توفير الورق بالكميات الكافية وبالسعر التفضيلي، وبعض الجهات الحكومية تملك بصفة علنية أو بصفة مس الصفات الأخرى، صحيفة يومية أو أكثر من صحيفة يومية، وهذا بغض النظر عن الصحف الدورية أو المجلات المتخصصة وهذه لا تعنينا هنا.

وتصدر في البلدان العربية ذات الأحزاب السياسية أو الاتجاهات الاجتماعية صحف يومية أو دورية باسم هذه

الجهات في نطاق قانون النشر والمطبوعات واعتمادا على تشريعات الحريات العامة

والممنوع أصلا وفرعا وبصفة عامة في غالبية الدول العربية هو اصدار صحف وطنية بدعم مالي أجنبي

رابعاً: وكالات الأنباء:

تعتبر وكالات الأنباء الوطنية، في الدول العربية قطاعا عاما وتعتمد على الميزانية المالية للدولة مثل هيئات المذياع والتلفاز

تلك هي أبرز وسائل الاعلام التي تعنينا في الحديث عن علاقة الأمن بها. وقد أشرنا قبلها الى أصناف الاعلام والاتصال المتعددة ومجالاتها

ومعلوم أن لكل كيان من هذه الكيانات التي فصلنا الكلام عنها شخصيته، ونطاقه المحدد،وقوته التي يستمدها من سلطة القانون.

الأمن والاعلام:

إن العاملين في مجالات الاعلام يفهمون اصطلاح «الأمن» بمدلوله العريض الذي يشمل شتى مناحي الحياة

الخاصة والعامة للفرد والجماعة، فكريا، واجتماعيا، وثقافيا، واقتصاديا، أو سياسيا. كما أنهم يدركون ألاّ سبيل مطلقا للطمأنينة والتعايش والانتاج، والاشتغال والانماء، مالم يكن هناك أمن شامل، ولهذا فان هؤلاء الاعلاميين ولا سيما في البلدان التي هي مثل البدان العربية، يشاركون في نشر التوعية بضرورة نشر «الأمن» في الفكر وفي المجتمع ويعملون دوما على الاسهام في توطيد دعائمه عبر امكاناتهم المتواضعة في مظهرها، والخطيرة في مخبرها وهي الكلمة المكتوبة، والكلمة المسموعة والصورة المعروضة

وفي هذا الصدد بالذات. تبذل المنظمات القومية المتخصصة جهدا ملحوظا، وقد وضع اتحاد اذاعات الدول العربية ـ على سبيل المثال ـ ميثاق عمل وشرف لهيئاته الاذاعية والتلفزيونية ـ الأعضاء والمنتسبين ـ الى هذه الهيئات العربية اشتمل مس بين مضامينه على تعليمات واضحة ومحددة أصبحت معتمدة ومراعاة منذ أعوام عدة، كما أن هيئات اذاعية وطنية عربية قد اتخذت لنفسها توجيهات مستمدة من ذلك الميثاق.

وهكذا فإن (الميثاق الاذاعي العربي) الذي صادقت عليه الجمعية العامة لاتحاد الاذاعات العربية سنة ١٩٧٠م بعمان يقول في باب (مراعاة القيم الأخلاقية) من جملة ما يقوله:

- تدعو برامجنا الى الحفاظ على كيان الأسرة وتظهر قدسيتها وتحترم القيم التي يقوم عليها بناؤها
- تراعي برامجنا أنها تدخل البيوت في كل وقت يحتمل أن يستمع فيه الأطفال الى هذه البرامج أو يشاهدوها.
- تعرض (برامجنا) الجريمة على أنها أمر غير مشروع وغير مقبول في المجتمع، ولا يسمح اطلاقا بتناول الجرائم الجنسية ولا تذاع وسائل الجريمة بطريقة تؤدي الى محاكاتها، ولا يفصح عن الأشخاص مرتكبي الجرائم الا اذا كان ذلك يساعد على تنفيذ القانون أو يخدم المصلحة العامة
- تدعو برامجنا الى احترام القوانين المحلية القائمة، ولا تتضمن ما يمس هيبة رجال الهيئة القضائية أو رجال الأمن.
- لا يسمح باشاعة الفزع والرعب.
- لا تتضمن برامجنا ما يحبذ الأخذ بالثأر أو إدمان المخدرات والخمر والاتجار فيهما أو ما يحبذ المقامرة والمراهنات والجشع والأنانية.
- لا يجوز تحبيذ الانتحار كوسيلة مقبولة لحل مشكلات الفرد.
- لا يجوز ابراز صور القسوة على الانسان أو الحيوان.
- يجب تجنب ما يؤذي شعور ذوي العاهات البدنية أو العقلية
- لا تحقر أية مهنة مشروعة

ذلك جزء من توجيهات الميثاق كما حددها (الميثاق الاذاعي العربي) منذ سنة ١٩٧٠م حتى الآن.

واذا التفتنا الى القواعد المرشدة لبعض الهيئات الاذاعية الوطنية العربية نجدها هي الأخرى طافحة بالتعليمات التي يجري دوما الحرص على تطبيقها

فهذه على سبيل المثال. القرارات المطبقة في التلفاز الكويتي .منذ سنة ١٩٧٣م تقول في هذا الشأن:
ـ يجب معاضدة ومساندة تنفيذ القانون مالم يكن العكس اساسيا لحبكة.البرنامج، كما يجب أن تكون الاشارة الى رجال القانون مقترنة بما يليق بهم من تقدير واحترام لسهرهم على حفظ وصيانة أرواح الناس وأموالهم واستقرار الأمن بينهم.
ـ يجب عرض الاجرام والجريمة على أنهما شيئان غير مرغوب فيهما، ولا يمكن التعاطف معهما، ويرفض رفضا باتا التعاطف مع الجريمة أو معالجة ارتكابها بشكل مستهتر أو لا مبال أو متعجرف، كما يجب تجنب عرض الأساليب الفنية في ارتكاب الجريمة بشكل مفصل يساعد على تقليدها من قبل الآخرين.

وفي هذه المقررات تفاصيل مدققة عن التعليمات المماثلة التي يجري التقيد بها، ومنها ما يتناول السكر وتعاطي المشروبات المسكرة والمواد المخدرة ومنها أيضا ما يتناول عرض أجهزة القمار ولعب القمار في البرامج التلفزيونية، وكذلك قراءة الطالع، والانتقام والانتحار، والرعب، وفيها أيضا تفصيلات عن المواد الممنوعة في الاعلانات، مثل الاعلان عن

الأسلحة النارية والمفرقعات، أو عن الخمور وما شابه ذلك.

على أن هذا المثال ليس وحيدا فإن عدة هيئات اذاعية عربية أخرى تراعي هذا النهج على أساس ميثاق أو قواعد أو قرارات. أو بناء على مذكرات وزارية أو مديرية متوالية

لكن الاذاعيين ليسوا المتفردين وحدهم بمثل هذا التنظيم، إن الصحافيين والسينمائيين لهم كذلك قواعد مرشدة، وهم يسلكون نهج (التعاون على البر والتقوى) فيما يتعلق بأداء مسئولياتهم المهنية التي لا تختلف عن مسئوليات سواهم من حيث كونها مسئوليات خطيرة ازاء الرأي العام والمجتمع العربي برمته، وبناء على ذلك. تكون تعليمات (الميثاق الاذاعي العربي) شاملة لشتى قطاعات الاعلام وموجهة الى الاعلاميين جميعا مع فارق مميزات كل مجال مهني على حدة.

إن القواعد المرشدة الموجودة أو المفروض وجودها في كل هيئة وكل مؤسسة وكل ادارة تتصف بأنها وسيلة اعلام واتصال، تدعو الى تلك القواعد المرشدة الى خدمة الأمن وتوطيد الأمن ونشر الأمن، سواء كان هذا الأمن بمفهومه العريض أو كان بمفهومه الاصطلاحي الذي نعلمه جميعا.

فإلى جانب ما أوردناه من مواد مستقاة من ذلك الميثاق العربي نجد نصوصا تشريعية في مقتضياته قد تهمنا من حيث

المفهوم العريض، ومنها ـ على سبيل المثال ـ هذه المادة التي تقول:

ـ «ضرورة الانتباه والرعاية نحو النشء الذي سيصبح مسئولا عن دولة الغد، وعن قيادة الاقتصاد وبنائه، وعن اثراء العلوم والفنون».

هذه نقطة. لكن ماذا يعني هذا التنبيه المنصوص عليه في هذا الميثاق الاعلامي العربي؟ ألا يعني واجبا «تأمينياً» حقيقيا بقدر ماهو ملقى على مصالح التربية والتعليم، والآباء والأمهات ومصالح الأمن العام والمحاكم، هو ملقى كذلك وبالأولوية على وسائل الاعلام، ولا سيما الوطنية منها وفي مقدمتها هيئات المذياع «الراديو» والتلفاز التي يقبل عليها الأطفال واليافعون وبإمكانها أن تعمل في حدود معينة على الاسهام اليومي والمنتظم على التخفيف من الأعباء التي تشغل بال أقسام الشرطة، والمحاكم بخصوص مشاكل الأحداث.

وفي هذا الصدد. يمكن التأكيد بأن تقدما حقيقيا وملموسا قد تحقق في سيدان المواد الاعلامية الخاصة بالأطفال قراء ومستمعين ومشاهدين. ولاسيما فيما بين أواسط السبعينات والثمانينات.

فقد ظهرت مجلات مصورة جيدة المستوى، وتحسن مستوى البرامج الاذاعية والتلفزيونية الموجهة الى الأحداث،

كما أن بعض الانتاجات الوطنية المحلية والبرامج القومية العربية تمتاز بطابعها التوجيهي التربوي في لطف وخفة ظل وجمالية فنية، وهي في عموميتها دعم حقيقي للعمل التربوي والاصلاحي، وهذا تعاون جيد بين شتى قطاعات التربية والاعلام والاصلاح من حيث لا يشعر أحد.

ذلك فيما يتعلق بالمواد المصنوعة بأيدي أصحاب الشأن في المؤسسات العربية والهيئات الوطنية، أما عن المواد المستوردة رفيعة الاتقانية والجودة وذات المستوى الدولي الممتاز وهي في غالبيتها أمريكية المصدر، فإنها كما لا يخفى قد لا تكون على الدوام مستجيبة لما نصت عليه التعليمات المشار اليها، لكنها تشكل نافذة على عوالم اخرى.

على أن قصص «البطل» الذي لا يقهر وقصص الخيال المغرق في الخرافية أمر يعالجه القائمون على اختيار برامج الأطفال بكل يقظة وحذر وهناك أيضا تحسن مطرد ملاحظ.

ولنضرب مثلا آخر بالتعرض الى نقطة أو نقطتين مندمجتين معا وملخص هذا المثل يقول:

(على الاذاعة «راديو» وتلفاز،وبالتالي على جميع وسائل الاعلام العربية، أن تتوخى الدقة في نشر المعلومات ولا تعرض المادة الاعلامية بشكل يفضي الى التضليل. أن تتوخى الدقة في اختيار مصادرها وأن تكون عادلة وغير متحيزة).

إن هذه نقطة هامة جدا ويمكن القول عن موضوعها: إنه موضوع أمني متكامل ويرمي في واقعه الى تفادي «الفتنة» التي هي أشد من القتل.

إن نشر المعلومات الخاطئة والأخبار غير الصحيحة مشكلة يعاني من هولها المجتمع العالمي أجمع، وهي مشكلة تعني الاعلام بطبيعته بقدر ما قد تعني الأمن من بعض الوجوه.

نعم. إن هناك الاعلام الداخلي وهناك الاعلام الخارجي، ولكل واحد منهما طابعه وميدانه

وقد كنا نحن قدماء الاذاعيين نطبق حول الأخبار الحساسة والهامة الواردة من الخارج - أي حول الاعلام الخارجي - قواعد سنتها قديما هيئة الاذاعة البريطانية وتسير عليها الى الآن، وهي تقتضي مايلي:

أولاً: أن يكون الخبر قد أوردته أكثر من وكالة أنباء، ولاسيما الوكالات الدولية الكبرى.

ثانياً: أن ينسب الخبر دائما الى مصدره، أي الى الوكالة التي أوردته أو الى المراسل الذي استقاه.

ثالثاً: أن يتم تكليف المراسلين، كلما كان للهيئة المعنية مراسل في المنطقة يتحرى الخبر ويتأكد منه بالذهاب خصيصا الى مصدره.

رابعاً: إذا ما كان هناك تذبذب حول الخبر يصاغ تحريريا بلغة

التشكك واستعمال الفعل المشروط بحيث تستعمل صيغ مثل: (ويقال) و (يروى) و(ربما كان) و (قد قيل) والغالب على الظن أن. إلخ

على أن الأهم من كل هذا هو الاعلام الداخلي، ولاسيما في القضايا الحساسة التي تعني الرأي العام، إن إيراد الخبر المحلي دون التحري الدقيق حول مصدره أو إيراد الخبر الذي يكون قد نقله راو عن راو آخر

وربما كان حتى هذا الراوي الثاني قد نقله عن راو ثالث فانه مبدئيا، غير جدير بوسائل الاعلام التي تحترم نفسها، سواء كان موضوع الخبر سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا. بل وحتى ثقافيا أو فنيا.

نعم. هناك البلاغات الصادرة عن الجهات المعنية بالخبر. ولاسيما الجهات الرسمية مثل قصر رئاسة الدولة، أو وزارة الاعلام، أو وزارة الداخلية. بيد أن هذه الوسيلة إنما هي جزء بسيط من مصادر الأخبار

لكن فوق هذا وذاك. هنالك تلك الأخبار التي توصف بشتى الأوصاف وتقض مضاجع الرأي العام بل وتحسس الأمن العام أحيانا أنها الأخبار التي توصف تأدبا بأنها (الاشاعة العمومية) ويصفها آخرون بأنها أخبار «اذاعة الشارع» أو «راديو» البلد، وقد تكون في بعض الأحيان ذات انعكاس

خطير على الحياة العامة لا سيما وبعض الصحف ـ وما أكثرها ـ تنشر الاشاعة ولو باستعمال الفعل المشروط في روايتها

نحن لا نتحدث هنا عن الاشاعات التقليدية التي لا ضرر منها ولا تخفى على أحد منا

نحن نعني هنا تلك الأخبار التي قد تكون صحيحة في مضمونها كما قد تكون مغرضة في سرماها، ولكنها كيفما كان أمرها تهمنا جميعا فلنأخذ ـ على سبيل المثال ـ أخبارا معينة ولتكن أخبارا حول الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية والغذائية التي تعني عموم الناس. أو أخبارا عن حدوث بعض الجرائم (اعتداء، أو غش، أو سطو) أو أخباراً حول القاء القبض أو السعي الى القاء القبض على مجموعة أفراد أو عصابات مخالفة في نشاطها للقانون والنظام الجاري به العمل في قطر ما. مثل:
ترويج المخدرات، والتطفيف في الأوراق المالية، وتهريب العملة الأجنبية ـ في بعض البلدان ـ والمتاجرة بالرقيق الأبيض. وهلُم جرا.

بل أن هناك أخبارا مشابهة في شدة حساسيتها وتعني بالرأي العام في المجتمع بقدر ما تهم أيضا الأمن العام. وهي مثلا أخبار الاضرابات التي تحدث أحيانا في بعض البلدان

وتهتم بها الصحافة ووسائل الاعلام كاضرابات عمال المعامل والمصانع والمناجم والموانىء، أو طلبة التعليم العالي.

فماهو الموقف العلمي السليم في نشر هذا النوع من الاعلام؟ وكيف هو واقع العلاقة، والحالة هذه بين الاعلام والأمن؟

مما لاشك فيه أن فصيلة هذه الأخبار غير السارة هي بالأولوية من اختصاص المصالح الأمنية الساهرة على راحة المجتمع وتطهيره من شتى الآفات. لكن هذه الأخبار والأحداث، مهما بلغت دقة التكتم بشأنها يترامى صداها الى الرأي العام المتعود بالفطرة على حب الاستطلاع، وتتناقل بمنتهى السرعة بين الناس وتنشأ عن كل ذلك ما وصفناه بـ(الاشاعة العمومية)، وتتصدى الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى الى نشرها وبسرعة، محاولة دوما تحقيق (السبق) الذي هو عماد الاعلام وخاصيته

إن الاذاعات العربية الصوتية والمرئية المسموعة، لا تذيع الاشاعات العمومية وتتفادى على الدوام عرض الأخبار المحلية الحساسة غير المؤكدة وتتريث ما وسعها التريث بشأنها مالم تحصل عليها من مراجع موثوق بها، ولعل هذه (الرزانة) التقليدية هي التي تحمل في كثير من الأحيان وكالات الأنباء

الوطنية على اعتماد الاذاعة الوطنية مصدرا أساسيا لها عند الملمات، بدلا من أن يكون العكس هو المنطقي والصواب.

وهذا الواقع المماثل هو بخلاف دأب الصحافة المكتوبة. إنها بوجه عام تحاول عادة أن تكون سباقة الى نشر الأخبار الساخنة وذلك واجبها، كما أن مراسلي الاذاعات ووكالات الأنباء والصحف الأجنبية المعتمدين في أي قطر يحاولون هم أيضا أن يكونوا سباقين الى نشر تلك الأخبار ولاسيما اذا اتسمت بعنصر (الاثارة). وهنا يتجلى الجانب الذي يهم قطاعينا معا، أي العلاقة بين الأمن والاعلام.

لا يخفى على أي منا أن الوضع الاجتماعي في الوطن العربي هو من حيث التركيبة والتقاليد غير ما عليه المجتمع الأجنبي

وبعكس ما ترويه المسلسلات والأفلام السينمائية الأمريكية من القصص المستجيبة للحياة الأمريكية لا يجوز قانونيا أو عرفيا أن يبيح الصحافي العربي لنفسه بأن يحل محل مفتشي الشرطة الجنائية لينافسهم بتدخلاته وحركته في اكتشاف جريمة ما. إن هذا النوع من الفضول غير مسموح به أجل. إن الصحف الوطنية في بلدان عربية تتوصل بين الحين والآخر، وكلما تيسر لها ذلك ببلاغات أو شبه مقالات قصيرة عن حوادث وأحداث تستحق النشر والترويج حتى

تكون عظة وزجرا وتنبيها وتذكيرا للآخرين. وهذا عمل محمود. لكن مثل تلك البيانات الصادرة عن الجهات الأمنية المعنية قد تكون فقط بشأن حوادث الطرق والسكر أو العربدة العمومية، والسرقات، والمشاجرات، وما في حكمها وهذا التعاون جيد لكن المهم أيضا هو الحصول على البيانات المتعلقة بالأحداث الساخنة في وقتها.

وهنا. نتساءل عن الطرق السليمة والممكنة لحصول وسائل الاعلام ومراسليها على المعلومات من مصدرها الأمني وفي حينها حتى لا يخبط رجل الاعلام في هذا المجال خبطا عشوائيا وينسخ من خياله ويحكي الاشاعات فيشوه الحقيقة ويضر من حيث يريد الافادة.

إن الحديث في هذا المقام قد يطول ويمتد. ولهذا نتجاوزه. إنما لنتأكد فيما بيننا من شيء واحد، فكما أن الطبيب الحقيقي المطوق بقسم «أبقراط» لا يكشف أبدا عن أسرار مرضاه، فكذلك الاعلامي الحقيقي المطوق بتقاليد المهنة ودستورها، لا يكشف عن مصادر أخباره.

تلك نقطة. ولنا أن ننتقل الى نقطة أخرى أو وجه آخر من واقع العلاقة بين الاعلام والأمن. ونعني بها تلك العلاقة التي اتخذها المشرع في عدة بلدان بالوطن العربي من الوجهة العملية ونصت عليها أحكام قوانين النشر والمطبوعات

والحريات العامة سعيا لحماية المجتمع وفي نطاق التعاليم الدينية والمبادىء الأخلاقية

وواضح أن مثل هذا التلميح قد يعني (الرقابة) وتنفيذ مقتضيات (الرقابة) وهذه الكلمة كبيرة اكتسبت سوء مدلولها من أيام الحكم الاستعماري في عدة بلدان عربية لأن الرقابة في عهد الاستعمار و (الحماية) الأجنبية (الوصاية) و (الانتداب). كانت تعني حرمان المواطن العربي من حريته وتحجير فكره. ونحمد الله على أن ذلك عهد قد مضى وولى الى غير رجعة

أما ما يعنينا هنا. بشأن واقع العلاقة بين الطرفين فيعني ما يمكن الاصطلاح عليه بـ(الوقاية) وما دامت (الوقاية) خير من العلاج، وما دام البارىء عز وجل قد قال: ﴿يا أيها الذين آمنو خذوا حذركم. ﴾ كما قال تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ فجدير بالمجتمع العمل على (الوقاية) من كل فتنة كيفما كانت ومهما كان هدفها.

والأمر لا يتعلق فقط بالجوانب السياسية والقضايا الكبرى وحدها، بل أن (الوقاية) مفروضة على المسلمين قادة وعامة في مختلف انماط الحياة. ولنا جميعا أن نتأمل جيدا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: (غطوا الإناء وأوكنوا السقاء - أي اربطوا قربة الماء - وأغلقوا الباب واطفئوا

السراج. .) الحديث، كما قال عليه الصلاة والسلام (لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون.) ولعل هذه وصية في سياق الحماية المدنية. وللرسول الكريم قول في تناول السلاح أو حتى بشأن التلهي بالسلاح أو الحديد: (لا يشر أحدكم الى أخيه بالسلاح فانه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده.)، وفي هذا المعني أيضا: (من أشار الى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينزع وإن كان أخاه لأبيه وأمه).

إن «الوقاية» من السقوط في الانحراف الخلقي والاجتماعي والوقاية مس ارتكاب مخالفات قوانيس النظام العام، والوقاية من الوقوع في مخالب الجريمة، وما الى هذا وذاك س أهداف الرقابة. ميدان فسيح تلتقي فيه أصناف النشاط الايجابي بين الاعلام والأمس ، هذا النشاط الذي يشكل تعاونا موجودا فعلا في بلدان عربية، ومنشودا في بلدان عربية اخرى، وقد يتجلى ذلك في شتى الوسائل الاعلامية وبشتى الطرق، ويوجد في بعض الاذاعات الوطنية (ركن) أو (برنامج) للشرطة على قدم المساواة مع برامج مماثلة للجيش، لكن هذا العمل رغم أهميته قد لا يكفي في تحقيق الغاية المرجوة، بصفة مستمرة.

ولهذا. فإن أهم توصية يمكس الالحاح بشأنها والوقوف عند جدواها هي أولا وقبل كل شيء تعريف المواطنيس اعلاميا

بالوجه الانساني لرجل الشرطة، وبالعمل البناء الذي تقوم به فئات رجال الأمن لصالح المجتمع وخدمة النظام العام.

إن شريطا تسجيليا واحدا متقن الانتاج والاخراج والتصوير، أذيع على شاشة تلفاز وطني حول مهام جيش السلاح الجوي الوطني جعل الشباب وكافة المشاهدين يفخرون ويعجبون بصقور جوهم أيما فخر واعجاب. فلماذا لا نعرّف عبر بعض الأفلام والبرامج الروائية وشبه الروائية والتسجيلية بالخدمات اليومية التي تضطلع بها المصالح الأمنية. كتوعية مدخلية ومستمرة؟

إن لقطة مصورة واحدة عن عون الشرطي العادي وهو يساعد مواطنا في دفع سيارته المعطلة في الشارع العمومي، أو وهو يأخذ بيد مواطن أعمى لقطع الطريق العام في زحمة المرور، تنفذ رأساً الى أعماق قلب أي مشاهد، ويكون من شأنها الاحاطة ولو بصفة مبسطة لوجه ـ بسيط طبعا ـ من وجوه النشاط الكبير الذي يقوم به ذلك العون المخلص وأمثاله.

إن وسائل الاعلام الوطنية جاهزة ومستعدة على الدوام لتعرض على شاشاتها وأمواجها أي شريط أو برنامج يعرف بأعمال أي قطاع من قطاعات الخدمة العمومية لصالح المواطنين.

نعم. إن هيئات الاذاعة والتلفاز في الوطن العربي تقوم فعلا بتقديم أشرطة وبرامج تعريفا بجهود القطاع الذي يعنينا هنا، ولاسيما عند حلول المناسبات مثل (أسبوع الشرطة) أو (يوم الشرطة) أو (شهر المرور). لكن ذلك ليس هو المقصود بالذات.

إن العلاقة بين الطرفين من اجل (الوقاية) و (التوعية) أشمل وأعم من ذلك النموذج المماثل، إنها تستدعي الانتاج الفني المتقن والذكي الصالح للعرض العمومي في أي وقت وحين، ومن الضروري والحالة هذه. توفير الاعتمادات المالية الكافية لمثل هذا الانتاج السينمائي أو التلفزيوني ومن الضروري كذلك أن تكون هناك خطة عملية قابلة للتنفيذ في هذا المجال.

ومادام الشيء بالشيء يذكر فبإمكان المصالح الوطنية المختصة على اعلى مستوى المسئولية في كل قطر عربي أن تضع تلك الخطة وتحدد أهدافها وتؤمن الامكانات المادية لتنفيذها وأنها لأعباء يلزم أن يشترك فيها لا فقط قطاعا الاعلام والأمن (الداخلية) بل وكذلك قطاعات التربية والتعليم والعدل وخاصة قطاعي المالية والتخطيط ومن مجموع الخطط الوطنية المتوفرة تستقى الخطة القومية الكبرى.

لكن التفكير في هذا السبيل. قد يبعدنا عما نحن بصدد معالجته

القضايا الأمنية والاعلام:

الآن. وقد توضحت لنا عدة معالم للعلاقة القائمة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي من خلال وسائل الاتصال الجماهيري وفي طليعتها «الراديو والتلفاز والسينما» فضلاً عن الصحافة المكتوبة ووكالات الأنباء والنشريات والملصقات. يمكن أن نطلّ على بعض القضايا الأمنية التي تواجه الاعلام.

النظام العام:

إن الشرح المبسط والمقنع لمختلف الضوابط التي تحكم النظام العام عن طريق برامج اذاعية وتلفزيونية وبيانات صحافية معززة بالصور والرسوم، وتشمل مختلف أوجه تلك الضوابط، في السير والمرور، في الحماية المدنية في مراعاة حقوق الغير، وفي الانضباط وتفادي التخريب، تدبير مطوب القيام به على الاستمرار وملقى على كاهل الاعلام والأمن معا، ولا عبرة بما يقال عادة الا أحد يجهل القانون، فالواقع يؤكد أن عموم الناس في حاجة دائمة الى التلقين والتوجيه. وهناك متشابهات بين الحلال والحرام لابد من تبيانها. والالحاح بشأنها

ـ محاربة الجريمة:

هذا موضوع كبير. ومجاله أساسا التمثيليات، والأفلام السينمائية، والمسلسلات الروائية، على أن تعتمد جميعها الدقة

الفنية، والمعرفة القانونية والاشارات النفسانية والتحليلية اللماحة لكن هذا المجال بقدر ما يحتاج الى الكفاءات الفكرية المهنية والخبرات الفنية يحتاج ايضا الى التكاليف المالية الكافية، ولذلك فلا أقل في هذا الصدد من انتهاج أسلوب التوعية الاجتماعية عبر الصحافة و«الراديو» والتلفاز والسينما، وشرح القوانين الجاري العمل بها، وابراز رجل الأمن ورجل القضاء في الصورة الايجابية اجتماعيا، أي في صورة خدام المواطنين كافة، والمصلحين المخلصين لأخطاء البشر، والمقومين لاعوجاج طارىء لدى فئة من الناس من الممكن دائما اصلاحها.

إن تعريف المستمعين والمشاهدين والقراء بالأنظمة الاجتماعية والقانونية وبالتعاليم الدينية ارتكازا على الكتاب والسنة، وبمقومات الوطنية الصحيحة، أمر لابد من أن يكون ذا فاعلية وايجابية ومناعة ضد الجريمة على اختلاف أصنافها، بحيث يتعين أن يقترن التوجيه بالانذار المؤدي الى الزجر

ـ مكافحة المخدرات:

هذا موضوع خطير جدا. وما يخشاه المتحدث دائما هو (الشكل) التشخيصي الذي تتناوله بعض الأفلام السينمائية والتمثيليات التلفزيونية حينما تغرق في تشخيص عمليات تناول

المخدرات حتى لكأن بعض المخرجين يتلذذون بتلك التفصيلات الدقيقة التي قد تأتي بعكس المقصود منها.

وبناء على ذلك. فإن تناول موضوع مكافحة المخدرات اعلاميا يكتسب خطورة بقدر ما يكتسب أهمية وأولوية في وسائل الاتصال الجماهيري. وقد يتعين في هذا الصدد تناوله من حيث التوعية العامة والتبصير والترهيب صحياً، ومعنوياً، ودينياً، ووطنياً، مع ابراز جانب العواقب الوخيمة لهذه الآفة والتشهير إعلامياً بمروجيها ونقل بعض جوانب المحاكمات المتصلة بهذا الموضوع على التلفاز زجراً وتخويفا.

ويشمل مكافحة الخمر والعربدة ما يشمل مكافحة المخدرات عامة

- انحراف الأحداث والشباب:

لا نملّ من تكرار مقوله: (الوقاية خير من العلاج) وعمل وسائل الاعلام والاتصال مستمرة ودؤوب في هذا الصدد بكل قطر من أقطار الوطن العربي، وهو يشكل في حد ذاته علاقة ايجابية مع عمل الأمن الاجتماعي والتوجيهي، أن هناك برامج مألوفة ومتعددة لهيئات الاذاعة والتلفاز تجمع بين التوجيه والتسلية فضلا عما تطفح به المجلات المصورة المتخصصة

وفي هذا الصدد أيضا. تقوم بعض التمثيليات والروايات الاذاعية والتلفزيونية والسينمائية بابراز عواقب تفكك الأسرة والطلاق على انحراف الأبناء وضياع مستقبلهم والاساءة الى المجتمع والوطن.

إن العمل التوجيهي والارشادي لوسائل الاعلام في هذا المجال لابد من دعمه فعلا وهو احدى الوظائف الأساسية لوجود وسائل الاعلام والاتصال الاذاعية قطاعا عاما في الدول العربية تماما كما عليه وضع المدرسة العمومية، وما في هذا من دعم الأمن العام لصالح المواطنين كافة.

إن كثرة الريبورتاجات المصورة والمسموعة عن دور الأيتام والمشردين والعمل الايجابي المنظم في هذا السبيل تهدف هي أيضا الى توعية الرأي العام بهذا الواقع المؤلم. حفزا للهمم.

العنف:

ظاهرة العنف قديمة قدم الانسان ذاته ولعل العصور الماضية كانت أكثر همجية وعنفا من العصر الحاضر

أما الجديد حقا بشأن العنف فهو أن وسائل الاعلام الحديثة تعمل على تبليغ أحداثها الى الرأي العام بنقلها أخبار الاصطدامات والمظاهرات والاغتيالات والاختطافات

والارهاب الدولي الى جانب الحروب والكوارث والتهجمات وأعمال التخريب. وتصورها

فهل وسائل الاعلام والاتصال مسئولة وحدها عن ظاهرة العنف وتفشيها؟

مهما يكن من أمر فيجب أن يعلم الجميع أن ما تحذفه أقسام المشاهدة المسبقة والرقابة الذاتية في تلك الوسائل من صور العنف وأخباره وما تشطب عليه وتلغيه من مشاهد العنف وكلام العنف في التمثيليات والمسلسلات هو أضعاف مضاعفة مما قد يبلغ سمع المستمع أو بصر القارىء المشاهد في مختلف أقطار الوطن العربي. ومع هذا كله، فان الجمهور لا يفتر عن المطالبة بأفلام (المصارعة الصينية) و (الكاراتيه) و (المسايفة) ويرتاح كل الارتياح لمشاهدة (كينكو وروكي) ولنا بدلا من الظلم أن نقول في بيت لأحد الشعراء:

والعنف من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعله لا يعنف

الخلاصـــــــة

إن هذا العرض المتواضع قد أبرز لنا جميعا أن هناك عدة مجالات تلتقي فيها ايجابيات التعاون بين وسائل الاعلام ومصالح الأمن لما فيه فعلا خدمة المواطنين كافة وتنمية المجتمع العربي ووقايته من شتى آفات التخلف، وما يلزم دوما انما هو تجنيد المسئوليات والمسئولين لهذه الغاية في ظل مساندة الدولة ودعمها، والله الموفق.

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

الاعلام والأمن

الدكتور محمد عبده يماني(*)

وهل ثمة علاقة بين الاعلام والأمن؟؟

لكي نجيب لابد لنا أولا أن نعرف شيئا عن طبيعة (الأمن) الذي نقصده وشيئا آخر عن (الاعلام) أو رسالته

والأمن الذي نقصده هو الأمن بمفهوم الشرطة. أي الأمن الذي تقوم الشرطة بحمايته ومعنى هذا هو المعنى المباشر لكلمة (الأمن) فإن ثمة بعض الجوانب التي تغيب عن البعض عند الحديث عن الأمن بهذا المفهوم الذي تختص به الشرطة حين تعمل لكشف غموض جريمة وقعت او لمنع وقوع جريمة تدبر او حتى لتنظيم المرور في الشوارع المزدحمة. إن هذه عمليات مباشرة تدخل في صميم اختصاص مهنة معينة يتولاها رجال مدربون عليها وهذه هي أبسط معاني الأمن بمفهومه الشرطي.

ولكن هذا الأمن وبهذا المفهوم ذاته له جوانب أخرى عديدة ولعلها تكون أعون على تحقيقه من عمليات الشرطة

(*) وزير الاعلام السابق بالمملكة العربية السعودية. الرياض.

واجراءاتها لمنع الجريمة أو لكشفها. يمكن القول بإيمان وثقة: أنه اذا اقتصر العمل لحماية الأمن على هذه الاجراءات الشرطية أو «البوليسية»، فان هذا يعد انتكاسا بعملية الحفاظ على الأمن الى عمل بدائي لا يغني كثيرا عن الأزمات أو الملمات الوطنية الكبرى.

ذلك بأن الأمن في المجتمع ـ أي مجتمع كلي متكامل ـ اذا أفلت منا أحد أطرافه فإن العملية الأمنية بأسرها تختل، وتفقد فعاليتها وكفاءتها. ونضرب لذلك بعض الأمثلة

فهب أن مجتمعاً ما تفشى فيه الفقر المدقع في جانب والغنى الفاحش في جانب آخر، فأية قوة شرطية تستطيع أن تضمن منع العدوان على الأموال والأنفس اذا ما تحول الجوع الى مراجل تغلي بالتذمر والسخط والحقد الأعمى؟ حينئذ فان الأمن لا يتحقق بكفاءة الا اذا شعر الفقير بقدر معقول من التكافل الاجتماعي، وبأن السلطة في المجتمع لا تسقطه ولا تبخسه. ولا تظلمه، أي أن هذا الجانب من الأمن لا تختص به الشرطة وحدها، وإنما المجتمع بأسره الذي يتعين على غنيه أن يعطف على فقيره، وعلى الدولة أن تتيح فيه أمام الجميع المساواة في الفرصة، وفي حق العمل، وفي التربية والتدريب على المهارات وفي التعليم.

وهب أن مجتمعا طغت فيه قوانين للتفرقة العنصرية. يتميز بها جنس على جنس. أو عرق على عرق. أو لون على

لون، أو دين على دين فكيف تستطيع الشرطة وحدها أن تضمن حماية الأمن في هذا المجتمع؟

إن عمليات الاعتقال أو القبض، أو التوقيف، أو الحكم بالحبس بناء على قوانين هي في الأصل جائرة ولا تراعي الحقوق الطبيعية للانسان من حيث هو انسان، لا يمكن أن تؤدي الى حماية الأمن بالقدر المنشود، وانما يحتاج الأمر، في هذه الحالة الى تعديل القوانين والغاء التفرقة العنصرية، واشعار كل مواطن بأن له في المجتمع نفس حقوق اخيه المواطن، وعليه ما عليه من واجبات وبأن السلطة القائمة تراعي ذلك بحيطة وحرص على العدل، ولا تحاول بتاتا أن تفرض بالقوة المجردة الغاشمة نقيضه وعكسه

وقياسا على ذلك. ما يفعله الاستعمار في بلد نكب به، افتكفي «قوة الشرطة أو الجيش لفرض الاحتلال على بلد»؟ لو كان الأمر كذلك. لدام الاستعمار ولما انقضى عصره، وانما وقفت جيوش الاستعمار كلها عاجزة عن (فرض الأمن) لأن الأمن في هذه الحالة يصبح قرين الحرية، وطالما أن الشعب المحتل لم يحصل على حريته فإن تحقيق الأمن فيه يغدو سراباً لا تطوله أية قوة.

والذي نريد أن نستخلصه من هذه الأمثلة، وغيرها كثير:

ـ إن «الأمن» في معناه الصحيح مفهوم سياسي عام، وليس مفهوم شرطي (بوليسي) يقوم على القمع، ومنع الجريمة أو كشف غموضها، وبمعناه السياسي هذا فانه يصبح (حالة اجتماعية) عامة إن تحققت تحقق الأمن في ظلها وبالتبعية وبالقدر المأمول فيه في مجتمع بشري لا يخلو من الصراعات الناشئة من الاحقاد والمناقشة، ومن حالات العته والجنون الذي يؤدي الى جرائم يصعب اقتفاء أثر الخطأ الاجتماعي فيها.

وعند هذه النقطة بالذات يلتحم مفهوم (الأمن) بمهمة «الاعلام» أو رسالته، إذن ما هي مهمة الاعلام؟

لانريد أن ندخل في تفصيلات الاجابة عن هذا السؤال، فهو موضوع يتسع لبحوث كثيرة شائقة من اجتهادات وخلافات في الرأي كثيرة ومتشعبة.

والذي يعنينا هنا أن نؤكد أن «للاعلام» في كل مجتمع رسالة شاملة تنحصر تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي: الاعلام، والأخبار أو الأنباء والتثقيف، والترفيه، وتحت هذه العناوين الثلاثة تندرج كل اهتمامات الانسان والمجتمع أو الانسان في المجتمع أو المجتمع باعتباره خلية انسانية متكررة ونامية

فرسالة أجهزة الاعلام مس صحافة واذاعة وتلفاز تعمل على تحقيق الرابطة العقدية والاجتماعية والقومية، والانسانية من خلال هذه المهمات الثلاث: الاعلام بالحقائق والأحداث والاخبار فيتساوى بذلك كل افراد المجتمع أو أمة أو العالم مس حيث الخلفية الخبرية، بحيث أن كل فرد تتاح له فرصته للعلم بالحدث، فتنشأ بذلك «رابطة خبرية» ـ إن جاز هذا التعبير ـ بيں كل افراد المجتمع أو الأمة أو العالم وهذا ليس بالأمر الهيں الأثر في تشكيل الرابطة الاجتماعية أو القومية أو الانسانية.

ونفس الشيء يقال. بل وأكثر منه في مهمة التثقيف والترفيه، فمن خلال هذه المهمة يصاغ ضمير المجتمع على غرار واحد تقريبا مما يكون له أبلغ الأثر في تحقيق التعاطف والتفاهم بيں أبناء هذا المجتمع أيما يكون ضيقا أو اتساع رقعته، ولك أن تتخيل مدى التعاطف الوجداني أو التشابه الشعوري في مجتمع يضحك لنفس المشهد من نفس التمثيلية، أو المسرحية أو ينفر مس مشهد آخر ويشمئز منه، ولك أن تتخيل أيضا مدى ما بين أفراد هذا المجتمع من تلاحم يفزعون لنبأ أو يهللون لآخر

والذين يتابعون قياس الرأي العام العربي قد لاحظوا إبان الخلافات السياسية الجامحة بين الدول العربية مدى ما كان يشعر به العرب في كل مكان من سعادة أو تعاسة بفوز أو انهزام

فريق كرة قدم عربي صعد الى المنافسة على فريق غير عربي ويفهم من هذا أن تحت سطح الخلافات السياسية أمة عربية إن لم تكن موحدة المشاعر تماما ومترابطة فهي مرشحة لذلك لو احسنت رعاية الوجدان العربي العام وتم النأي به عن الخلافات السياسية وتطهيره بثقافة واحدة تصنع ضميرا واحدا

على أن هذا الكلام لا يغفل حقيقة التعدد الإعلامي في البلد الواحد، حيث تكون هناك حرية اعلامية تأييداً أو معارضة، اذ الواقع أن الخلافات السياسية كاختلاف المنحنى الثقافي لا تصدر الا عن ضمير قومي أو وطني واحد، وإن التعدد في هذه الحالة لا يؤدي الى التنافر الاجتماعي اللهم الاّ اذا استحال الأمر الى طائفية محكومة بعوامل خارجية وإنما الى إثراء الرأي العام وتقويمه مما يجعله اصلب وانضج في مجال التربية الاجتماعية ويقال إن كثرة الآراء تؤدي الى الرأي الأحسن. أي أن التعدد يؤدي الى التوحد ولكن على أساس أقوم وأفضل أو أصلب.

وعلاقة هذه الرسالة الاعلامية بالأمن بمعناه السياسي الشامل الذي أوضحناه لا تخفى بعد هذا على أحد. فحين نقول: إن الاعلام يؤدي الى الترابط والتفاهم الاجتماعيين فهذا يساوي تماما قولنا أنه يؤدي الى حماية الأمن ودعمه

أفلم نقل أن الأمن ليس مفهوماً شرطياً وإنما هو مفهوم سياسي شامل يقوم على ما بين أفراد المجتمع من تعاطف. وتفاهم ومودة.

على أن الأمر لا يخلو من بعض التناقضات التي يبدو بها الاعلام احيانا وكأنه يؤثر سلبيا في عملية حماية الأمن أو حتى كأنه يهدمه ولا يبنيه.

خذ مثلا النشر عن إحدى الجرائم، أو اذاعتها بتفصيلات موسعة تكشف عن تخطيط محكم لارتكابها دون أن يكون الجاني قد كشف وعرف ولقي جزاء ما اقترفت يداه. فهل يعتبر هذا النشر الموسع والمفصل يدا للأمن أو يدا عليه؟

الخبراء هنا ينقسمون الى فريقين. فريق يرى أن النشر بهذه الطريقة المفصلة في جانب والقاصرة في الجانب الآخر - جانب الكشف عن الجاني - يغري بتكرار الجريمة، ويزود المنحرفين بأساليب اجرامية ربما لا تكون لديهم فكرة عنها، وقد يكون فيه مفسدة للنشء الذي تجذبه التفصيلات بما فيها من غموض وشجاعة وبطولة. وفريق آخر يرى أن النشر بهذه الصورة حتى مع ما فيها من قصور في الجانب الكاشف او الرادع يتضمن توعية عامة الناس بالأساليب الاجرامية المبتكرة فيحتاطوا ويحذروا. وفي هذا قدر لا غنى عنه في مقاومة الجريمة وإحباطها. ولا ريب أن هناك قدراً من الفائدة في نشر

تفاصيل جريمة قام بها مثلا بائع اللبن الذي يمر البيوت في الصباح أو المساء حين انتهز ذهاب ربة البيت الى المطبخ لاحضار الوعاء الذي ستأخذ فيه اللبن فهجم عليها وخنقها وسرق ما خف حمله وغلا ثمنه من المنزل وأغلق باب البيت ثم هرب. إن كل ربات البيوت في هذه الحالة سوف يتعظن، ويحتطن بغلق الباب في وجه بائع اللبن ريثما يحضرن الوعاء من المطبخ.

وهذه القضية، نعني قضية التأثير السلبي لأجهزة الاعلام على الأمن تثار بشكل واحد بالنسبة للأفلام السينمائية التي تتناول الجرائم بصورة مبالغ فيها. فهل تجاز هذه الأفلام في دور السينما؟ واذا أجيزت باعتبار أن جمهور السينما محدود. فهل يجاز عرضها في أجهزة التلفاز التي يشاهدها الملايين؟ ومع أن اختراع الفيديو جعل هذا السؤال كالنافلة التي لا قيمة لها، الا أن اعتقادنا أن البون ما زال شاسعا بين ما يجب أن يسمح بعرضه في التلفاز وما يمكن أن يعرضه الفيديو دون رقابة إن أفلام الفيديو يمكن فرض رقابة عليها أيضا ولكن الفيديو جهاز منتشر وهو يتلقف كل ما يوضع فيه من أفلام حتى لو جاءت متلصصة بعيدا عن أعين الرقابة والأهم من هذا أن العرض من خلال التلفاز حتى في الدول التي تتمتع بحرية اعلامية ولا توجد بها رقابة يعني موافقة المجتمع الضمنية على القيم المبثوثة

بيد أن العرض من خلال الفيديو عملية خاصة ومحدودة الأثر، وتخضع أساسا لتربية الفرد وضميره وثقافته أو لرقابة رب الأسرة أو من هو في محله ولهذا يمكن أن يقال: إن للتلفاز حتى في الدول التي لا رقابة فيها على الاعلام وضعا خاصا يدعو الى الحذر من التصادم مع قيم المجتمع العامة وعلى الذين يحرصون على ممارسة حريات فيما وراء هذه القيم أن يفعلوا ذلك بأسلوب لا يضعهم علنا في موضع التصادم مع هذه القيم ويترك أمر هؤلاء في النهاية لتأثير القيم الاجتماعية عليهم ولعوامل التربية والتثقيف والتهذيب وهي عوامل لا تكف أجهزة الاعلام نفسها عن تزكيتها وبثها.

وإزاء الآراء المختلفة للفريقين الذين أشرنا اليهما آنفا. نعتقد أن العالم النامي يتعين عليه أن يأخذ برأي ثابت هو الرأي الأحوط وإن لم يكن بالضرورة هو الرأي الأصوب. ذلك بأن الحقيقة المؤكدة هي أن الجريمة قائمة في كل المجتمعات ولا يوجد ولن يوجد أبدا مجتمع بريء منها تماما وانما الكلام عن النسبة وعن الدوافع منذ أن لم يكن على ظهر الأرض سوى قابيل وهابيل وهما أخوان. وقعت الجريمة

ولم تكن هناك شرطة لتمنع الجريمة ولا يمكن لأكفأ شرطة في العالم ان تمنع الآن مثلها. فاذا وجدت دوافع الجريمة ووجد الشخص المختل العقل الذي لا يفهم أن الرصاصة أو السكين

ليست هي الحل الانساني والحضاري الناجع لمشكلته!! فإن الجريمة سوف تقع حتما. ومن ذا الذي يستطيع أن يمنع رصاصة من أن تنطلق اذا قرر صاحبها ان يطلقها بليل أو بعيدا عن العيون أو حتى أمام العيون وفي حشد من الناس طالما انه على استعداد لدفع ثمن جريمته؟

واذا قلنا أن المسألة مسألة نسبة ودوافع فلابد أن نضيف ـ حالة نفسية ايضا ـ شرط أن يفهم من هذا التعبير جملة العوامل التي تؤثر في فكر الانسان وتجعله قابلا لارتكاب الجريمة وللاعلام دور مهم في تشكيل هذه الحالة أو منعها ومن هنا الحديث عن مسئوليته.

ونعود لنسأل. هل نمنع النشر المفصل ونحن نعني هنا الى جانب النشر الاذاعة المسموعةوالمرئية والتصوير السينمائي أم نسمح به وفقا لما يقول به خبراء الفريقين المشار اليهما؟

نقول: إن الأحوط في عالم لم تتوفر له بعد عوامل النضج الذي يسمح له بتبصير العواقب واستخلاص العبر مما هو معروض عليه، أن يكون التفصيل مقرونا بالعبرة الواضحة فلا تصور الجريمة على أن صاحبها من الأذكياء الدهاة الذين يمكن أن يفلتوا والذين أفلتوا فعلا.

هذه واحدة. والثانية إن هذا الجانب الذي يمكن أن يرد عليه السلب أي أن يكون له تأثير على الأمن يمكن

معادلته بل التفوق عليه من خلال عناصر اعلامية اخرى تنفر من الجريمة وتبصر بعواقبها فيكون الاعلام في جملته. داعية للسلام والأمن منفرا مس الجريمة والفساد.

على أن هناك تحفظا يرد على هذا الكلام. فاذا أمكن في فيلم سينمائي تعمد الموازنة أو المقارنة بين تفصيلات الجريمة وعنصر الردع في النهاية فكيف يمكن ذلك في نشر تفصيلات جريمة في صحيفة لم يكتشف بعد فاعلها؟ هل تنشر أيضا؟

وفي العالم الخارجي. ينشرون بتفصيل من قبيل تبشيع الجريمة والتحذير مس أساليبها وهو تحذير ينبثق تلقائيا من مجرد الاعلام بالجريمة. وهذه فلسفة تقوم على أساس أن المجرم لا يحتاج مس يعلمه كيفية ارتكاب جريمته اذا ما احتشدت في داخله دوافعها. «فمس عَلَّم قابيل قتل هابيل» ومن ثم فان المستفيد الحقيقي مس نشر التفاصيل هو جمهور الضحايا المحتملين لأية جريمة أخرى مشابهة

بهذا. يشارك المجتمع ككل في مقاومة الجريمة كما أن الاعلام لا يمكس حرمانه من فرصة تبشيع الجريمة وهو تبشيع ينبع من السرد التفصيلي لما فيه مس وحشية وقسوة وبربرية.

مرة أخرى. نقول: إننا نأخذ بالأحوط. وان لم يكن الأحوط هو الأصوب في كل الحالات. وأخذا بالأحوط، فإننا

نقترح أن يحرص الاعلام في العالم الثالث على الاقتصاد في التفاصيل مع التركيز على عنصر التبشيع في الجريمة التي لم يكتشف فاعلها بعد. وعلى عنصر الردع والتبشيع معاً في الجريمة التي ضبط فاعلها

فاذا أضفنا الى ذلك أن هذا المحذور الاعلامي المتصل بالجريمة تقابله ويجب ان تتفوق عليه بكثير رسالة اعلامية شاملة تقوم على التثقيف والتوعية وتربية النفس وتهذيبها، فإننا لابدّ أن نستخلص أن الاعلام جهاز هام جداً بل هو أهم الأجهزة جميعا في دعم الأمن ونشر ألويته داخل كل مجتمع على حدة في العالم كله

إن الأمن كما قلنا مفهوم سياسي شامل وليس مجرد اجراءات شرطية لقد قيل لعمر رضي الله عنه «عدلت فأمنت فنمت يا عمر». فلولا العدل ما تحقق الأمن. ومغزى هذه العبارة ان الاجراء الشرطي يأتي أخيرا وهو غالبا ما يأتي متأخرا.

وإنما المظلة السياسية الواعية هي التي تحقق الأمن في المجتمع وهي مظلة ينشرها العمل الواعي من أجل التنمية والعدل وحل الصراعات الاجتماعية بأسلوب سلمي وتربية المجتمع واعلاء القيم الدينية.

وللاعلام الواعي في هذا كله أنبل الأدوار.

السبل الكفيلة بتوثيق العلاقة بين الاعـــلام والأمـــن

الشيخ سليمان دواد الصباح(*)

يعتبر الأمن ركيزة من ركائز المجتمع، ومن هذه الركيزة الهامة يستمد المجتمع استقراره وتقدمه، ولا نبالغ حين نقول: ان تقدم المجتمعات وأمنها يتناسب تناسباً طردياً، ويعتبر الأمن المحور الأساسي لجانب كبير من قضايا التنمية العامة فمنه يستقر الاقتصاد وينتشر العدل الاجتماعي وتستمد سعادة المجتمع بمختلف طبقاته

والأمن هو المناخ الاجتماعي الصحيح الذي يسمح لمسارات التنمية بالاطراد المستمر ويعطي للتطور عناصر استمراره ويفجر في الابداع مجالاته لتتناسق وواقع المجتمع وطموحاته ومن كل هذا تأتي ثمرته طيبة يهنأ بها الصغير والكبير في المجتمع الواحد.

وليس الأمن قضية عسكرية أو سياسية محضة ولكنه مسألة اجتماعية ذات ارتباط عضوي بكل فرد يعيش في نطاق

(*) مدير مركز توثيق المعلومات الاعلامية. وزارة الاعلام. الكويت.

المجتمع، بل إن هذه العوامل تتداخل حتى في تشكيل علاقات الأسرة الواحدة في المجتمع الواحد، فالفرد في المجتمع الآمن كثير الانتاجية ثابت العطاء موثق صلاته مع أفراد المجتمع بمختلف فئاته وأنساقه

من هنا يعتبر الأمن من الحاجات النفسية التي يشعر بها الفرد في جميع مراحل حياته، وهو متعدد الجوانب ويمكن اجمال هذه الجوانب في الأمن على الحياة بكل مقوماتها، ولذلك تطور مفهوم الأمن بتطور الحياة الانسانية نفسها، فسكن الانسان الأول الكهوف ليحس بالأمن من الوحوش الضارية، وزرع الأرض ليحس بالأمن الغذائي واستخدم الأعشاب ليحس بالأمن الصحي واستخدم الأسلحة ليحس بالأمن على حياته

ومع تطور الحياة الانسانية وتكون المجتمعات وظهور الحكومات بأشكالها المختلفة، ونظمها المتباينة، اضطلعت الحكومات بتحقيق الأمن لأفراد الشعب واحاطت هذا الأمن بسياج من القانون وشكلت فرقا مدربة ومسلحة (الشرطة) لتكون أداتها في حماية أمن المواطن، ويتوقف احساس المواطن بالأمن على مدى فاعلية القانون وحماة القانون.

وبعد أن أصبح لكل مجتمع كيان قومي، ظهر مفهوم جديد للأمن القومي، الأمن تجاه المصالح القومية بكل ما يتصل

بالكيان القومي س مواطنين وأرض ومياه في حدود معترف بها والانتاج والتجارة واستقلال الارادة، لذلك تعددت الأجهزة المسئولة عن الأمن الداخلي والخارجي لتحقيق الأمن تجاه جميع مقومات الحياة، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن على الممتلكات والأرواح، الأمس السياسي والأمن العسكري. وغيرها.

والأمس في صورته الحضارية المعاصرة القضية الأولى للأنظمة السياسية، وأصبح محور الانتماء للسلطة هو شعور المواطن بالأمن، فاذا تزعزع هذا الشعور تصدع الانتماء.

الهدف: كثر الجدل والنقاش في الآونة الأخيرة حول علاقة الاعلام بالأمن وعلاقة الأمس بالاعلام وكيف يستطيع هذان الجهازان الهامان أن يكونا متعاونين في تحقيق أهداف المجتمع التنموية القريبة والبعيدة.

وأصبح الكثير من وسائل الاعلام تتمنى نشر أخبار الجرائم المختلفة كوسيلة هامة في نظرها لتأمين رواجها س جهة وكسب عدد اكبر من المستهلكين من جهة اخرى ممن تستهويهم هذه الأخبار وهذه الأنواع من المواد الاعلامية. وبالتالي ما يربط ذلك من سعة الانتشار وخصوبة الاعلان وما في ذلك س ضمان للمصدر المادي لديمومة العمل في الوسيلة الاعلامية

من هنا. كان السؤال حول صيغة المعادلة المثلى في تحقيق الأمن الاعلامي والاعلام الأمني، وفي هذه الدراسة سنحاول انشاء الله تحليل هذه المعادلة للوصول الى صيغة تجعل الاعلام والأمن في مسار واحد وينشدا هدفاً واحداً وثمرة واحدة.

المنهج: تعتمد هذه الدراسة في منهجيتها على الخطوات التالية:

أولاً: استخدام الأسلوب الاستقرائي في تحليل التساؤل الذي تحاول الدراسة الاجابة عليه، أو القاء الضوء على العناصر التي توصل اليها التحليل.

ثانياً: الاعتماد على الأدبيات التي تزخر بها المكتبة العربية بوجه عام، والخليجية بوجه خاص في توضيح الأدوار

ثالثاً: الافادة سن البيانات والمعلومات المتوفرة حول فاعلية وسائل الاعلام.

القضية الأمنية وعلاقتها بالاعلام:

أ ـ ماذا يعني مصطلح الأمن:

يراد بالأمن اصطلاحا. الطمأنينة، بهذا المعنى تمتد الكلمة لتشمل كل ما له صلة بالتعبير عن الطمأنينة الانسانية،

وهذا يشمل الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع بهذا المعنى يمكن التحدث عن أمن الفرد أو المواطن سواء كان هذا الأمن على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ب ـ مفهوم الاعلام:

إن مفهوم الاعلام يشير الى عمليتين تكملان بعضهما البعض، فهو يدل على عملية استقاء أو استخراج المعلومات والحصول عليها ومن جهة اخرى يعني الكيفية التي بواسطتها تبث المعلومات، وهاتان العمليتان لا يمكن أن تتما الّا بواسطة أجهزة الاعلام وهي مجموعة الأجهزة التي تستقبل وتبث هذه المعلومات.

وتعتبر الدراسات السوسيولوجية المعاصرة الاعلام بأنه عملية اجتماعية ذات طابع دينامي نظار لاحتوائه مجموعة من العناصر، كالمرسل والمستقبل والوسيلة والاداة والتأثير وهي عناصر تقوم بدور هام في المجال التربوي والمعرفي نظرا لتأثيرها على بنية المجتمع وعناصره المكونة له

جـ ـ العوامل المؤثرة في علاقة الأمن بالاعلام:

أولاً: البعد السياسي:

وهذا البعد يحدد مدى موقع الاعلام كمفهوم بوسائله

المختلفة من متخذي القرار، فكلما كان الاعلام قريبا من متخذي القرار استطاعت وسائله أعطاء الصورة الصحيحة والواضحة الواقعية للحدث المطلوب، ويتوقف ذلك على مدى مرونة النظام السياسي وتركيبته الداخلية وعلاقته الخارجية.

ثانياً: البعد السكاني:

وتأتي أهمية هذا البعد في مدى قدرة وسيلة الاعلام ووسيلة الأمن بالتعامل مع شرائح المجتمع المتعددة، فكلما كانت هذه الشرائح متجانسة في ثقافاتها وفي انتساباتها المختلفة سهلت مخاطبتها اعلاميا ومتابعتها أمنيا وكلما تعددت هذه التركيبات زادت العملية تعقيدا. ومن هنا. فإن كفاءة الجهازين الاعلامي والأمني تأتي في مدى قدرتها على التعاون في صهر هذه الفئات السكانية المختلفة في بوتقة واحدة تخدم أهداف المجتمع التنموية القريبة والبعيدة، وذلك عبر برامج معدة اعدادا نفسيا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا توجه لهذه الفئات بصيغة مشوقة ومتطورة ومعقولة

ثالثاً: البعد الجغرافي:

وبالرغم من أن هذا البعد يهمل في كثير من الدراسات الاعلامية والأمنية الاّ أن أهميته كبيرة في تحديد موقع المجتمع

من باقي المجتمعات المحيطة ومدى علاقة هذا المجتمع مع هذه المجتمعات، هل هي علاقة متكافئة؟ أم أن المجتمع المحيط سلبي أم نشط؟

كل هذه الأسئلة وأسئلة أخرى تؤثر مس باب البعد الجغرافي للمجتمع.

رابعاً: بعد المعلومات:

إن المعلومات هي عنوان الحقيقة التي تبنى عليها التصورات وتحدد على أساسها الاتجاهات الفكرية والسياسية للفرد، ويأتي محور المعلومات في العملية الاعلامية الأمنية كقضية أساسية في الأمن الوطني، وذلك من الابعاد التالية:

١ ـ لابد أن تقدم هذه المعلومات صورة ايجابية تؤدي الى تنمية المجتمع وبنائه وليس الى هدمه، فهي من منطلق التاريخ لابد أن تقدم صورة تبني ولا تهدم لتاريخ المجتمع الواحد.

٢ ـ من منطلق الواقع لابدّ أن تقدم معلومات عن النظام السياسي وتركيبته والقضايا المؤثرة به وقوانينه ونظمه الفرعية المختلفة وكيفية التعامل معها.

٣ ـ من منطلق الأمن السياسي. لابدّ من اعداد برامج تثقيفية سياسية تعطي معلومات حول القضايا الساخنة التي تهم

المجتمع على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي.

٤ ـ من منطلق الأمن الداخلي لابدّ من تقديم معلومات عن الدفاع وأهميته للمجتمع وكيفية الإسهام به، كل في موقعه وعلى حسب علاقته بهذا الأمر

٥ ـ لابدّ س وضع برامج تفصيلية تقدم للشباب بصفة خاصة معلومات يبني عليها تصوراته الصحيحة. (الأمن الخلقي).

الاعلام والأمن نحو علاقة متنامية شاملة

أولاً: الأمن الاعلامي:

يلعب الأمن دورا أساسيا على الصعيد الاعلامي بحيث يقوم بتوجيه الرأي العام أو اطلاعه على الأخبار والتقارير والبيانات الى جانب مفاهيم الثقافات المختلفة، والاعلام يأخذ دوره الفعال هذا بما يحويه من موضوعات مختلفة تهم المواطن في حياته ومشاكله اليومية الى جانب كونه وسيلة سهلة ومبسطة للحصول على هذه المعلومات. والمواطن العادي خاصة في البلاد النامية نجده حريصاً على تبني وجهة نظر وسائل إعلامه متبنياً ما تقدمه له من معلومات آخذا بتوجيهاتها وأساليبها بشكل عفوي باعتبارها المصدر الصحيح للاعلام الرسمي الذي يبلور افكاره وميوله أو يتفق مع ميوله وأهدافه

ولذلك. نلاحظ على المواطنين التالي:

أما إنهم ينتمون في غالبيتهم الى جماعة مصلحية واحدة بغض النظر عن طبيعة هذه المصلحة أو ينقسمون الى جماعات ذات الحياد النسبي ويمثل الاعلام المؤشر الفعلي لهذه الدلالات تبعا لدرجة اقترانها بنظام الدولة من حيث قدرتها على ممارسة حريتها الاعلامية من ناحية وتبنيها لمبادىء اعلامية محددة من ناحية أخرى.

ولاشك أن هذه الممارسة وهذه المبادىء تختلف شكلا ولونا تبعا لطبيعة الالتزام الاعلامي للوسيلة الاعلامية الواحدة، وذلك من جهة تقديراتها للظواهر والقيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة من جهة أخرى. وهكذا نجد أحيانا أن لغة واحدة تسيطر على الشارع وفي أحيان أخرى تتعدد اللغات، ولكن مهما اختلف كنه هذه اللغة أو تلك تبقى وسيلة الاعلام المثل الحي الذي يملك زمام المبادرة ويحل محل التغير ويقود اتجاهات التغيير

ثانياً: الاعلام الأمني: Preventive & Attentive Media

كشكل من أشكال الاعلام الهامة. يختلف في طريقة عرضه للأخبار وفقا للاتجاهات والالتزامات الفكرية والمادية وطبيعة المناخ السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع الواحد

وحين يمارس الاعلام الأمني فإما أن يكون هذا الدور سائراً في اتجاهات ريادية محافظة للقوانين والتشريعات الخاصة في عملية نشر الأخبار الأمنية وكيفية التعرض للموضوع الأمني وإما أن يكون سائراً في اتجاه آخر غير مقيد لا يتعارض مع التوسع في نشر تلك الأخبار والتعرض لسبل حياة المشاركين في الحدث وخصائصهم قبل وبعد ارتكاب الفعل وحتى بعد صدور الحكم.

وفي مجال حديثنا عن اختيار هذين الاتجاهين نقول: إنه ليس هناك من نظام معين مهما كان شكله ولونه يمكن تطبيقه على أي مجتمع دون أن تكون هناك مقومات واضحة اجتماعية وثقافية ومادية تساعد على تقبله والأخذ به وهكذا كانت هناك بعض النظم والاتجاهات الاعلامية تتفق مع مجتمع تسوده الفردية والتفكك الأسري والانحلال الخلقي ولا يمكن أن تتفق مع مجتمع محافظ تسوده الوحدة الأسرية وتمثل الفضيلة والسمعة الحسنة المقام الأول في علاقاته الاجتماعية والاقتصادية

ومع ذلك فكما انه لا يجوز استيراد الأفكار والعقائد الغريبة وغير الملائمة لطبيعة المجتمع فلا يجوز أيضا استيراد النظم الاعلامية الأمنية وأشكال علاجها وعرضها

وهذا ما يدعونا الى القول: إنه من الأفضل أن تتماشى الوسائل الاعلامية بمختلف أنواعها مع طبيعة الظواهر والقيم

الاجتماعية السائدة بشكل مرن يمكن معه مسايرة التطورات العصرية والتحديد على أسس مضبوطة ومدروسة تبعا للخطة الأنمائية العامة في البلاد.

وعليه يمكن تعريف الاعلام الأمني بأنه: (مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم بها أجهزة ووسائل الاعلام المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر مس التوازن الاجتماعي بغية المحافظة على أمن الفرد وسلامته وسلامة الجماعة والمجتمع).

أي أن الإعلام الأمني يهدف الى صياغة بنية المجتمع. نظمه الاجتماعية ، قيمه الروحية ، وأنماط ثقافته وتراثه الحضاري. وعليه فإن دور الاعلام الأمني يحدد بمدى مشاركته في الحفاظ على الأمن الاجتماعي.

فالاعلام وفق هذا المفهوم يعد احدى الركائز التي تحافظ على أمن المجتمع الاّ أنه يعتبر اداة ذات طبيعة خاصة لأنها تعتبر احدى الوسائل المساندة، بمعنى أن الاعلام كوسيلة مس وسائل دعم الأجهزة الأمنية يتمثل دوره في ترشيد الأجهزة الأخرى العاملة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها.

وعليه فإن الاعلام الأمني لا يمكن أن يقوم بدوره في ترسيخ أمن المجتمع وقيمه الروحية والدينية دون تبني خطة

منهجية تستند على أطراف فكرية تحدد له مهامه وواجباته خصوصا في هذه المرحلة الحاسمة من تطور المجتمعات.

إن المتتبع لمجريات الأحداث يلاحظ أن قدرا هائلا من المادة الاعلامية تتدفق كل ساعة بل كل لحظة على أفراد المجتمع ويعبر مضمون هذه المادة في معظم الأحوال عن القلق والخوف والمخاطر التي تهدد أمن هذه المجتمعات هذا من ناحية ومن ناحية، أخرى لقد افرزت حركة التغير الاجتماعي تغيرات ثقافية متتالية كان لها تأثيرها المباشر على العلاقات والنظم الاجتماعية وقد ترتب على هذه التغيرات السريعة تبدلات في الموروثات والقيم وكثير من أنماط السلوك الفردي والمجتمعي.

ومن الملاحظ أن المجتمع العربي يجد نفسه بفعل الزخم في موقف حرج من حيث تأثره بعوامل التصدع الاجتماعي ومواجهة تحديات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي أخذت رياحها تهب بعنف على أرض الواقع.

وإذا ما تعرضت البنى الاجتماعية في المجتمعات لهزات عميقة شملت المؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية فسيترتب على ذلك حالة تميع القيم، كذلك نجد أن زيادة معدل تغير أنساق الثقافة المادية عن أنماط الثقافة المعنوية يحدث ربكة وخلخلة تؤثر على البناء الاجتماعي للمجتمع

إن الاعلام الأمني مطالب الآن قبل أي وقت مضى بالتصدي لمواجهة مشكلات الغزو الثقافي والافكار الهدامة ورواج تجارة الأشرطة الرخيصة والتي تهدف الى التأثير على الاطار القيمي للمجتمع العربي.

صحيح أنها مازالت تتوالى الشكاوى من بعض أجهزة الاعلام باعتبار أنها تروج وتشجع على السلوك الاجرامي حيث تظهر هذه الأجهزة المجرم وكأنه بطل. كما أن وسائل الاعلام الأخرى تضع نجوما من المجرمين إذ تركز على لياقتهم وقدرتهم، فالاعلام فن يقوم على التشويق والاثارة بغرض كسب القارىء أو المشاهد. فمن هنا لابدّ من التنسيق بين الاعلاميين ومسئولي الأجهزة الأمنية مما يساعد على تأصيل وبلورة مفهوم الاعلام الأمني.

أهمية الاعلام الصادق عن الجريمة:

إن أجهزة الاعلام تخلق رأيا عاما يستطيع كل انسان ان يساهم في تكوينه فبقدر ما يحاط من حقائق الحياة التي يعيشها يستطيع الرأي أن يقوم بوظيفته

إن الحرية الاعلامية لا تعنى فقط حرية العاملين في المجال الاعلامي فقط بل حرية الآراء. حيث تكون تعبيرا صادقا عن المجتمع بكل آماله وتطلعاته، والحرية ليست خياراً

بل هي منهج حياة، ودور الاعلام في مجال التوعية غير محدود بقصد إزالة بعض الأوهام العالقة بأذهان الجماهير وتصحيح بعض الأوضاع والتقاليد الموروثة الخاطئة عن العلاقة بين الشرطة والمجتمع

ويقصد بالاعلام الصادق عن الجريمة هو أن يكون العرض مقصورا على الناحية الموضوعية وذكر الحقائق المجردة دون إضافة الانطباعات المنحازة، لذلك نجد بعض الصحف تلجأ الى التصرف بالمادة الأمنية فتجعلها زاخرة بأخبار الجرائم بأسلوب مثير.

وعليه. فالخبر الصحفي يجب أن يكون وصفا أو تقريرا للحقائق الهامة دون انحياز

أهداف الأمن الاعلامي

أولاً: الاحاطة بالبيئة:

كان السلوك غير المتبصر للانسان إزاء البيئة من أهم العوامل التي حدت بالكثيرين الى التنبيه لخطورة الآثار التي يمكن أن تترتب على استمرار مثل هذا السلوك، فمشكلات التلوث بكل أنواعه سواء ما يتعلق بتلوث المياه او الهواء أو التربة أو الأطعمة ومشكلات استنزاف الموارد وغيرها باتت من الأمور

التي لا يقف تأثيرها على تهديد توازن النظام البيئي فحسب ولكن تأثيرها قد امتد ليهدد امكانية استمرار حياة الإنسان نفسه

ومن هنا ظهرت الحاجة الى أن تأخذ التربية دورا في إعداد المواطنين بأن يكونوا أكثر فهماً للبيئة التي يعيشون فيها وأكثر حساسية لطبيعة المشكلات التي تواجهها هذه البيئة حتى يمكنهم التفاعل مع مكوناتها وصيانتها ورفع مستواها لما فيه صالح البيئة والإنسان على حد سواء.

أفلحت قضية البيئة في أن تفرض بشكل قوي منذ أوائل السبعينات وذلك حين ظهر ما يعرف باسم (حركة البيئة Environment Movement ولو أن الآراء لا تزال مختلفة اختلافاً شديداً حول مدى عمق هذه القضية أو المشكلة والى أي حد يمكن أن تؤثر في مصير الانسان بوجه عام وحياة شعوب ومجتمعات معينة بالذات، وعلى ذلك فإن الآراء تكاد تجمع على أن العالم كله مقبل على (أزمة بيئية) أو (أزمة ايكولوجية) قد تقلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة الآن في المستقبل القريب أو البعيد.

ثانياً: تفاعل فئات المجتمع مع البيئة:

لقد كان المواطن العربي وخاصة الخليجي متناسق مع بيئته تناسقا كاملا تقريبا حتى أتت التغيرات في الخمسين سنة

الأخيرة فحدث هناك بعض الخلل في هذا التفاعل فبدأت البداوة تتحول الى المدنية وبدأت القرى تتحول الى مدن كبيرة وحدثت بين هذين التغيرين تطورات كبيرة، بل حتى أن المدينة العربية تطورت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، ولاشك أن هذه الطفرة الاقتصادية التي عمت معظم البلاد وما لازمها من تحولات اجتماعية واقتصادية اسهمت بشكل أو بآخر في بروز مشكلة تفاعل فئات المجتمع مع بيئتهم، ولعل أبرز هذه التطورات هو دخول الأيدي العاملة الأجنبية من كل حدب وصوب، والواقع ان اختلاف العادات والقيم والثقافات عند هؤلاء الوافدين الأجانب أدى الى بروز مشكلات اجتماعية مختلفة تلك المشكلات التي لا تتماشى مع سير النمو الحضاري للبيئة العربية، لذلك عمدت بعض الحكومات الى مواجهتها وايجاد الحلول الوقائية والعلاجية لها

كما أن عمليات التحضر أو التمدين تستلزم اجراء تغييرات هامة في حياة القادمين من الصحراء بكل ما يحملون من عادات خاصة ببيئتهم، كما تتطلب تعديلات أساسية في سلوكهم وأنماط عيشهم، فالبادية لها أعرافها وتقاليدها وقيمها المميزة، كذلك التماسك الاجتماعي الذي يقوم بالدرجة الأولى على العلاقات الشخصية المباشرة، كما يعتمد أيضاً على علاقة القرابة والمصالح الاقتصادية المشتركة.

كذلك نجد أن أهل البادية يختلفون عن أهل الحضر في كثير من الأمور أهمها:

١ ـ أن القبيلة والنسب أمر مهم في حياتهم وانتمائهم.
٢ ـ الفرد له ذاتيته وله احترامه في القبيلة
٣ ـ التسلسل الاجتماعي من الأسرة الى القبيلة وهو المسئول عن التنشئة الاجتماعية للطفل.
٤ ـ الاكتفاء بالضرورة س الحاجات والمستلزمات الحياتية
٥ ـ مبدأ التعاون السائد في علاقاتهم.

ولاشك أن الاعلام الأمني وهو يراقب هذه التغيرات العامة في المجتمع العربي من تحضر بعد بداوة ومن مدنية معقدة بعد مدنية بسيطة ليواجه تحديات ملحة تسابقه في عمر الزمن المطرد.

ثالثاً: انتقال التراث الاجتماعي من جيل الى جيل:

وأهمية هذا البعد تتعلق في تطور المفهوم الاجتماعي من مفهوم بسيط متوافق مع ظروفه المحيطة الى مفهوم معقد سريع التغيير فمفهوم العائلة الممتدة لا يزال سائدا مع بروز أشكال الأسرة البسيطة اذ مازالت النزعة الاجتماعية قبلية في اطارها العام بقدر ماهي عليه من التلاحم القرابي والارتباط المصلحي الى جانب الحرص على مظاهر التدين والطابع

المعنوي المستمد من مفهوم الأصالة والمستوى الثقافي مع الأخذ بالاعتبار المستوى المادي

إذن. مازال التفاعل الاجتماعي قائماً في الأساس على الهيكل الأسري بشكله الضيق والعريض، وعلى ذلك فالوسائل الثقافية أو الاعلامية أو الأمنية تتعامل من حيث المبدأ مع هذه الهياكل أي مع الكيان الكلي للمجتمع الذي مازال مكونا من جماعات وليس من أفراد، وهذا ما يميزنا عن معظم المجتمعات الأخرى الأوربية والأمريكية

وعليه فيمكننا القول: إن العلاقات الاجتماعية مازالت قائمة على اصالة قبلية ذات أبعاد مختلفة تتسم تارة بالتزمت وتارة أخرى بالانفتاح مع كل ما لحقها من تغيرات عند بعض الأفراد أو الجماعات انطبعت أحيانا بالفردية أو الانعزالية أو بالخروج عن المألوف في بعض الأحيان.

وعلى سبيل المثال والحصر كذلك نشرت احدى الصحف ما مفاده: أن الشرطة ضبطت احدى المدرسات ملقاة على الأرض في احدى الشوارع وهي بحالة سكر شديد وبعد أن برأت التحقيقات والفحوصات هذه المُدرّسة وكشفت أن حالة الاغماء التي كانت عليها عند وقوعها على الأرض كانت نتيجة للاعياء الشديد الذي أصابها من داء السكري الذي تعاني منه وقد طلقها زوجها عند قراءته للخبر، وكذلك تم طلاق ابنتيها

اللتين تعيشان في موطنها الأصلي من أولادهما وزوجيهما اللذين أبيا البقاء معهما لانتمائهما لأم سكيرة أصبحت سيرتها على كل شفة ولسان ولم تتوقف نتيجة لانتشار الخبر عند هذا الحد بل دفع الأمر هذه المرأة لدخول مستشفى الأمراض العصبية على أثر ما سمعت. وكم من حوادث كثيرة كانت سببا في تصدع أسري أو تحطيم معنوية لفرد أو جماعة حيث أن السمعة في بلادنا لا تزال المحور الذي تدور حوله معظم مقاييس التقدير الاجتماعي وسائر العلاقات الاجتماعية

والسمعة هنا. لا تعني الفرد بحد ذاته بل تمتد لتربطه بالمجموعة التي ينتمي اليها ، ومدى الارتباط يختلف من جماعة لأخرى تبعاً للكثافة القرابية والعلاقات المصلحية والانتماءات الدينية والأصول السكانية المستمدة من الحضر او الريف أو البادية، الى غير ما هنالك من المقاييس والمذهبية الاجتماعية المحددة بمعايير وقيم معينة

استراتيجية للاعلام الأمني:

نقترح بعد هذا العرض السريع للقضية الأمنية هدفين بعيدي المدى:

الهدف الأول:

ويتمثل ذلك بالتركيز على عملية الصهر الاجتماعي وذلك باعداد برامج سياسية تبني الشخصية السوية في المجتمع

العربي بما يحقق تماسك الجبهة الداخلية والتفافها حول القيادة السياسية للمحافظة على مكتسباتها واستقلالها وحريتها وتلك ضرورة تتطلبها المواجهة الجادة للتحديات الأمنية، وهذا البرنامج يمكن تنفيذه من خلال مؤسسات اجتماعية مختلفة تأتي المؤسسة التربوية الاعلامية الأمنية في مقدمتها

الهدف الثاني:

وضع تصور متكامل لعلاج القضايا الأمنية بوسائل الاعلام المختلفة على أسس علمية موضوعية متكاملة، بحيث تؤدي هذه الأسس الى التفاف المجتمع حول الوسائل الاعلامية حين تعرض المجتمع الى أي حدث أمني داخلي أو خارجي.

التوصيـــــات

١ ـ الأخذ بالاعتبار الأبعاد السياسية والجغرافية والسكانية والمعلومات لاعطاء الصورة الصحيحة بطريقة التعامل مع مختلف شرائح المجتمع وتحديد موقع المجتمع من باقي المجتمعات ومدى علاقة الأفراد بها، وأخذ المعلومات التي من شأنها تبني عليها التصورات... الفكرية والسياسية.

٢ ـ بناء على ما للأمن الاعلامي والاعلام الأمني من أهمية بتوجيه الرأي العام وحماية هذه الجهات أمنيا يجب مراعاة الاختلافات الخاصة بالمجتمعات ومحاولة تطبيق ماهو مناسب لكل مجتمع، أي أن تتماشى وسائل الاعلام مع طبيعة الظواهر والقيم الاجتماعية السائدة بشكل مرن يمكن معه مسايرة التطورات العصرية والتحديث على أسس مضبوطة ومدروسة تبعا للخطة الانمائية العامة في البلاد.

٣ ـ تتحمل وسائل الاعلام مسئولية توجيه الرأي العام توجيها سليما في استئصال جذور الجريمة وتخليص المجتمع من شوائب الانحراف الاجتماعي، وذلك بوضع البرامج

المناسبة وعدم تضخيم صورة المجرمين على أنهم أبطال والبعد عن برامج العنف والاستهتار والجريمة وعدم اللجوء الى الشائعات والتشهير والفضائح

٤ ـ تأثير أمن البيئة على الشعوب والأفراد وكيفية أخذ مسئولية التوعية البيئية أو الايكولوجية للأفراد.

٥ ـ الطفرة أو القفزة التي حدثت في تحول المجتمعات البدوية الى مجتمعات حضرية أو مدنية في الخمسين سنة الأخيرة جعل هنالك خلل في تفاعل فئات المجتمع مع بيئتهم مما يحتاج بالتالي الى توسيع مدارك الأفراد بطرق الثقافة العامة والتوعية حتى تتم مسايرة فئات المجتمع للبيئة

٦ ـ التركيز ضمن الأهداف العامة في مجال الاعلام، على توعية المواطن بما له من حقوق وما عليه من واجبات وفي الوقت ذاته أن يتجه الاعلام بكل ثقة نحو مواطن العلل والسلبيات السائدة في المجتمع، ومحاربتها بكل الوسائل الاعلامية

٧ ـ استثمار كل السبل والوسائل المتاحة وخاصة أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في نشر الوعي الأمني بين المواطنين وتعزيز احساسهم بضرورة المشاركة الفعلية في حفظ الأمن والتصدي للخارجين عليه واقناعهم بأن المواطن الملتزم بما اتفق عليه، مجتمعه من قيم وأعراف

المراجـــــع

١ ـ اتجاهات الشباب الكويتي نحو الخدمة الالزامية بشير الرشيدي، محمد عوده. عبدالعزيز الغنيم. دراسة ميدانية وزارة الدفاع الكويتية. سبتمبر ١٩٨٦م.

٢ ـ أثر العوامل الاجتماعية وقانون الجزاء في انتشار جرائم هتك العرض في الكويت، صلاح عبدالمتعال وآخرون. ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية الأمانة العامة لمجلس الوزراء. دولة الكويت. مايو ١٩٧٧م.

٣ ـ ادارة الواقع الاجتماعي لسكان المناطق الشعبية. نبيل الخطيب وآخرون. أم الهيمان. الصليبية. الجهراء. ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية الأمانة العامة لمجلس الوزراء. الكويت. مايو ١٩٨١م.

٤ ـ أضواء على دور الصحافة في نشر أنباء الجريمة. نبيل الخطيب. دولة الكويت. ١٩٧٦م.

٥ ـ تقرير حول التصرف على آراء المشاهدين للبرامج التنموية لتلفزيون الكويت. ادارة البحوث والترجمة وزارة الاعلام.

٦ ـ التوثيق الاعلامي. مجلة فصلية تصدر من مركز التوثيق الاعلامي لدولة الكويت.
٧ ـ دراسة مقارنة بين المادة الأولى من تعديل قانون الجزاء رقم (٦٢) وما يقابلها من مواد في قانون الجزاء رقم (١٦) سنة ١٩٦٠م. زكية العسعوسي. ادارة البحوث الاجتماعية والجنائية الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدولة الكويت. يوليو ١٩٧٧م.
٨ ـ دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية (مجلة). العدد الثامن والثلاثون. السنة العاشرة. ابريل ١٩٨٤م الدكتور محمد بشير.
٩ ـ الضوابط والمعايير التي تحكم عملية الاعلام عن الجريمة الدكتور صلاح الدين محمود.
١٠ ـ عالم الفكر (مجلة). المجلد الرابع. العدد الثالث. القانون وأمن المجتمع الدولي. اسماعيل مقلدي.
١١ ـ عالم الفكر (مجلة). المجلد الرابع. العدد الثالث. حسن صادق المرصفاوي. الموضوع: (الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ووضعه في المجتمع العربي).
١٢ ـ المجتمع (مجلة). العدد (٦٦٨). ١٩٨٤/٤/٣٠م.
١٣ ـ مهام الاعلام الأمني في ضوء الاستراتيجية الأمنية. بحث الدكتور حسن اسماعيل عبيد. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

دور الاعلام في دفع الفرد الى الجريمة والسلوك العدواني

دحان ولد أحمد محمود(*)

قال تعالى:

﴿إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾[1].

إن الحاجة الى معالجة مشكلة الجريمة بجدية أصبحت أشد الحاحا في عصرنا هذا الذي أدت فيه سرعة التغير أثر القفزة التقنية «التكنولوجية» الهائلة الى ترابط دول العالم عن طريق الاتصال بشتى أنواعه

فلو اقتصر سردود هذه الوسائل الاتصالية على منافع اقتصادية وثقافية وعلمية وتكنولوجية وسياسية وغيرها، لكان أمرها محموداً مطلقاً، ولكن شاءت القدرة الالٰهية في هذه الدنيا الاَّ يوجد فيها شيء الاَّ وله ايجابيات وسلبيات.

(*) الأمين العام المساعد لمجلس وزراء الداخلية العرب. تونس.

١ سورة النور الآية: ١٩

فمن مساوىء ترابط العالم سيطرة الشمال على الجنوب وجرائم الحرب وانتقال الأمراض والأوبئة والنماذج الجديدة للجريمة والانحراف، لم تعد الجريمة وبعض أنماطها ذات طابع محلي أو قومي بل تعدى انتشارها الى النطاق الدولي للجريمة المنظمة «Organized Crime» وتروج الجريمة المنظمة نماذج الانحراف والاجرام بشتى أنواعه. ولعل جرائم المخدرات والارهاب الدولي من أوضح الأدلة على انتشار الجريمة وعلى شدة احكام تنظيمها.

ـ التكتلات والحرب الحضارية:

وفي ظل هذا التطور السريع وترابط العالم بصيغة لا رجعة فيها يحاول كل كيان وتحاول كل قومية أن تهيمن على القوميات الأخرى من الناحية الثقافية لتوفير الأرضية المناسبة لرواج نماذج بضاعتها ولتقدم اقتصادها ولتكون قائدا أو طليعة في عالم صائر الى حضارة واحدة ونموذج واحد وعلى المدى المتوسط أو القريب صائر لا محالة الى بضع تكتلات تتنافس اقتصاديا وتتصارع ثقافيا وربما عسكريا لفرض نماذجها وقيمها وبالتالي لفرض قيادتها في بناء الحضارة الموحدة للعالم.

ومن تأمل التاريخ ـ كما نصح بذلك ابن خلدون ـ فسوف يجد في تاريخ أوروبا خلال القرنين الماضيين ما يبرهن

على ما قدمناه. وفي هذا الصراع المستمر تحاول كل قومية أن تحسن وجهها وان تنقل الى الآخرين ما يحببها اليهم ويبغض اليهم ما سواها.

وتوكل كل مجموعة أو تكتل أو قومية الى وسائل الاتصال الجماعي «Mass Media» هذه المهمة الصعبة

وبالفعل. فإن المهمة ليست سهلة. فالصيرورة الى ثقافة موحدة وسرعة تطور وسائل النقل والاتصال تجعل كل انحاء المعمورة أرض معركة ثقافية، وتجعل كل قوميات المعمورة داخلة لا محالة في الصراع، ويظهر من هذا أن الحياد لا يمكن وأن أحدا لا يستطيع أن يقعد في معزل يتفرج على صراح الحضارات

وكان من المفروض أن تكون لهذا الصراع ـ على مستوى المعمورة ـ قواعد ثابتة يحترمها الكل، لأن الصراع الحضاري في حد ذاته شيء حسن وايجابي اذ يدفع الى المزيد مس الرقي والتقدم البشري، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم «UNESCO» في نهاية السبعينات طرح بعض الأسس لتنظيم الاعلام الدولي Nouvel Ordre Mondial del'Informa-tion وتحاول منظمة الثقافة والعلوم العربية الآن وضع بعض القواعد في الاعلام العربي ولكن هذه المحاولات لا يمكن أن تكون لها جدوى الا اذا ارتضتها القوى العظمى والتكتلات

الموجودة (الكتلة الشرقية والصين وأوروبا والولايات المتحدة) وتحاول المجتمعات والقوميات الأخرى أن تتكتل لتواجه بصفة أكثر فعالية خطر اندثار حضاراتها ولكن الذين سبقوهم للتكتل وهم الذين يطلق عليهم اسم «الشمال» لا يتركون لهم مجالا لذلك، فحربهم الحضارية المتعددة الوسائل لن تضع أوزارها الا بعد النصر التام والسيطرة الكاملة على الاقتصاد والثقافة والسياسة الدولية.

وكما قلنا. فمن المعلوم أن وسائل الاتصال الجماعي Mass Media من أهم أسلحة التكتلات في حربهم الحضارية هذه.

وإذا علمنا أن حرب الشمال مستمرة لا تتوقف طرفة عين وأن الجنوب هو الآن أرضية الصراعات بين الكتل الشمالية من جهة،ومن جهة ثانية هو هدف لكل من هذه الكتل فلماذا لم تندثر الحضارات الجنوبية بالمرة؟ ولماذا لايزال الجنوب يطمح الى كسب المعركة النهائية وهو لم يدخل المعركة بعد، أو على الأصح وهو ينهزم الآن في كل المعارك؟ والجواب عليه من وجوه عدة:

أولها: أن الصراعات بين الكتل الشمالية وان كانت تقع في الجنوب لم يتحدد مصيرها بعد ولاتزال شدتها بين الكتل

الشمالية نفسها وان كانت دماؤنا هي التي تزهق واقتصادنا هو الذي ينزف وقيمنا هي التي تمزق.

وثانيها: أن الكتل الشمالية قامت على أسس مادية بحتة (الاشتراكية والرأسمالية) والصراع اليوم حضاري. والحضارة لها معنى أوسع مما بنت عليه الكتل الشمالية سياساتها فالثقافة هي التي يجب أن تقود المعركة الحضارية، فإن قالوا ان ما لينوكسي أثبت:

- إن الانجاز الثقافي ماهو الا تدعيم آلي وتلقائي للفسيولوجيا لأنه مرتبط بشكل مباشر بإشباع الاحتياجات البيولوجية.
- وإن كل ثقافة يجب أن تشبع الاحتياجات البيولوجية للانسان مثل التغذية والتناسل والحماية من قسوة الظروف المناخية ومن الحيوانات المفترسة.

نقول نعم. وإنما يقول ما لينوسكي ذلك - كما قال الأستاذ عاطف وصفي - لأنه يريد أن يقول: إنها ذاتها الظروف التي يجب أن يعيها المجتمع اذا كان يريد البقاء ويدعم ذلك بفكرته، إن التنظيم الاقتصادي والقانوني والتربية والسحر والدين والمعرفة والفن هي حاجات ضرورية من أجل بقاء الانسان.

فمحاولة الشمال بناء حضارة عالمية علمانية مادية بحتة خطأ كما أثبته علماء الشمال أنفسهم وما لينوسكي من أبرزهم.

فهذا الخطأ الذي ارتكبه الشمال هو الذي يبشرنا اذا ما وقفنا في بناء تكتلنا، بكسب المعركة النهائية»وتاريخ أمتنا شاهد على صحة ما نقوله، اذ كدنا قبل اثني عشر قرنا أن ننشر حضارتنا على العالم بأسره ولم تكن المواصلات والنقل يومئذ كما هي اليوم.

غير أن بناء كتلتنا لا يزال صعبا اذ يستهدفنا الشمال وتتصارع الكتل الشمالية بواسطتنا، تدفعنا الى تخريب بيوتنا بأيدينا.

وثالثها: إن أية حضارة لا يمكنها ـ وان انتصرت ـ أن تستوعب الحضارات الأخرى ولذلك فوضع الجنوب سيء ، ولكن ليس مخيفا اذ لا يزال أمامنا امكانية الحيلولة دون الهيمنة على الأقل سن الناحية الزمنية.

ولقد انتهزت قوى الشر في الكتل الشمالية عدم وجود قواعد سليمة للصراع الحضاري لتروج بدورها عبر وسائل الاتصال الجماعي «Mass Media» نماذج الجريمة والانحراف والسلوك العدواني ليتسنى لها انشاء الأرضية الملائمة لبث نماذج الجريمة التي تستفيد منها كالمخدرات وغيرها.

ـ دور الاعلام في الحرب الحضارية:

فالصراع الحضاري قائم على قدم وساق ودور الاعلام فيه يحتل الصدارة ولقد لاحظ الأستاذ أحمد ولد الطلبة (أن

وسائل الاعلام في العصر الحديث تمثل قوة ذات تأثير مغناطيسي سريعة النفاذ الى عقول الناس تكمل أحيانا أو تفوق تأثير التربية والتعليم)، ولوسائل الاتصال الجماعي المعتمدة على التقدم التقني «التكنولوجي» في مجال الطباعة والنشر للكتب والمجلات والصحافة وايضا في مجالات الاذاعة والتلفاز وصناعة السينما الأثر العميق في تطور المجتمعات. ولا يعني ذلك أن عامل الاعلام المعتمد على «التكنولوجيا» الحديثة هو المتغير الاساسي في سببية الجنوح أو الاجرام، بل هو من العوامل المتتابعة «Alternative» التي تعتمد على غيرها من العوامل والذي يجعل من السلوك الاجرامي أمرا سهل المنال في تعلمه للفئات الاجتماعية المهيئة للاستجابة الاجرامية أو المنحرفة نتيجة لأوضاع متناقضة نسبيا في المجتمع

ولاحظ الدكتور عبدالمتعال: انه لا يخفى علينا ان وسائل الاتصال الحديثة بمختلف انواعها تتدخل بشكل أو بآخر في تكوين اتجاهات الأحداث والشباب في مجتمعنا المعاصر نحو مواقف الحياة الاجتماعية، وأن هذه الاتجاهات قد تختلف تماما عن اتجاهات ذويهم أو مدرسيهم أو الجيل السابق الذي يقف مذهولا حيال آراء وأفعال تعبر عن تمرد للأحداث والشباب

وقد يصف الجيل السابق آراء الشباب والأحداث وأفعالهم بأنها منحرفة تدعو الى تجريمها قبل أن يفلت زمام الموقف من الجيل السابق.

ولاشك أن أنماط السلوك المنحرف والاجرام التي تبتدع في مجتمع ما لا تلبث أن تصبح في محيط معرفة مختلف فئات سكان العالم مهما تباينت مستويات هذه الفئات الثقافية ومن ثم فإن تعلم أنماط السلوك المنحرف والاجرام أو على الأقل الاحاطة بها أصبح في متناول الجميع عبر وسائل الاعلام.

ـ دور الاعلام في دفع الفرد الى الجريمة والسلوك العدواني:

وقد اطلعت مؤخرا على دراسة قدمها الدكتور أحمد الربايعة حول «أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة» رأيت فيها أساسا طيبا لابداء بعض الأفكار والملاحظات ذات العلاقة بالموضوع ولذلك كانت وقفتي عند هذه الدرامة متأنية

ويظهر من دراسة الدكتور الربايعة والتي قال فيها: (إن مجتمعنا يتألف من السجناء المحكومين الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة في ثلاثة أقطار عربية هي: «الأردن، المغرب، والسودان» على اعتبار أن السجناء في هذه الأقطار الثلاثة تمثل عينة ممثلة لجميع السجناء في المجتمع العربي).

(إن للاعلام الأثر الكبير في دفع الفرد الى الجريمة والسلوك العدواني عكس ما قاله الدكتور: بأن هذه الدراسة

تظهر أن البرامج التي لها صلة واضحة بتقوية السلوك الانحرافي وتكوين ميول واتجاهات واضحة نحو الأفعال الاجرامية كانت نسبة متابعتها قليلة نسبيا). هذا ما قاله الأستاذ الربايعة والاعتراض عليه من وجوه نذكرها بعد الجدول رقم (٩٢) من دراسة الربايعة.

الجـــــدول(*)

توزيع أفراد العينة حسب البرامج التلفزيونية التي يشاهدونها

نوع البرنامج	النسبة المئوية
البرنامج الديني	١٤٪
البرنامج الحربي	٦٪
البرنامج الشرطي «البوليسي»	١٣٪
البرنامج الاجرامي	٤٪
برامج الجنس	٤٪
برامج ترفيهية	٢٣٪
برامج ثقافية	٢٤٪
غيرها	١٢٪

(*) أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة. الدكتور أحمد الربايعة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٤٠٤هـ. ص: ٢٣٤

يلاحظ من البيانات التي اشتمل عليها الجدول السابق أن حوالي ٢٥٪ من أفراد العينة كانوا يهتمون بمشاهدة برامج لها صلة قوية بتشكيل أنواع مس السلوك.

الوجه الأول: يفهم من قول الدكتور الربايعة (البرامج التي لها صلة بتقوية السلوك الانحرافي وتكوين الميول والاتجاهات الاجرامية، إنه يعني برامج الجنس ٤٪ والبرنامج الاجرامي ٤٪ فإن وافقنا على ذلك. كانت النسبة ٨٪ وذلك لا يمكن أن يعتبر قليلا من طرف مس يجيب عليه أن يقلل مس تفشي الجريمة.

الوجه الثاني: أنه من الواضح أن البرنامج الحربي ٦٪ في عالم أصبح يستعذب الخطر ويعيش تحت مظلة الفناء المدمر للقوى النووية الكامنة في السماء وأعماق المحيطات وباطن الأرض والفضاء الخارجي مستعدة دائما للانقضاض على الأرض لتبيد الانسان، له لا محالة أثر سلبي في عقول الجانحين الى الجريمة والانحراف اذ يعلمهم الكيف ويشجع ميولهم الى العنف.

الوجه الثالث: إنه يجري على البرنامج الشرطي «البوليسي» نفس الحكم. اذ يعلم الجانح كيف يدبر الفعل الاجرامي وكيف ينجو مس العقوبة، فلقد أصبحت النسبة بعد اضافة هذين البرنامجين ٢٧٪ وذلك ليس بالقليل، وهي البرامج التي قال عنها الربايعة أن لها صلة قوية بتشكيل أنواع مس السلوك الاجرامي

الوجه الرابع: أن البرامج الترفيهية والثقافية كثيرا ما تكون منتجة في الخارج ، وكثيرا ما تكون ذات طابع محبب للعصيان والفسوق والتمرد على المجتمع ومبغض للحضارة والثقافة العربية والقيم الاسلامية، ولقد بسطت في بداية هذه الدراسة الكلام عن الصراع الحضاري مما يغني عن اعادته هنا.

ومن جهة أخرى. فإن هذه البرامج وان كانت انتاجا عربيا فكثيرا ما تكون في حقيقتها ترجمة للبرامج الشمالية مع التصرف في الأسماء والأماكن دون الخروج عن الخواطر والمشاعر والأفكار، ولذلك فإنها كثيرا ما تحمل صورة غير حقيقية عن مجتمعنا

وهذه البرامج ربما كانت أنجع وسيلة وجدها الشمال لتحقيق غاياته في ترويج النزوع الى الجنس والاغتصاب وانحلال الأخلاق وتهيئة المجتمع العربي للسيطرة الشمالية بادخال الفساد وأساليب الغواية وبمحاولة تدمير قيمه

الوجه الخامس: هو قول الدكتور الربايعة (غيرها ١٢٪) والظاهر أن نشرة الأنباء والترويجات التجارية يدخلان في هذه النسبة، ومن المعلوم أن الإثارة والجنس أصبحتا أهم الركائز التي يستند اليها الاعلام الدولي بصفة عامة والاعلام العربي بصفة خاصة وبشكل رهيب بعد النكسة.

فالنبأ الأول في كل وسائل الاعلام غالبا ما يكون عن الارهاب والعنف بشتى أنواعه.

ولقد كان س أثر هذا التصرف الاعلامي أن نشأت في نفوس قارئي الصحف والمجلات ومستمعي الاذاعات ومشاهدي التلفاز في البلاد العربية تلك العادة السيئة التي لا تهتم بوسائل الاعلام اذا لم تكن تحمل المثير والغريب، ولما كان المثير والغريب في طبيعة الأمور والحياة هو العارض الذي يحدث بين آن وآخر، فقد أصبح ترقبه وانتظاره عاملا خطيرا يدعو رجال الاعلام الى تصيد الأحداث. وأحيانا الى التحريف والتلفيق وتجميل المنكرات وارصاد من حارب الله ورسوله وهكذا تحول الاعلام الدولي الى اعلام الاثارة والجنس من خلال تقديم الأخبار المثيرة والصور الصارخة.

والوجه السادس: أن الدكتور الربايعة كان قد لاحظ (الجدول رقم ٨٤) أن (٦٠٪) من المجرمين الذين عنتهم الدراسة يقضون أوقات فراغهم إما في السينما (١٧٪) أو في المنزل أي تحت التأثير المستمر لوسائل الاتصال الجماعي. اذ المعلوم أن أغلبية الناس في بيوتهم كثيرا ما يكون أحدهم إما يشاهد التلفاز أو يسمع المذياع «الراديو» أو يقرأ الصحف والمجلات.

فيظهر مما بسطناه أن وسائل الاتصال الجماعي لها تأثير كبير في دفع الفرد الى الجريمة والسلوك العدواني نظرا لدراسة الدكتور أحمد الربايعة.

ومن الواضح أيضا أن أكثر وسائل الاتصال الجماعي تأثيرا التلفاز لربطها السمع بالبصر ولدخولها البيوت.

ومن الدوافع الى الخوف والحذر كون التلفاز سيصبح بعد فترة وجيزة مثل «الراديو»، وذلك بسبب التطور التكنولوجي السريع أي أنه بعد فترة وجيزة سيكون في امكان كل فرد أن يختار أية محطة ارسال ولو بعيدة المسافة ويتفرج على برامج البلد الذي يختاره مهما كان البعد الجغرافي لذلك البلد، تماما مثل الراديو اليوم. وقد لاحظ الأستاذ أحمد ولد الطلبة (أن التلفاز يأسر المشاهد لمدة لا يقضيها في القراءة ولا الاستماع ومع الوقت تنشأ لدى المرء ثقة مطلقة في كل ما يشاهد) وهذا ما تفوق به التلفاز على وسائل الاتصال الجماعي الأخرى ويجعله أكثرها تأثيرا على الأفراد.

ويتابع الأستاذ الطلبة فيقول: ان التلفاز هو أول وسيلة يتعرف عليها الطفل س وسائل الاعلام وسرعان ما يتكون لديه ذوق خاص وميول خاصة تزرع في ذهنه المثل والقيم الأولى خارجا عن محيط أسرته.

فالتلفاز يحدث علاقات جديدة ويمارس تأثيرا على الناس لا مجال لمقارنته بالوسائل الأخرى، فهو أكثر الوسائل فعالية وتأثيرا لوصوله الى جمهور غير محدود ولكونه ينقل الأحداث نقلا حيا حتى ليتوهم المرء المشاركة بنفسه في الأحداث

- آفـــــاق:

إذا علمنا أن تداخل الثقافات مع ما يحويه من تكثيف الاتصالات مع الشمال أمرا لا مفر منه وإن الحرب الحضارية لن تزداد الا عنفا وان التطور «التكنولوجي» مستمر فلا مناص من مواجهة الواقع المتمثل في الصراع المحتدم بين طلائع الزحف الحضاري الحديث بخيره وشره والفلول الصامدة من القيم والعادات والتقاليد الموروثة بمزاياها وعيوبها، ومن الداعي الى المزيد من الحذر أن الحضارات الشمالية التي تسيطر على الموقف الاعلامي لم تفلح حتى الآن في تفشي الجريمة في مجتمعاتها ولقد نقل ماينرس أن معدل جرائم القتل والسطو والاغتصاب والسرقة في الولايات المتحدة رائدة التدابير العلاجية الحديثة ارتفع من ٥١٤,٧ لكل ١٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٤٠م الى ٤٨٢١,٤ في سنة ١٩٧٤م مما يدل على سفاهة هذه التدابير الحديثة اذ لم تستند على قيم وأخلاق تنبذ الجريمة

ومن جهة أخرى. فالانهيار الاقتصادي والثقافي في البلدان العربية لا يدفع الى التفاؤل اذ بدأت هجرة بعض المجلات والصحف الى الشمال وهاجر كثير من أعلام الإعلام العربي الى الشمال وأصبحوا يروجون أفكار ونماذج الشمال في أعمالهم الاعلامية، ومن المعلوم ان مجلات من اهم مجلات العرب تصدر الآن في باريس وفي لندن وتبث هذه الصحافة

المهاجرة النماذج الشمالية لأنها صارت صحافة شمالية ناطقة بالعربية لتمركزها في الشمال ولاعتمادها على نفس التكنولوجيا ونفس المصادر المالية

ومن المعلوم أن بعض أرباب الاعلام العربي لما رأوا أن الصهيونية تسيطر على إعلام الغرب حاولوا ان ينافسوها وأن يخلقوا داخل الاعلام الغربي تيارا يخضع لهم.

ولا أظن أن الذي فعلوه هو أنجع السبل لتحقيق هذا الهدف النبيل بل كان الأولى أن يصلحوا الاعلام العربي ويسيطروا على الموقف الاعلامي داخل الأراضي العربية قبل محاولة الانتشار الى العالم الخارجي وهذه هي سنة الرسول (ﷺ) وسنة أصحابه رضوان الله عليهم ولقد كانوا أسوة حسنة

والعالم العربي بالاضافة الى تعرضه للغزو الحضاري الشمالي يتعرض لكونه لب الأمة الاسلامية لتيارات دينية متناطحة تتسلل عبر وسائل الاتصال الجماعي مدعمة من طرف قوى الشمال وجميع قرى الشر في محاولتها لاطفاء نور الله وزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع العربي المسلم، وكثيرا ما تعتمد هذه التيارات على مجموعات من الوافدين على العالم العربي في ترويج أفكارها وتعاطي منتجاتها الاعلامية .

وهذا الخطر يجب أن يحظى باهتمام خاص من طرف الحكام والباحثين وعلماء الشريعة الاسلامية ويجب أن تحظى

محاربته بتغطية اعلامية واسعة، ولقد أنذر الرسول عليه الصلاة والسلام أن الفتنة تأتي من ها هنا وبشرنا أن الغلبة تكون في النهاية لأهل الحق وهذا اذا ما رعوا ما قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ وعملوا على قلب واحد حتى يتمكنوا من السيطرة التامة على البث الاعلامي داخل الأرض العربية.

وتروج هذه التيارات عبر وسائل الاعلام فتاوى ذات طابع ديني مزيف تبيح التمرد والارهاب والعدوان على ممتلكات الناس وأعراضهم وحتى دمائهم مما له الأثر المخيف في تفشي الجريمة وجنوح مناصري تلك التيارات الى الجريمة بشتى أنواعها

ولابد هنا. أن نقف عند الجريمة والقانون والسنن الاجتماعية، فالقانون يجرم أشياء قد لا يجرمها المجتمع ومن الملحوظ أنه كلما تباعد ما يجرمه القانون من الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثل في العادات والقيم والسنن الاجتماعية كلما ازدادت الجريمة.

فهذه التيارات الدينية المتطرفة تعمل على ترسيخ قيم وعادات تحل ما يجرمه القانون في بلادنا العربية، ومعلوم أن معظم القوانين العربية مأخوذة من الشريعة الاسلامية الغراء، شأن هذه التيارات وشأن القوى الشمالية في ذلك سواء،

فكلهم يحاول جهده أن يوسع الهوة بين الضبط الشرعي والضبط الاجتماعي، وهذا س أكبر دوافع تفشي الجريمة والسلوك العدواني إذ يتوقع زيادة تكرار الأفعال الاجرامية كلما اتسعت الهوة بين نوعي الضبط ويعني تضييق الهوة بين الضبط الرسمي وغير الرسمي احتمال نقصان معدل الجرائم، وهذه التيارات تباعد بين التصور الفكري لدى المشرع المأخوذ س الشريعة الاسلامية، والتصور الفكري لدى المجتمع المأخوذ من وسائل الاتصال الجماعي الخاضعة لتفكير لا يعتمد على نفس الأسس النبيلة

ـ السلطة الرابعة:

أصبح اليوم الكثير سن السياسيين والصحفيين والباحثين يطلق على الإعلام إسم «السلطة الرابعة» حتى أن هذه التسمية أحدثت جدلا كبيرا حول معناها الدستوري والقانوني في الدول العربية.

ولقد نوقش هذا الموضوع في جمهورية مصر نقاشا طويلا وحادا بين الذين يعتبرون أن كلمة السلطة الرابعة يجب أن تحمل على حقيقتها أو مجازها، ومن أول س طلب أن يحمل اللفظ على حقيقته الأستاذ خالد محمد خالد الذي أخرج كتابا في سنة ١٩٦٤م جاء فيه (إنا لا نقلد أحدا فالتقليد حجر غير

مشروع على الرؤى الجديدة وعلى قوى الخلق والابتكار، تعالوا اذن نقم مجتمعنا الجديد على أربع سلطات، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وسلطة الصحافة، تعالوا نتوج دستورنا القادم بهذه المادة (الصحافة سلطة مستقلة لا سلطان عليها في عملها لغير القانون وليس لأية سلطة أخرى التدخل في حريتها) تَعالوا ننشىء للصحافة مجلسا أعلى، ثم يستطرد الأستاذ الأديب فيقول: (وإنا لنرى أنه اذا وضع هذا الاقتراح في بلادنا موضع التنفيذ الصادق الصحيح فإننا سنهدي الى كثير من دول العالم نموذجا جديدا لضمان حرية الصحافة في أي مجتمع اشتراكي يقوم على التأميم بل وربما في المجتمعات الأخرى التي لا تأخذ بالتأميم).

هكذا. كان رأي الأستاذ خالد ولم يأخذ به دستور ١٩٦٤م وكذلك لم يلتفت اليه دستور ١٩٧١م حتى وجد في سنة ١٩٧٥م الصدى الايجابي حيث أصدر قرار يوم ١١ مارس من تلك السنة يعتبر الصحافة كمؤسسة قومية يشرف عليها مجلس أعلى، وفي سنة ١٩٧٩م يسارع المجلس الجديد الى تعيين لجنة تعد مشروع تعديل الدستور باضافة فصل جديد اليه عنوانه «سلطة الصحافة» وتعد تلك اللجنة مشروع قانون الصحافة الذي أقر سنة ١٩٨٠م (القانون رقم ١٤٨).

ومن الناحية الأخرى. فالكثير من رجال الفكر والصحافيين كانوا يرون أن اللفظ يجب أن يحمل على مجازه

ويكتب الدكتور خليل صابات في مقال سنة ١٩٧٩م (هكذا كان تصور محمود عزمي للصحافة كسلطة رابعة، إنها في رأيه سلطة رابعة ليس بنص القانون ولا بمقتضى أحكام الدستور بل بإدراك الحكومة لأهمية الدور الذي تقوم به في تنوير الرأي العام وتبصيرها بالأخطاء التي يمكن أن تقع فيها وبالمخاطر التي تعترض طريقها لتأتي قراراتها سليمة تباركها جماهير الشعب وتؤيدها لأنهانابعة من الارادة الحرة لهذه الجماهير).

وتكلم في الموضوع خلق كثير ولولا الاطالة لأوردنا مزيدا من الآراء حول هذا الموضوع المهم.

إنما كان همنا أن نظهر أن كل الأطراف تعترف بأن الاعلام سلطة رابعة لها دور هام وحقل عمل واسع، إنما المشلكة كامنة في سيطرة الحكومة على الاعلام أو عدم سيطرتها.

فدور الاعلام هو أساسا تقديم الآراء والأنباء يقرأها الحكام ليزدادوا علما بشئون الناس ويقرأها الناس ليزدادوا علما بشئون دنياهم.

والحاجة للرأي المخالف لرأي الدولة أشد الحاحا الى الرأي الموافق «لا يسد الحاجة للرأي المخالف الا صحافة متحررة من إيحاء السلطة وتوجيهها» هكذا يقول الأستاذ مصطفى مرعي من أهم مؤيدي حمل لفظ السلطة الصحافية

على مجازه ويردد الأستاذ مصطفى مرعي عبارة «شاتوبريان» «ليس الدستور هو الذي أعطانا الحرية انما هي حرية الرأي التي أعطتنا الدستور، انها حسنة هذا الزمان حسنته الكبرى التي لا تقوَّم بثمن».

- السلاح ذو الحدين:

الاعلام سلاح ذو حدين فكما يمكن أن يصلح الكثير فيمكن أن يفسد أكثر وهذا - كما قدمناه - لسرعة نفاذه الى عقول الناس ولدخوله كل البيوت ولما يحمله من قيم وعادات تتنافى والقيم والعادات الاجتماعية ولما يجر معه من تدعيم الجريمة والسلوك العدواني.

ومعنى الاعلام سلاح ذو حدين انه يمكن أن يضر أو ينفع ويمكن أن يفعل الاثنين في آن واحد.

والعالم العربي عالم مسلم في أغلبيته، والحكام كلهم مطالبون بالمحافظة على قيم المجتمع العربي وعلى سلامته وأمنه ومن هنا فهم مطالبون بالتصدي لكل من يحاول النيل من هذا المجتمع، وهذا فرض واقع على عواتقهم تماما مثل الصلاة والصيام، والاعلام - كما بيناه - يحمل الغث والسمين ويدخل القيم والأخلاق الفاسدة ويحاول النيل من الحضارة العربية الاسلامية بكل ما عنده من الحيل ﴿ودّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء ﴾

ومن المشاكل التي تواجه الاعلام العربي سيطرة قوى الشمال على وكالات الأنباء وحتى أنباء الأقطار العربية كثيرا ما تأخذها الأقطار العربية الأخرى من الوكالات الشمالية ولا أحد يشك في صحتها. والحق سبحانه وتعالى يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ والوكالات الشمالية كلها مسخرة لسياسات الشمال ولأغراض حربه الحضارية، وكذلك الانتاج السينمائي والبرامج التلفزيونية فلو كانت وسائل الاتصال الجماعي العربية تتحرى قبل أن تأخذ شيئا من نظيراتها الشمالية وتتحرى قبل بث الأخبار الأمنية والمخيفة فعندئذ يجب أن تحرر من القيود ويترك لها مجال النقد الايجابي وممارسة دورها كمخبر للحكام عن هموم الناس وكمخبر للناس عن شئون دنياهم، لكن الاعلام العربي الآن لايزال عنده قصور كبير ولا تزال قدرته الكلامية تفوق بكثير قدرته الفكرية وما زلنا نرى أن وسائل الاتصال الجماعي العربية ﴿واذاجاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه الى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا﴾[1]، ولما علمنا أن هذه الوسائل لها أثر اجتماعي قوي يمكنها من تلقين جمهورها كيف يفكر وكيف يتصرف وان هذه الوسائل لها قدرة ليس فقط على

١ ـ سورة النساء. الآية: ٨٣.

أن تعكس الرأي وانما أيضا على تشكله وعلى أن يلعب دورا في تشكيل المواقف، وان صاحب الحكم ـ كما قال نابيلون ـ لن يكون شيئا مذكورا اذا لم يكن هو كل شيء وحتى يتسنى له ان يكون كل شيء يجب عليه أن يكون في كل شيء) لم تفاجئنا سيطرة التوجيه السياسي على وسائل الاعلام، وهذه السيطرة تظهر في التوجيه والتوظيف في الاتجاهات التي تهم السلطة التنفيذية والسلطة السياسية.

الاستنتاجـــــات

لقد جاء في الاستراتيجية الامنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني مايلي: (تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية النابعة من أحكام الشريعة الاسلامية بما يعصم هذا المجتمع من الزلل والانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة الوافدة). فهذا وعي تام من أصحاب السمو والمعالي الوزراء إذ وضعوا ما قدمناه في البند الأول من مقوما الاستراتيجية الأمنية،وردوا قضية تفشي الجريمة ونشوء الميول الانحرافية الى أصلها: (ظهور الفساد في المجتمع وضياع القيم والاخلاق الحميدة وفهموا أن هذه الأسباب عائدة الى الحرب الحضارية التي تشنها قوى الشمال ضد وطننا العربي والتي يتسلل من خلالها كل من التيارات الفكرية المشبوهة وهيئات الجريمة المنظمة

وأكد الوزراء ضرورة تكثيف استخدام وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة في ايجاد وعي عام ضد التيارات الفكرية والمشبوهة والانحرافات السلوكية الوافدة وجميع صور الانحرافات الأخرى وترسيخ القناعة بضرورة التمسك بالقيم الروحية والأخلاقية والتربوية المثلى كما أكدت الاستراتيجية على ضرورة تشجيع نشر النتاجات الثقافية والفنية المستمدة من التراث الاسلامي العربي الأصيل.

وطالبت الاستراتيجية بفرض رقابة دقيقة على الاذاعة والتلفاز والرقوق السينمائية وأشرطة الفيديو والكتب والمجلات والصحف والمطبوعات الأخرى للحيلولة دون استخدام هذه الوسائل لنشر ما يخل بالأخلاق وتوقيع عقوبات رادعة على من تسول له نفسه القيام بأية محاولة مس هذا القبيل.

هكذا. جاء في برنامج تنفيذ الاستراتيجية الأمنية العربية كيفية توجيه وتوظيف الاعلام العربي للحد من تفشي الجريمة ونشوء السلوك العدواني في وطننا العربي، ويقتضي هذا البرنامج اخضاع وسائل الاعلام الى الدستور والقانون لكبح ميولهم الى الثرثرة والى نقل النماذج الفاسدة والى عدم المبالاة بالقيم الروحية للأمة العربية مما يجعلهم يلعبون دورا هاما في تكوين ثقافات جزئية «SUBCULTURE» في جماعات اجتماعية عربية

وإنما نحن مجتمع ولله الحمد اسلامي. والمسلمون كما أخبر عنهم الرسول عليه الصلاة والسلام كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر، فتعالوا نصلح كل اعضاء مجتمعنا وأول ما نبدأ به وسائل الاعلام للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في اصلاح المجتمع فنضع لها قانونا عربيا موحدا يجعلها في خدمة الحضارة الاسلامية العربية والقيم والنماذج النابعة عن تلك الحضارة

وفي نفس الوقت نعطيها حرية الرأي لتبصير الحكام بهموم الناس ولإخبار الناس عن شئون دنياهم وياحبذا لو أنشئت وكالة عربية موحدة للأنباء تنقل أخبارنا لنا ولغيرنا لكي لا تلعب وكالات الأنباء الشمالية بإعلامنا.

واذا عملنا ذلك. فسوف نفتح طريقا للحد من تفشي الجريمة والسلوك العدواني في مجتمعنا ونغلق الباب أمام الغزو الحضاري الشمالي والتيارات المشبوهة ونعيد للجسم العربي الاسلامي مناعته المفقودة، وعندئذ يتسنى لذلك الجسم بث اشعاعه ونور حضارته الفذة الى أنحاء المعمورة.

ومن المعلوم أن استجابة المجتمع لتناول مشكلة الجريمة أكبر منها لموضوعات اخرى وذلك لأنها تتعلق بأمن المجتمع وسلامة كيانه. ومن الأدلة على ذلك أن أوروبا التي عبأت مجتمعها ضد ظاهرة الارهاب صار افراد مجتمعها لا يرون شخصا مشكوكا فيه أو كيسا مشبوها أو قطعة عفش تثير الريبة الا بلغوا عن ذلك.

فالمجتمع العربي الاسلامي الذي حبب الله اليه الايمان وزينه في قلوب أفراده. وكره اليهم الكفر والفسوق والعصيان أحرى من غيره من المجتمعات أن يساعد في الحد من تفشي الجريمة والسلوك العدواني اذا ما أصبح اعلامه يحبب ما يحب الله ويبغض ما يبغض الله.

المراجـــــــع

أولا: المراجع العربية

١ ـ أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى الجريمة. الدكتور أحمد الربايعة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢ ـ الأمة ·العربية والتحدي. الدكتور نزار عبداللطيف الحديثي.

٣ ـ الأمن العام وأثره في بناء الحضارة وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. الأستاذ أحمد ولد الطلبة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٤ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية.

٥ ـ الاستراتيجية الأمنية العربية لمكافحة المخدرات.

٦ ـ بين الصحافة والسياسة. الأستاذ محمد حسنين هيكل. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

٧ ـ التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية الدكتور صلاح عبدالمتعال. مكتبة وصية.

٨ ـ دراسة حول أفضل الوسائل والأساليب لمكافحة الارهاب وصيانة حرية وأمن الوطن العربي. الدكتور اللواء أحمد جلال عز الدين.

٩ - الراديو والتنمية السياسية الدكتور محمد علي العويني. عالم الكتب.
١٠ - سياسة مكافحة الاجرام ودور البحث العلمي في تخطيطها. محاضرة الدكتور أكرم نشأت ابراهيم. أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب.
١١ - الصحافة والاقلام المسمومة. الأستاذ أنور الجندي. دار الاعتصام.
١٢ - الصحافة بين السلطة والسلطان. الأستاذ الدكتور مصطفى مرعي عالم الكتب.

ثانياً: المراجع الانجليزية

1 "Victim Compensation"; Meiners, Roger E. (Lexington Book, Mass., U.S.A. 1978).
2 "Violence and the Polities of Research", edited by William Gaylin, Ruth Macklin, Tabitha M. Powledge.

العلاقة بين الاعلام والأمن طبيعتها وأبعادها.

عبدالرحمن العبدان(*)

لقد أتاح المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ليّ الفرصة للمشاركة والاسهام في مناقشة ومعالجة قضية من أهم القضايا ألا وهي «علاقة الاعلام بالمسائل الأمنية في مجتمعنا العربي». وهي علاقة في غاية الأهمية اذا استثمرت بصورة جيدة وبالغة الخطورة اذا فقدت التنسيق والتوافق.

فالاعلام من أقدم الأنشطة التي يمارسها الانسان بفطرته، وله وسائله وأساليبه المتعددة، ينقل المعلومات، وينشر المعارف، ويحلل الأحداث، ويبرر الظواهر الاجتماعية والسياسية وغيرها، موجها للمجتمع ومحذرا له، ومشاركا في تشكيل الرأي العام وفي صنع القرار

والاعلام يستهدف الانسان فكرا ووجدانا، حيث يسعى للوصول اليه والسيطرة على عقله، وتشكيل تصوراته ومن ثم توجيهه نحو الايجابية أو السلبية.

(*) الأمين العام للمجلس الأعلى للاعلام. المملكة العربية السعودية.

ويختلف الناس في تصور مفهوم الاعلام انطلاقا من اختلاف مفاهيمهم فيما يجب أن يهدف اليه. هناك من يقول بأنه: (الاخبار بالحقائق والمعلومات الصادقة من أجل اتخاذ موقف سليم).

ولكن. يرد على هذا المفهوم بأن واقع الاعلام المعاصر يختلف عن ذلك بكثير، إذ يفقد المصداقية والموضوعية في كثير من مواقفه، اذاً فمفهوم الاعلام تحدده منطلقاته وأهدافه وبقدر ما تكون المنطلقات راسخة وسليمة تكون الأهداف خيّرة، وبقدر ما يكون الأسلوب واعيا يكون التأثير أقوى، والاعلام سلاحه الكلمة وما يساندها من أسلوب جذاب أو عرض باهر أو صورة أخّاذة، ووسائله متعددة ومتنامية كماً ونوعاً، ويمكن أن نحدد وسائل الاعلام في عصرنا الحاضر بالاذاعة والتلفاز والمطبوعات بأنواعها، والمسرح، والسينما، والمنبر والمعرض، والرحلات. ولكل وسيلة أسلوبها الخاص في التأثير، ولكنها تلتقي جميعها في المستهدف وهو الانسان، عقلا وجسما ووجدانا.

مجالات التأثير الاعلامي في المجتمع:

الاعلام مدخل واسع للتأثير في المجتمع من جوانب متعددة منها:

أ ـ الجانب الفكري:

من خلال تسريب وتثبيت القناعة لدى المجتمع لتقبل قضية من القضايا التي يتبناها الاعلام عن طريق تحليل القضية وشرح ماهيتها من خلال التصور المرغوب، وإبراز الجوانب الايجابية فيها وتبرير سلبياتها لغرض تقبل المجتمع لها ومن ثم تبنيها وقبول أي قرار يصدر لصالحها.

ب ـ الجانب التعليمي والمعرفي:

عن طريق ما تنقله وسائل الاعلام للمجتمعات من علوم ومعارف وإخبار واحداث متنوعة

جـ ـ الجانب العاطفي:

ويتم ذلك من خلال البرامج والنشاطات التي تلامس العواطف وتحرك الجوانب النفسية في الملتقى وتثير مشاعره مضحكة له أو مبكية.

د ـ الجانب السلوكي:

ويبدو ان هدا الجانب كثير الغموض ومن الصعوبة بمكان اثبات تأثره. ولكن هناك تأكيداً من رجال الاعلام وعلماء النفس والاجتماع على تأثير برامج الاعلام في سلوك الفرد والجماعة.

العلاقة بين الاعلام والأمن:

أمام هذه القدرة الاعلامية الهائلة على التأثير في حياة الانسان، فكره ومشاعره وسلوكه يتضح لنا الدور الفاعل والقوة النافذة لوسائل الاعلام في بناء التوجه في الأفراد وفي المجتمعات، ومن المعلوم أن الاعلام سلاح ذو حدين اذا لم يستثمر لصالح الأمة، استغل بدون شك ضدها.

ومن هنا. تبرز العلاقة بين الاعلام والأمن، فاذا كان الاعلام يملك التوجيه بمفهومه الشامل، والتحذير بمعناه الواسع، وقد وصفت وسائله بأنها: (من أخطر أساليب الغزو، شديدة الفعالية وقليلة التكلفة إذا قيست بالغزو العسكري).

كما جاء في أحد تعريفات الاعلام بأنه: (محاولة التأثير في عقول الجماهير ونفوسهم، والسيطرة على سلوكهم).

أقول: إذا كان الاعلام يملك تلك القدرة المسيطرة ـ ايجابية كانت أو سلبية ـ فإن الدور الايجابي للاعلام مطلب أساسي لتوفير الأمن بمفهومه الشامل، الأمن الفكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن النفسي، الأمن الغذائي، الأمن الوطني، الأمن على حياة الانسان بمادياتها، النفس والعرض والمال، وقيمها واتجاهاتها ومشاعرها، ليعيش الناس بسلام آمنين من بعضهم البعض ومتعاونين لدرء الأخطار الوافدة من الخارج.

وبما أن الأمن الفكري هو القاعدة المركزية للأمن فانه لابد من وجود التنسيق المتكامل والتعاون المستمر بين وسائل الاعلام القادرة على شحن الأفكار والمسئولة عن ذلك وبين الأجهزة المسئولة عن الأمن بجوانبه المختلفة، لتنطلق جميعها من استراتيجية واحدة بعيدة عن التناقضات والتعارضات التي تؤدي لنتيجة حتمية هي أن يهدم جانب من يبنيه الجانب الآخر، وبذلك نستثمر القدرة الكبيرة لوسائل الاعلام لتكون أداة للاستقرار ومناخا صالحا للأمن، مطلب الفرد والأسرة والمجتمع، وندفع بوسائل الاعلام لتستشعر مسئوليتها الأمنية في جميع برامجها ونشاطاتها، إذ أنه من الصعب توفير الأمن في جو اعلامي ملتزم ومع برامج اعلامية منضبطة ونشاط اعلامي غير منسق مع الجهود الأمنية.

طبيعة العلاقة بين الاعلام والأمن وأبعادها:

يمكن القول: بأن طبيعة العلاقة بين الاعلام والأمن تنطلق من العلاقة بين المؤثر والمتأثر وبين التأثير ورد فعله فاذا كانت وسائل الاعلام ملتزمة وبرامجه راشدة وغاياته نبيلة، وأساليبه واعية وقادرة على توصيل الرسالة الخيرة استطاع بدون شك أن يسهم الى حد بعيد في تكوين الانسان الصالح في فكره وسلوكه وتوجهاته، والانسان لبنة في بناء المجتمع فاذا كانت

اللبنات صالحة صلح المجتمع واستقرت حياته وأمن أفراده على حياتهم وممتلكاتهم ومشاعرهم وعلاقاتهم وأوطانهم من الداخل وتوفرت لديهم القدرة على حماية أوطانهم وأنفسهم من التسلط الخارجي ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾ «سورة الأنعام - ٨٢».

وكلما توفرت عناصر الصلاح والوعي للفرد كلما قويت الروابط وحسن العلاقات وساد التكافل والاستقرار في المجتمع وأمن أفراده من غوائل الحياة وغوادر الزمن وشواذ السلوك، ولذلك فالاعلام مطالب أن يعي ما يكتنف المجتمع من أخطار تهدد عقيدته وقيمه ووحدته وأمنه ويكشف دوافعها وغاياتها ويشرح مكوناتها ويبصر المجتمع بها ويحذره من نتائجها وما تخلفه من تفكك اجتماعي وزعزعة في الاستقرار النفسي وبلبلة في فكر الأمة وأمنها الوطني.

ولهذا. فقد أدركت السياسة الاعلامية في المملكة العربية السعودية طبيعة العلاقة بين الاعلام والأمن فجاءت خمس عشرة مادة من مواد السياسة الاعلامية مركزة على دور الاعلام في تثبيت الأمن وطبيعة العلاقة بين الاعلام والأمن نذكر منها:

المادة الثانية: (يعمل الاعلام السعودي على مناهضة التيارات الهدامة والاتجاهات الالحادية والفلسفات المعادية

ومحاولات صرف المسلمين عن عقيدتهم، ويكشف زيفها ويبرز خطرها على الأفراد والمجتمعات، والتصدي للتحديات الاعلامية المعادية بما يتفق مع السياسة العامة للدولة).

المادة الثالثة: (تدأب وسائل الاعلام على خدمة المجتمع وذلك عن طريق تأصيل قيمه الاسلامية الثمينة وترسيخ تقاليده العربية الكريمة والحفاظ على عاداته الخيرة الموروثة، ومقاومة كل ما من شأنه أن يفسد نقاءه وصفاءه، وتعنى في دفع عجلة التنمية والتعاون مع المؤسسات المختصة في هذا المجال).

المادة العشرون: (تعمل وسائل الاعلام على توثيق أواصر الاخاء والتآزر والتضامن بين المسلمين وربط قلوب بعضهم ببعض، وذلك عن طريق التعريف بالشعوب الاسلامية وأقطارها وإبراز إمكاناتها المادية والمعنوية والتبصير بما يترتب على تعاونها وتآزرها من خير يعمها جميعا).

المادة الحادية والعشرون: من السياسة الاعلامية السعودية نصها: (يدعو الاعلام السعودي الى:

أ ـ تضامن العرب وتعاونهم واجتماع كلمتهم على الحق، والبعد عما يفكك أواصرهم.

ب ـ الدفاع عن قضاياهم ومشكلاتهم المصيرية في مختلف المناسبات ويحثهم على القيام بواجبهم في الدعوة الى الاسلام والدفاع عنه حيث أكرمهم الله بذلك).

وفي الجانب السلبي للاعلام جاء نص المادة الخامسة والعشرين: (يعتمد الاعلام السعودي على الموضوعية في عرض الحقائق والبعد عن المبالغات والمهاترات ويقدر بعمق شرف الكلمة ووجوب صيانتها من العبث، ويترفع عن كل ما من شأنه أن يثير الضغائن ويوقظ الفتن والاحقاد).

إذا عرفنا أن الاعلام قوة مؤثرة في تثبيت الأمن أو زعزعته ـ لا قدر الله ـ وعرفنا أن الاعلام يمكنه أن يلعب دورا أساسيا مع مناهج التعليم في بناء الانسان الصالح المدرك لرسالته في الحياة، واثقا بقدراته ومعتزا بعقيدته وقيمه، إذا عرفنا كل ذلك أدركنا أبعاد العلاقة بين الاعلام والأمن ومن أبرزها:

أ ـ البعد الفكري:

إذ يلعب الاعلام الراشد دوره في بناء فكر الأمة وترشيد توجهاتها وحماية عقيدتها والدفاع عن وحدتها وتماسكها وتضامنها، ومناهضة كل تيار منحرف يعكر صفو المجتمع ويمزق هويته ويسرب الحقد والصراع لفكره ويدمر استقراره.

ب ـ البعد الديني:

الاعلام الراشد يضع التوجيه الاسلامي في مقدمة

أهدافه فيستثمر جزءاً من قدراته التوجيهية والارشادية في خدمة عقيدة الأمة وقيمها الاسلامية وفي ربط أمس المجتمع واستقراره النفسي بالتزامه بالاسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، ﴿ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾ ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن. ﴾

جـ البعد السياسي:

من مسئوليات الاعلام تعميق فكرة الطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر (ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول . ﴾[1] ووسائل الاعلام مطالبة بتثبيت الانتماء الوطني والدفاع عن استراتيجية الدولة ومحاربة الفوضى والصراعات وتبصير الأمة بعواقبها وما تخلفه من الدمار وترشيد الناس لدورهم في البناء والتعاون مع القيادة واحترام النظام العام لينشأ أبناء الأمة على حب الخير والتعاون والبذل وصيانة المصالح العامة وبذلك نحفظ للأمة كيانها وتماسكها.

د ـ البعد الاجتماعي:

من المهام الرئيسية لوسائل الاعلام: الاسهام في بناء الأسرة على أسس من المحبة والتعاطف والتراحم اذ هي الخلية

١ ـ سورة النساء. الآية: ٥٩.

الأولى لبناء المجتمع وبقدر توفر الترابط الأسري الجيد بقدر ما نكوّن مجتمعا صالحا يسعى لبناء ذاته والتعاون مع قيادته في جو مليء بالاستقرار النفسي والتكافل الاجتماعي وبعيد عن الأنانية البغيضة والمسلك المنحرف.

والسياسة الاعلامية في المملكة العربية السعودية أكدت دور الاعلام في بناء الأسرة في مادة مستقلة حيث نصت في مادتها «الثامنة» على: (يولي الاعلام السعودي الأسرة ما تستحقه من الاهتمام، وينظر اليها على أنها الخلية الأساسية في بناء المجتمع، والمدرسة الأولى التي يتلقى فيها الصغار معارفهم وتوجيههم، ويتم في رحابها تكوين شخصياتهم وضبط سلوكهم، ويقدم لها باستمرار كل ما من شأنه أن يعينها على تحقيق رسالتها وترابطها).

هـ - البعد الاقتصادي:

عندما تدخل الصراعات الطبقية والمنافسات على السلطة في مجتمع ما تشل حركته الفكرية وتربك نشاطاته الاجتماعية فينشغل أفراده في المنافسة على احتلال المراكز وتكويس الأعوان، فينعكس ذلك على مردود العمل ومدخولات الأفراد وبالتالي على اقتصاد الدولة، ودور الاعلام هنا شرح أبعاد تلك الصراعات وانعكاساتها وتوجيه الناس للوقاية منها وتبصيرهم

بدوافعها واغراضها، وتوعيتهم للتخلص منها ومعالجة أسبابها وتلافي أضرارها.

و ـ البعد الحضاري:

من الواجبات الأساسية لوسائل الاعلام إبراز القيم الحضارية وجوانب الابداع في جهود مؤسسات الدولة المختلفة وتسليط الأضواء عليها وعرض منجزات الدولة عرضا موضوعيا، وشرح الجهود التي بذلت لايجادها ودور المواطن في التعامل معها واستثمارها وصيانتها من العبث والدفاع عنها باعتبارها جزءاً من منجزات الأمة ومعالم حضارتها

وتوعية المجتمع لأهمية موروثاته الحضارية والصالح من تراثه وربط ماضيه المجيد بحاضره المشرق ليكوّن منهما قاعدة لطموحاته في المستقبل.

الخاتمـــــــة

انطلاقا من أهمية الاعلام في عصرنا الحاضر وقوة تأثيره في المجتمعات فكريا وثقافيا وأمنيا، وقدرته على توجيه الشعوب، وفي نفس الوقت فداحة خطره اذا انحرف عن الطريق القويم ـ لا قدر الله ـ ولضمان توفر رسالة اعلامية ناجحة في حماية عقيدة الأمة وصيانة فكرها س الانحراف، وبالتالي محاربة الجريمة بأنماطها الفكرية والمادية والسلوكية فإن الحاجة ملحة للخطوات التالية:

١ ـ وضع استراتيجية لاعلامنا الاسلامي ـ والعربي جزء منه ـ تنبثق من الاسلام وتلتزم به ومن فكر الأمة ورسالتها الانسانية النبيلة.

٢ ـ التنسيق المتكامل والمتوازن بين مناهج التربية والتعليم ونشاطاتها وبين برامج الاعلام ليتم البناء في تناسق وانسجام بعيدا عن التناقضات.

٣ ـ التزام الموضوعية في برامج الاعلام المختلفة واحترام فكر المتلقي ومشاعره لضمان توفر المصداقية وتبادل الثقة وبالتالي التأثير الايجابي.

٤ ـ وضوح الهدف في الرسالة الاعلامية لضمان المتابعة

٥ ـ التركيز في الرسالة الاعلامية على وحدة الأمة وغرس الثقة بقدراتها والاعتزاز بتراثها وقيمها.

٦ ـ الأخذ بالأسلوب الاعلامي العصري في عرض أمجاد الأمة الاسلامية في ماضيها وإمكاناتها في حاضرها ومستقبلها.

٧ ـ التنسيق الجيد بين برامج الاعلام والجهود التي تبذل لتوفير الأمن بمفهومه الشامل

٨ ـ التركيز في برامج الاعلام على ترسيخ القيم الاسلامية وتعميق الدوافع الدينية في نفوس الناس لتحصينهم ذاتيا من الانحراف وتنمية الجوانب الخيرة في نفوسهم والنزوع للفضيلة في سلوكهم.

وبذلك أرجو أن نحقق إعلاما واعيا لرسالته، ملتزماً في ممارسته نتمكن من خلاله من استثمار العلاقة بينه وبين الأمم الى أبعد مدى، راجيا الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

المراجـــــــع

١ ـ الاعلام والصراع العالمي. الدكتور فؤاد عبدالسلام الفارسي.

٢ ـ رحلة الضياع للاعلام العربي المعاصر الأستاذ يوسف العظم. جدة: الدار السعودية للنشر

٣ ـ السياسة الاعلامية للمملكة العربية السعودية المجلس الأعلى للاعلام.

٤ - المسئولية الأمنية للمرافق الاعلامية في الدول العربية. الندوة العلمية الثالثة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. ١٤٠٦هـ.

دور الاعلام في ترويج الشائعات وسبـــل العـــلاج

عثمان محمد نصر(*)

قبل أن نتعرض لموضوع البحث لابد من مقدمة بسيطة عن ماهية الاعلام والشائعات فنقول:

إن الاعلام والشائعات قديمان قدم الانسان خلقا مع خلق آدم عليه السلام، وإن اختلفت فيما بعد أشكالهما ووسائلهما ومسمياتهما حسب الأزمنة والأنظمة وتقدم الانسان والعلم، «والقرآن الكريم» الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أصدق كتاب وأعظم مرجع لما نقول.

يعلمنا الله سبحانه وتعالى عن بدء الخليقة فيقول في كتابه الكريم:

﴿وإذا قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من صلصال من حمإ مسنون* فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين﴾[1]

(*) وكيل وزارة الاعلام والثقافة جمهورية السودان. الخرطوم.

١ ـ سورة الحجر الآيتان: ٢٨، ٢٩

ثم تجيء الشائعة في نفس قصة آدم عليه السلام على لسان ابليس اللعين فيقول:

﴿فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوءاتهما وقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا أن تكونا ملكين أو تكونا س الخالدين. ﴾ «سورة الأعراف ٢٠»

وهكذا. نجد أن سبب خروج آدم عليه السلام وزوجه س الجنة «شائعة» وأن ما تعانيه البشرية من شقاء منذ بدء الدنيا وحتى نهايتها مرده «الشائعة».

ماهو الاعلام؟

الاعلام ظاهرة اجتماعية نشأت ـ كما أسلفنا ـ مع بدء الخليقة ووجود الانسان، وتعمق منذ أقدم العصور في شتى المجتمعات، المجتمعات البدائية أو مجتمعات فجر التاريخ أو مجتمعات العصور الوسيطة والانتقالية أو المجتمعات الحديثة المعاصرة.

لقد تطورت وسائل الاعلام وفقا لتطور هذه المجتمعات فانتقل الاعلام من مرحلة التبليغ من شخص الى شخص الى مرحلة التبليغ المتبادل بين جماعات منظمة، ثم لمرحلة التبليغ الجماعي عبر وسائل الاتصال الجماهيري أي الصحافة والمطبوعات والاذاعات والتلفاز والسينما والفنون الأخرى،

ومثلما يستخدم الاعلام لتحقيق أغراض وأهداف نبيلةيستخدم أيضا لتحقيق اهداف وأغراض مغايرة لذلك، اذ أن طبيعة الاعلام أو بالأحرى طبيعة الأنظمة التي تشرف على وسائل الاعلام هي التي تحدد الأهداف والنتائج المترتبة عليها وبذلك يكون الاعلام سلاحا ذا حديين يستطيع أن يكون نافعا ويستطيع أن يكون مدمراً، وبقدر ما تكون وسائل الاعلام قادرة على التفاعل والحركة بقدر ما تكون قادرة على الرؤية أمامهم، وبقدر ما تكون مقيدة الحركة مكبلة الخطى فسوف تصبح اداة تزييف وطمس للحقائق ومن ثم لن تستطيع غير أن تفرض على الناس مفاهيم هابطة وآراء لما يتطلعون اليه من قيم وأهداف اجتماعية متطورة سامية

ماهي الشائعة؟

الشائعة في أبسط مظاهرها تمثل ايماءةمن الحقيقة وهي طبقا لهذا الفهم ملازمة لحركة الانسان منذ ظهوره على وجه البسيطة وسوف تظل الشائعة سابحة في الأفق أو ساكنة في الأغوار ماقدر للانسان أن يعيش رغم اقتراب أو ابتعاد معايير المصداقية التي تكتنف الحدث الذي تتفرع منه الشائعة

والشائعة باعتبارها ظاهرة اجتماعية قلما يخلو مجتمع من جرثومتها التي تهيمن على معظم اشكال التواصل المتنوعة

والمتجددة على الدوام.

وقد صاحبت الشائعات سعي الانسان الدائب لتحقيق ذاته أو إحراز المرامي التي ينشدها أملا في بلوغ مراقي العظمة والشهرة أو سعيه الحثيث لتدمير قوى الآخرين النفسية والمعنوية للاقلال من شأنهم أو الحط من الجهود التي يعملون على تحقيقها وصولا لغاية رخيصة هدفها اشاعة جو من الفوضى الخبرية غير المؤسسة، وتحطيم الروح المعنوية عن طريق حرب القرائح

والشائعة لا تولد من فراغ وانما تسري بالعوز الى الاخبار الصادقة أو الموثوق فيها أو الغموض الذي يكتنف ما حوله بما يشيع مناخا من عدم التيقن أو عدم التثبت من الحقيقة المعاشة

وتتنوع الشائعات حسب تنوع دوافع وبواعث اطلاقها في المجتمع، وقد بذل المفكرون والعلماء في مجالات علم النفس الاجتماعي والسياسة والاعلام جهودا مقدرة لدراسة خصائص الشائعات ومقاومة سطوتها وصولا للحد الأدنى من التواصل الفكري المعافى.

نخلص من هذا الى أن الشائعة تعني كل قضية. أو عبارة نوعية أو موضوعية مقدمة للتصديق فتتناقل من شخص الى آخر عادة بالكلمة المنطوقة دون أية معايير أكيدة للصدق ودون أن يتطلب ذلك مستوى معينا من الدليل أو البرهان.

من هنا. يتضح أن الشائعة تتضمن دائما جانبا من الحقيقة ومن ثم لا يمكن اعتبار الشائعة مجرد مرض اجتماعي يستشري في المجتمع دون أسباب حقيقية تدفع الناس الى النزوع نحو تداولها على أوسع نطاق.

ومن ناحية أخرى. فإنه يمكن أن يُستشف أن الشائعة تتناقل بين الأفراد عن طريق الاتصال المباشر ويساعد على ذلك أن وسائل الاتصال الجماهيري قد لا تقدم على نشر أو اذاعة أي خبر دون التأكد من صحته، وقلما تنشر الصحف والاذاعات الشائعات لعلم المسئولين بمخاطرها على المجتمع.

ومن ناحية ثالثة. فإن الشائعات دائما عبارة نوعية وموضوعية ومن ثم فإنها غالبا ما تكون رهينة بمرحلة معينة وبقضية تجيء وتمضي، وأحيانا أخرى تعاود الظهور اذا ما اشتملت الحقيقة على نوع س الغموض أو الفائدة المباشرة بالنسبة للغالبية العظمى سن المواطنين.

مما تقدم. يتضح أن الشائعات تنتشر دائما بالعوز الى الأخبار أو التضارب الإخباري حول المواضيع ذات الاهمية القصوى في مرحلة معينة وفي مجتمع بالذات، ولذا فان سريان الشائعة يتوقف في المقام الأول على الأهمية التي توليها الجماهير لحدث معين مليء بالضباب مما يجعل الرؤية الواقعية أمراً صعباً.

دور وسائل الاعلام في ترويج الشائعات:

قد يكون دور وسائل الاعلام في ترويج الشائعات سلبيا، وقد يكون ايجابيا بمعنى أن الموقف السلبي لوسائل الاعلام فيما يتصل بعدم التعرض لهذه الشائعات بالنفي أو إبراز الحقائق يساعد كثيرا في انتشارها خاصة اذا كان الموضوع الذي تدور حوله الشائعة يكتنفه الغموض والابهام، وهنا تسري الشائعة بين الناس سريان النار في الهشيم، وتجد مرتعا خصبا للتحرك من خلاله في خفة حركة وسرعة انسياب بين كل المنعطفات وكافة القطاعات.

وقد يكون لوسائل الاعلام العذر في هذا الصمت أو الموقف السلبي طالما أن المسئولين لم يفصحوا عن حقيقة مادارت حوله الشائعة، أو أن الحقائق لم تتجمع لديها حتى تتمكن من خلالها بالتعرض للشائعة نفيا أو توضيحا.

أما الدور الايجابي لوسائل الاعلام في ترويج الشائعات فقد يكون مباشرا وقد لا يكون. فبالنسبة للدور الايجابي المباشر نسوق هذا المثال:

تنشر إحدى وسائل الاعلام أن كمية الدقيق الموجودة في البلاد لا تكفي لأكثر من شهر مثلا، عندها سيصيب المواطنين الهلع وتبدأ الشائعات حول هذا الخبر، فمن قائل أن الحكومة سوف توزع الخبز على المواطنين بالبطاقات، ومن قائل آخر أن

الحكومة سوف تزيد من أسعاره وهكذا، وفي الوقت نفسه تنشط المحاولات لاخفائه أو الحصول على أكبر كمية منه لتخزينه حتى على مستوى الأفراد فقد تلجأ ربة الأسرة الى مثل هذا النوع من التخزين وان كان على قدر محدود بما يسد به رمق عيالها خوفا من مغبة الجوع المرتقب. وهكذا

أما الدور الايجابي غير المباشر لوسائل الاعلام في ترويج الشائعات فقد يجيء وفي صور مختلفة ولأغراض متعددة.

١ ـ اشاعة جس النبض:

عندما تنشر احدى وسائل الاعلام أن المصرف «البنك» الدولي يشترط لتقديم معونته الاقتصادية رفع الدعم الحكومي عن السلع التموينية مثلا ثم ينتظر رد الفعل عند الجماهير حتى اذا ما سارت مظاهراتها رافعة شعاراتها (لن يحكمنا «البنك» الدولي) وارتفع صوت الغضب والسخط توقفت الحكومة عما كانت تنوي اتخاذه من قرارات والاّ فإن الحكومة تمضي فيما أزمعت عليه طالما أن صوتا للمعارضة لم يظهر أو يرتفع

٢ ـ الشائعة الانصرافية:

وهذا ما يمكن أن نستخلصه كتسمية لها من هذه القصة التي انتشرت في مصر خلال الحرب العالمية الثانية عن

الصعيدي الذي اشترى «الترام» هناك حتى أصبح هذا الصعيدي المفترى عليه يطلق على كل ساذج بسيط طيب يقع ضحية للاحتيال ومكر الدهاة، جاءت هذه القصة في احدى الصحف المصرية الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية ـ كما أسلفنا ـ وقد أفردت لها صفحتها الأولى وبالعناوين الكبيرة البارزة.

وضح الهدف منها فيما بعد بأن القوات الألمانية كانت على أبواب العلمين في الصحراء الغربية لمصر وكانت غالبية المصريين تتعاطف مع الألمان ليس حبا فيهم ولكن كراهية في جيش الاحتلال الانجليزي الجاثم على أرضهم وقتها الى الدرجة التي كانت المظاهرات تسير في القاهرة هاتفة (تقدم يا روميل) تعني قائد الألمان وثعلب الصحراء كما اطلق عليه

وكان لابد أن تنشر الصحافة خبر تقدم الألمان فاجتمع دهاقنة السياسة وقادة الحلفاء بدار هذه الصحيفة الكبرى وتفتقت عبقريتهم على اختراع قصة الصعيدي الذي اشترى الترام حتى ينصرف الناس عن أخبار تقدم الألمان وينشغلوا بهذه القصة العجيبة المسلية

وأنبرت أحدى الصحف المشهود لها بالوطنية متحدية هذه الصحيفة الكبرى أن تقدم أدلة قصتها فاضحة لها الغرض

الخفي من وراء اختراعها، ولكن كان هذا بعد أن حققت هذه الشائعة هدفها وغطت على أخبار تقدم الألمان لفترة طويلة.

٣ ـ شائعة الامتنان:

وهكذا. يمكن أن نسميها اذا ما أرادت الحكومة أن تزيد من أسعار سلعة ما ولتكن النفط مثلا، فتنشر احدى وسائل الاعلام أن الاستطلاعات في أسواق النفط العالمية تفيد بأن النية تتجه الى زيادة أسعاره، ثم يضيف الخبر أن هذه الزيادة سوف ينعكس اثرها على البلاد، ويكفي هذا لكي تنطلق الشائعات بحجم هذه الزيادة المرتقبة، فمن قائل إنها كذا وكذا بل كذا وكذا حتى اذا ما أعلنت الحكومة زيادتها وكانت أقل بما قدرت الشائعات تنفس الناس الصعداء وتقبلوها عن طيب نفس وخاطر، بل لعلهم يحمدون للحكومة موقفها الانساني ويشكرونها على اهتمامها بمصالح الشعب ورفاهيته

٤ ـ الشائعة المغرضة أو شائعة الايحاء:

وهذه تتضح فيما لو نشرت احدى وسائل الاعلام أن قوات الأمن داهمت وكرا للرذيلة مثلا، وان الاتهام يشمل بعض كبار الشخصيات أو المسئولين ثم تجيء في نفس العدد

وفي مكان قريب من هذا الخبر لتنشر قرار اعفاء مسئول كبير (بالاسم) أو أنه بدأ اجازة للراحة أو اعتكف في بيته استجابة لنصيحة الأطباء. وهكذا.

ويبدأ الناس يربطون بين خبر قوات الأمن واعفاء أو اعتكاف المسئول الكبير، وتنتشر الشائعات عن سلوكه وممارسته وخيالات الناس في مثل هذه الحالات خصبة وواسعة ولن تقع الصحيفة تحت طائلة القانون لأنها لم تأت بقذف صريح لهذا المسئول ولم تشر اليه بالاسم في خبر قوات الأمن المشار اليه وان كانت في واقع الأمر قد أساءت اليه أبلغ إساءة وحققت ما تهدف اليه من اشانة لسمعته.

سبل العلاج:

لكي تقاوم الشائعات ويقضى عليها في مهدها فإنه لابد ممايلي:

١ ـ غرس الثقة لدى المواطنين في قياداتها ومؤسساتها ووسائل الاعلام لديها، اذ بدون ذلك لن تقتنع الجماهير بكذب الشائعة وعدم صحتها.

٢ ـ تحليل الشائعات لمعرفة أهدافها ودوافعها ومصدرها ومن يقف وراءها أو المستفيد فيها ليكون الرد عليها علميا وواقعيا ومنطقيا.

٣ ـ عدم حجب المعلومات من المسئولين على وسائل الاعلام

حتى يمكنها التصدي للشائعات بصدق وموضوعية ومعرفة كاملة

٤ ـ نشر الحقائق دائما للجماهير في كل ما يتصل بحياتهم وسياسة وطنهم لأن الشائعات إنما تسري وتنمو في المجتمع المغلق وانظمة القهر

٥ ـ مشاركة قادة الرأي والفكر في دحض الشائعات ضرورية وهامة فهم الفئة المستنيرة التي يوثق فيها ويعتد بها وعندما تتصدى لمثل هذه الشائعات بطريق مباشر أو غير مباشر بالفكر والرأي والحوار فان رأيها يكون مسموعاً وفكرها يجد الصول والاطمئنان والاستحسان.

٦ ـ غرس الثقة والايمان والتربية الوطنية في قلوب المواطنين حتى يتمثلوا ويقرأوا دائما قول الله تعالى:
﴿ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾.

تقنيات الاتصالات الحديثة في الأمن· الجوانب الايجابية والسلبية

الدكتور فواز بن محمد الدخيل(*)

لقد شهد العالم تقدما سريعا في تقنيات الاتصالات، كان أهمها ما شهده القرن الحالي من ظهور وسائل ومفاهيم حديثة في تلك التقنيات، ولقد كان للاتصالات فضل كبير في تقدم البشرية الاجتماعي والاقتصادي، فمنذ مائة وخمسة وثلاثين عاما استخدم الانسان تقنية التلغراف، ومنذ خمسة وثمانين عاما قدم الهاتف فوائده للمجتمع، ومنذ أربعين عاما تقريبا أدخلت المجتمعات الحديثة الهاتف كعامل رئيسي في خططها التنموية، وكل منا يتذكر دور الاتصالات في توجيه سفن الانقاذ الى حادثة غرق السفينة «تايتانيك»، ولقد ساعدت المؤسسات العسكرية والأمنية في تطوير وسائل الاتصالات وبذلت جهودا كبيرة في تطوير خدمة المذياع «الراديو» ذي الاتجاهين في الاتصال عام ١٩٢٠م وباستخدام هذه الوسيلة تم القضاء على كثير من الجرائم.

(*) كلية الأدب ـ قسم الاعلام. جامعة الملك سعود. الرياض.

ورصدت تلك المؤسسات ميزانيات سخية في ما بين عامي ١٩٣٠م، ١٩٤٠م لتطوير تقنية الاتصالات المتحركة، وتبنت الجهات العسكرية دعم تلك التقنية وحسنت من خدماتها للاستفادة منها في العمليات العسكرية، وقدمت تلك التقنية انتاجية عالية في الخدمات الأمنية وفي حالات الطوارىء والمراقبة.

وبالرغم من ارتفاع تكلفة تطبيق الاتصالات في الماضي خاصة في عام ١٨٨٠م إلا أن كثافة البحوث الحقلية وتفاني المهندسين والمخترعين في تقديم ابتكارات جديدة في مجال الاتصالات ساعد على تخفيف التكاليف، الأمر الذي شجع الكثير من الدول على تطبيقها في برامجها الأمنية والادارية، وبذلك ارتبطت هذه التقنيات بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية،واذا تذكرنا قول المؤرخ «أرنولد توينبي» «بأن ثراء البشرية بأجمعها يتحقق خلال القرن العشرين» واذا كان تنبؤه هذا حقيقة، فان المنظرين في علوم الاجتماع والاقتصاد والاتصال يعزون ذلك الى ما تم التوصل اليه من ابتكارات في مجال شبكات المعلومات «الالكترونية» العالمية خلال النصف الثاني مس هذا القرن.

الاتصالات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية:

إن ما تم التوصل اليه من تقنيات حديثة ومفاهيم عصرية في مجال الاتصالات خلال العقدين الماضيين، يؤكد بأن

هذه التقنيات لم تعد مشكلة، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية ومتى استطاعت المجتمعات الحديثة والانتقالية حل مشكلة تلك الجوانب، فإنها ستحقق مردودا انتاجيا عاليا على مستوى خدماتها العامة وإن اتخاذ قرار تطبيق تلك التقنيات، سيحدث خللا في التوازن التنموي لتلك المجتمعات.

ولقد أكد عالم الاتصال الأمريكي «وليبر شرام» من خلال بحوثه العديدة والتي ركزت على أهمية التفاعل الانساني مع تقنيات الاتصالات الحديثة على أهمية توافق هذه التقنيات مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبين أيضا مدخلاتها مع علوم أخرى مرتبطة بتقدم المجتمع ونموه.

وأكد باحثون آخرون منهم: «اثيل دي سولابول» من معهد ما ساشيتوس للتقنية «وانتوني اوتنينجر» من جامعة هارفارد، «وجورج جيزبنر» من جامعة بنسلفانيا، «واودين باركر» من جامعة ستانفورد، وغيرهم من المهتمين في هذا المجال، أكدوا على أهمية الرؤية الانسانية عند التفكير في ادخال هذه التقنيات، وبالرغم من اختلاف وجهات نظرهم في بعض الأمور التفصيلية، الا انهم جميعا اتفقوا على قابلية تأثير الجوانب الانسانية بتلك التطبيقات الحديثة والتي يتأتى أمر الاستفادة منها بالقرارين السياسي والاقتصادي

إن عامل التفاعل الانساني مع هذه التقنية، يرتبط تماما بالتغير الجذري الذي طرأ على طبيعتها وعلى نوعية الخدمات التي تقدمها، وإن هذا التغير كان نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وعلى ضوء ذلك ظهرت في الأسواق العالمية شركات ومؤسسات حكومية وخاصة تتنافس على بيع تلك الخدمات وعلى تحقيق قوة شرائية عالية

وخلال القرن الماضي. تطلعت بعض المجتمعات المتقدمة والنامية الى تحقيق أغراضها الاجتماعية والاقتصادية في تطبيق تلك التقنيات، وتمثل ذلك في ادخال تقنيات الأقمار الصناعية والكابلات البحرية والأرضية، والارسال الاذاعي صوتا ورؤية، والخطوط الزجاجية (أوبتيكال فايبر) والخطوط الرقمية «والفيديودسك»، كما أدخلت تلك المجتمعات مفاهيم حديثة: مؤتمر الاتصالات عن بعد، والاتصال المباشر عن طريق الأقمار الصناعية والتليماتيك (الاتصالات والكمبيوتر) والبيانات المرئية (الفيديوتكس).

ويؤكد «مارتن ارنست» في مقالة له عن التأثيرات المحتملة لخدمات الاتصالات، يؤكد على ارتباط القوة الشرائية العالية لتلك الخدمات بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويشير بأن هذه التغييرات قد تكون كبيرة أو صغيرة ولكن في كلتا الحالتين تحدثان بشكل بطيء.

واذا كانت المجتمعات المتقدمة والنامية تسعى الى تطبيق تلك التقنيات لتحقيق مستوى اجتماعي واقتصادي متطور، فإن تلك الطموحات تتم استجابة لتطلعاتها الحضارية ومواكبة للعلم والتحول الى عصر المعلومات.

الاتصالات والأجهزة الأمنية:

إذا كانت الأجهزة الأمنية تمثل مفهوما أساسيا في تحقيق نمو المجتمع والمحافظة على استقراره وثباته السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فان تطلعها الى تطبيق تقنيات الاتصالات الحديثة يعتبر ضرورة حضارية حتمية، وهذا التطلع ليس بغريب على هذه الأجهزة، فقد كانت هي والأجهزة الدفاعية ـ وهذا ما تعرفنا عليه سابقا ـ وراء تطوير تقنيات الاتصالات التقليدية

إن أجهزة الأمن تدرك تماما دور هذه التقنيات في وظائفها المتعددة، وتتأثر هي أيضا بإدخال هذه التطبيقات باعتبار أنها مرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وينصح خبراء الاتصالات الأجهزة الأمنية بأن تبني قرار التطبيق على رؤية واضحة ومتأنية وذلك لطبيعة مهمتها الحساسة، وان تنظر الى الحاضر والمستقبل عند الاستفادة منها وذلك عند وضع التصميمات والبدائل في أنظمة نقل الاتصالات والمفاهيم المرتكزة عليها.

إن المحلل لتطبيقات تقنيات الاتصالات في الأجهزة الأمنية يدرك بأن حاجة تلك الأجهزة لهذه التقنيات تنبثق من ثلاثة محاور:

المحور الأول:

تطلع المجتمعات الحديثة في الدولة المتقدمة والنامية الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المحور الثاني:

باتساع خريطة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات نتيجة للعوامل الصحية والاجتماعية، واتجاه المجتمع الى تحقيق بناء التجهيزات الأساسية أو تطويرها، تداخلت أمور كثيرة جعلت الأسلوب الأمني التقليدي قاصرا عن أداء مهمته.

المحور الثالث:

نتيجة لنمو وتقدم المجتمع ثقافياً واجتماعياً وعلمياً واقتصادياً، ظهرت الحاجة الى تطوير الأجهزة الأمنية في المجتمع لتواكب نمو وتقدم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وان سعي تلك الأجهزة لتطبيق تقنيات الاتصالات الحديثة

يكون ضرورة أساسية في حل مشكلاتها الادارية والفنية

إن الأجهزة الأمنية بتطبيقها لتقنيات الاتصالات الحديثة تحقق فوائد من أهمها:

١ - الانتاجية وتوفر المعلومات بالطرق الالكترونية:

إن الهدف الأساسي وراء تطبيق تقنيات حديثة في مجال الاتصالات هو سرعة اتخاذ القرار وبنائه على معلومات دقيقة وواضحة، وقد حققت هذه التقنيات هذا المفهوم، وإن توفر جهاز معلومات الكتروني متطور سيرفع كفاءة الانتاج ويحقق اتخاذ القرار المناسب عن طريق امداد المسئولين بالمعلومات المصنفة المخزنة الكترونيا، والتي يسهل استرجاعها وتحديثها وتوفرها من مراكز محلية واقليمة ودولية.

إن نجاح هذا التطبيق يعتمد بالدرجة الأولى على أنماط وسلوك العاملين الادارية والفنية، وانه يتطلب معرفة جيدة في طرق الاستخدام والتي تتمثل في ادخال المعلومات، وطرق التعامل مع الوثائق والملفات الالكترونية، كذلك المعرفة في طرق استخدام التقنيات الأخرى في الاتصالات المتحركة والثابتة ومعرفة المفاهيم التقنية الحديثة كالاتصالات عن بعد، والاتصال المباشر عبر الأقمار الصناعية.

إن الانتاجية في توفرها نظام المعلومات الالكتروني

المتطور تحقق مايلي:

١ ـ تخزين المعلومات، واسترجاعها آنيا، واضافة معلومات حديثة وحذف معلومات.
٢ ـ قدرة النظام على تخزين كم من المعلومات بشكل اقتصادي في المكان وفي العمالة
٣ ـ قدرة النظام على توفير معلومات مهمة من مراكز معلومات اخرى محلية واقليمة ودولية والتخاطب معها.

إن أجهزة الأمن تستطيع على ضوء هذه التقنية الحديثة اتخاذ القرار الأمني السريع، وتحقق تنظيم الجانب الوظيفي الاداري والتخطيطي، وبذلك تحقق طموحات المجتمع الأمنية. ولكي نؤكد على أهمية هذا الهدف، يجدر بنا أن نذكر احصائية تتعلق باستفادة الادارة الحديثة من نظم المعلومات قدمتها أنظمة المعلومات وخدماتها في شركة تكساس انسترمنت، تشير هذه الاحصائية الى مايلي:

إن نسبة (٢٦٪) من قوة العمل في المنشأة النموذجية، تتكون من الاداريين والمديرين، ويستهلك هؤلاء نسبة (٨٥٪) من أوقات أعمالهم في الكتابة الادارية والاتصالات المنطوقة، ويمكن الاستعاضة عن هذه المدة بالحاسب الآلي والملفات الالكترونية والبريد الالكتروني، وإن نسبة كفاءة الانتاج سترتفع بنسبة (١٥٪) فيما لو أدخلت نظم المعلومات الى الادارة

التقليدية وأن نسبة (٤٠٪) من الملتحقين بالأعمال الادارية والمهنية في منشأة نموذجية تستخدم تقنية المعلومات، يقضون نسبة (٤٠٪) من أوقات أعمالهم في استخدام تقنية المعلومات، وهذه النسبة تعزى الى تقليل زمن انجاز الوثائق يدويا والى تقليل زمن ارسال البريد بالطريق التقليدية. وتحقق تقنية المعلومات لهؤلاء كفاءة انتاجية بنسبة (٢٠٪).

وإن نسبة الموظفين القائمين بأعمال السكرتارية (٣٤٪) من حجم قوة العمل، يستهلكون نسبة (٦٥٪) من أوقات أعمالهم عن طريق الاتصالات الحديثة، وأن نسبة انتاجيتهم حققت (٢٠٪).

٢ ـ قدرة تقنيات الاتصالات الحديثة على ربط الأجهزة الأمنية مباشرة بالمنازل والمكاتب:

أثبتت تقنيات الاتصالات الحديثة «كالكابل» «والفيديوتكس» قدرتها في ربط بعض أفراد المجتمع بالخدمات الأمنية، الشرطة، الاطفاء، وبأجهزة السلامة الأخرى كالمستشفيات والاسعاف، وهذه القدرة تحقق مفهوم (المدينة السلكية).

وقد ذكر أحد المؤتمرين «توماس تايلور»، في مناقشة عن تقنيات الاتصالات الحديثة وأهميتها في الخدمة العامة، أن أحدى المدن الأمريكية الصغيرة وهي مدينة (وودلاندز) طبقت

نظام الأمن الالكتروني، منذ حوالي ١٥ عاما، وقد جعلته حكومة تلك المدينة الزاميا على السكان، وبعد مضي عشر سنوات على تطبيقه، أشارت بعض الاحصائيات أن «٦٥٪» من سكان تلك المدينة أدخلوا ذلك النظام في منازلهم. إن ميزة هذا النظام تتمثل في ربط المنزل بخدمات الشرطة، والاطفاء والطوارىء الطبية، وقد استفاد سكان هذه المدينة من تخفيض بنسبة «٣٥٪» من أسعار التأمين على منازلهم، كما خفض هذا النظام الأمني من نسبة الجرائم والحرائق، وخفض أيضا بعض التكاليف في ميزانيتي الشرطة والاطفاء.

الاتصالات والجوانب القانونية والانسانية:

إن ادخال تقنية الاتصالات الثابتة والمتحركة في الأجهزة الأمنية يرتبط ارتباطا قويا بفلسفة المجتمع الذي تطبق فيه، وتتأثر بقيم ذلك المجتمع وبخططه وبأنظمته وتشريعاته، إن طبيعة خدمة التقنيات الاتصالية الحديثة المرنة، جعلها موضوع نقاش لدى الكثير من المفكرين والعلماء، خاصة فيما يتعلق بأمن المعلومات وسريتها

وأكثر تلك الطروحات احتمالية اساءة مفهوم هذا التطبيق عن طريق تجاوز ممارسات القائمين عليها، وعن

اختراق الحريات الشخصية، وعن جرائم تزوير الوثائق، وعن سرقة المعلومات بأنواعها

وبعد أن أثبت الحاسب الآلي نجاحه في أغراض حكومية عند البدء ببرنامجه عام ١٩٥٠م ظهرت في منتصف الخمسينات الميلادية بعض الجرائم المتعلقة به، الأمر الذي شجع مركز ستانفور للبحوث الدولية في عام ١٩٥٨م على البحث في موضوعات جرائمه، والتي اتصف بعضها بطابع الجريمة، واتصف البعض الآخر بأمور قانونية كحقوق الطبع، وبراءات الاختراعات. وقد صنف ذلك المركز هذه الوقائع في أربع حالات:

١ ـ جرائم الأحداث ضد الحاسب الآلي.
٢ ـ سرقات المعلومات.
٣ ـ الاحتيال المالي (السرقات المالية).
٤ ـ استخدام الحاسب الآلي لغير المصرح لهم باستخدامه

وخلال العقد الماضي. ظهرت حالات تتعلق بجرائم المعلومات والاتصالات منها الاعتداءات الدولية والتجسسية على تقنيات نقل المعلومات كالأقمار الصناعية وخطوط الهواتف، وجرائم أخرى تتعلق بالحاسب الآلي، وتتمثل في امكانية اضافة معلومات مصطنعة وحذف معلومات أساسية، وتسريب معلومات وتزوير معلومات.

إن تلك الجرائم فتحت آفاقا جديدة وعديدة، أكسبتها نصيبا وافرا من النقاش، وتوصلت بعض المؤتمرات والدراسات الى استراتيجيات أمنية لحفظ المعلومات، ولوقاية وسائل نقل المعلومات الحديثة من الاعتداء والسطو، وظهرت تلك الاستراتيجيات بمفاهيم محكمة هدفها المحافظة على المعلومات الشخصية والدفاعية الأمنية والمالية والادارية، كما روعي في تصميم برامجها سرعة ومرونة تغيير نظام التشفير في حالة الكشف عن الجريمة

الخاتمـــــة

لتقنية الاتصالات الحديثة في الأمن، جوانب ايجابية وأخرى سلبية الجوانب الايجابية: تتمثل في انتاجية العمل وسهولة الاتصال، وسرعة اتخاذ القرار الأمني المناسب، وتطور الأداء الوظيفي والفني في أجهزة الأمن الادارية والفنية، كما أنها تلعب دورا مهما في انجاز المواقف الأمنية ، وفي المراقبة الأمنية والسلامة الوطنية وفي تحري الجريمة ومتابعتها والتنبؤ بحدوثها.

أما الجوانب السلبية: فتتمثل في ضرورة تطابق برامج التطبيق مع قدرة رجال الأمن الفنية في مفهوم الوسيلة التقنية في الاتصالات وقدرة تلك الأجهزة على توفير ميزانيات ضخمة لبرامج هذه التقنيات، وتكثيف تدريب العاملين على هذه التقنيات.

أما الجوانب القانونية: فهي تتمثل في ضمان حريات أفراد المجتمع الخاصة، وظهور جرائم المعلومات والمتمثلة في التزوير والسرقات، واضافة معلومات مصطنعة، وحذف معلومات أساسية وتجاوز القائمين على هذه الأجهزة لممارساتهم الرسمية، كما ظهرت اعتداءات سطو دولية على تقنيات المعلومات الفضائية وعلى خطوط الهواتف والميكروويف وموجات الراديو، ولبروز تلك القضايا، رسمت خطط وقائية للحد من تلك الجرائم.

المعهد

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

دار النصر
للتوزيع والنشر للدراسات
الأمنية والعسكرية بالرياض